الدكتور عوض المرسي جهاوي

ظاهرة التنوين

في اللغة العربية

الناشر

مكتبة الخانجي بالقاهرة — دار الرفاعي بالرياض

صف هذا الكتاب بطريقة الجمع التصويرى

مكتبة الخانجى

للطباعة والنشر والتوزيع

ص . ب ١٣٧٥ القاهرة

رقم الإيداع ٤٨٥٤ / ٨٢

مطبعة المجد

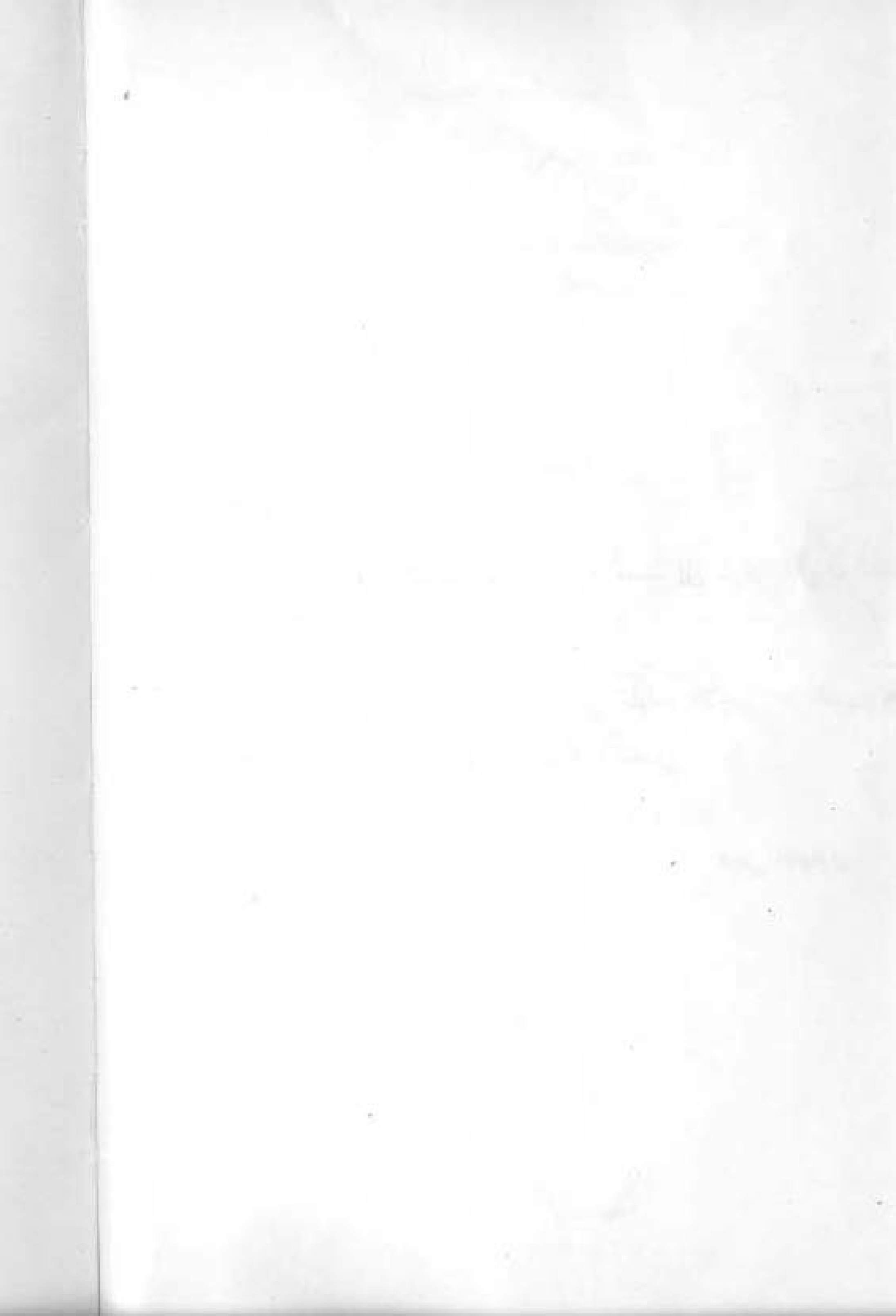
ت : ٩١٣١٥٤

إهداء

إلى الرُّوح الطَّاهِرَةِ .... التى صَعَدَتْ إلى بَارِئِهَا قَبْلَ أَنْ تَنضجَ ثَمرَةُ غَرْسِهَا .

إلىَ رُوح وَالِدى – وَهَى في مَثْوَاهَا ٱلأَخِيرِ – أُهْدِى هذا الكتاب .... وَفَاءً لِلْعَهدِ .... واعْتِرَافاً بالْفَضْلِ .

عوض الجهاوى



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

الحمد لله والصلاة والسلام على خاتم رسل الله : وبعد

فإن اللغة العربية تعد من أعرق اللغات وأدقها ، فهى تمتاز ، بدقة قواعدها ، وكثرة مفرداتها ، وكيف لا ؟ ، وقد وسعت كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وآثار العرب الأدبية والعلمية منذ العصر الجاهلى ، حتى الآن .

ويعتبر التنوين من الخصائص التى تنفرد بها اللغة العربية ، وظاهرة من ظواهرها التى لاتشاركها فيها لغة أخرى .

وقد اهتم به النحاة واللغويون ، اهتماما كبيرا ، قديما وحديثا ، فأفردوا له بابا فى مؤلفاتهم ، وتعرضوا له من ناحية أنواعه ، ووظائفه ، وآثاره الصوتية ، كما اهتم به كذلك علماء القراءات ، لما لاحظوا من تأثيره فى بعض الحروف ، وبما يترتب عليه من أداء هذه الحروف بطريقة صوتية خاصة .

ولأن ظاهرة التنوين لها أثرها فى علم النحو ، والصرف ، والعروض ، والقراءات ، رأيت أن أدرس هذه الظاهرة فى محاولة أرجو من ورائها ، أن تبرز الظاهرة وحدة مترابطة ، فى مجالاتها المختلفة وأملا فى أن تقدم شيئا جديدا ، يفيد الدراسات النحوية واللغوية بوجه عام .

وقد اقتضى منهج دراسة هذه الظاهرة ، أن أسلك فيه الخطة التالية :

قسمت البحث إلى ثلاثة أبواب ، وخاتمة .

فى الباب الأول ، تناولت فيه دراسة الظاهرة ، دراسة عامة ، وقد وقع فى ثلاثة فصول : درست فى الفصل الأول ، تعريف التنوين ، وأنواعه ورأى بعض اللغويين فى أصله ، وفى الفصل الثانى تحدثت عن علاقة التنوين بعلم الأصوات ، وفى الفصل الثالث ، عالجت التنوين ورسم الكلمات .

وأما الباب الثانى : فقد عقدته للحديث عن الوظيفة النحوية للتنوين وقسمته إلى فصلين : درست فى الفصل الأول ، وظيفة التنوين فى المبنيات والمعربات ، ودرست فى الفصل الثانى ، ماجاء على صورة التنوين وأدى وظائف غير وظائفه ، وكذلك ماناب عنه .

وجاء الباب الثالث ، للكلام على علاقة التنوين بالأبواب النحوية يقع فى فصلين : الفصل الأول ، درست فيه الأبواب النحوية التى يدخلها التنوين ، لتأثر فى غيرها ، وكذلك الأبواب التى يدخلها التنوين فى بعض الحالات ، دون بعضها الآخر ، وخصصت الفصل الثانى من هذا الباب للاسم الذى لاينصرف ، نظرا لكثرة مسائله وعدم دخول التنوين فيه ، اللهم إلا عند الضرورة .

وفى الخاتمة : لخصت أهم نتائج البحث ، وذكرت بعض الاقتراحات .

أما مراجع هذا البحث ، فبعضها مؤلفات نحوية ، ولغوية قديمه ، فى مقدمتها ، كتاب سيبويه ، وهمع الهوامع ، وارتشاف الضرب ، وبعضها الآخر ، مؤلفات حديثة فى الدراسات اللغوية ، والصوتية أذكر منها : مناهج البحث فى اللغة ، الأصوات اللغوية ، من أسرار اللغة . هذا عدا المراجع التى فرضتها طبيعة الدراسة ، من معاجم ، ودواوين ، وكتب الطبقات .

وأرجو أن أكون قد وفقت فى هذه الدراسة ، وفى مراحلها المختلفة ، فقد حاولت مااستطعت ، وبذلت بقدر ما أتيح لى من توفيق .

والله أسأل أن يوفقنا لخدمة لغة الكتاب الكريم ، وأن يجعل عملنا خالصا لوجهه تعالى .

والحمد لله أولا ، وآخيرا .

د / عوض المرسى جهاوى

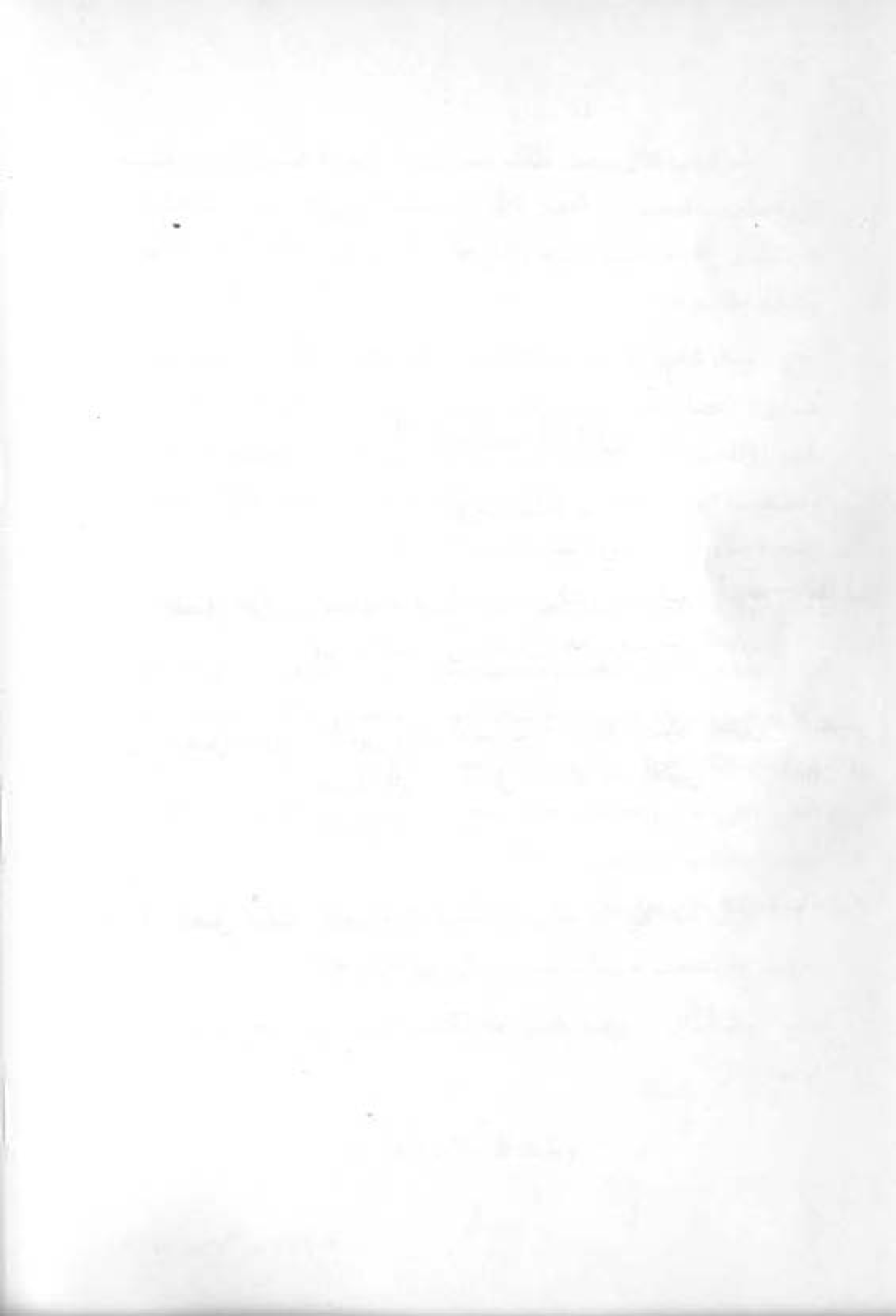
البابُ الأول

دراسة عامة

الفصل الأول : تعريف التنوين – موازنة بين التنوين والصرف – أنواعه – العلة فى تنوين الأسماء – رأى بعض اللغويين فى أصل التنوين .

الفصل الثانى : التنوين وعلم الأصوات : الصفة الصوتية للتنوين – المظاهر الصوتية التى تطرأ على الكلمة بعد التنوين – أثر التنوين فى القراءات .

الفصل الثالث : التنوين ورسمه فى الكلمات – حذف التنوين – التقاء الساكنين – الوقف والتنوين .



الفصل الأول

تعريف التنوين – موازنة بين التنوين والصرف – أنواعه – العلة فى تنوين الأسماء – رأى بعض اللغويين فى أصل التنوين

١ – تعريف التنوين :

التنوين مصدر نوّن ، أى ألحق نونا بالاسم[١] .

فعلى ذلك يكون التنوين لغة : هو إلحاق النون بالاسم .

وأما تعريفه اصطلاحا :

فقد ذكر النحاة له عدة تعريفات ، وإن كان مجرد الاختلاف فى هذه التعريفات لايعدو أن يكون لفظيا ، بحذف قيد فى أحد التعريفات أو زيادته فى تعريف آخر .

فقد ذكر صاحب الهمع أن التنوين : « نون تثبت لفظا لاخطا ، وقال : إن هذا أحسن حدوده ، وأخصرها ، إذ سائر النونات المزيدة الساكنة ، أو غيرها تثبت خطا[٢] »

وقال الخضرى فى حاشيته : إن التنوين « نون ساكنة زائدة ، تلحق الآخر لفظا لاخطا ووقفا[٣] »

فهو من إطلاق المصدر على المفعول .

وخرج بقوله « النون الساكنة » النون الأولى من نحو ضيفن[٤] ، وأما النون

---

(١) جاء فى مادة « نون » فى اللسان : نون الاسم ، ألحقه التنوين ، والتنوين : أن تنون الاسم ، إذا أجريته ، تقول : نون الاسم تنوينا .

(٢) همع الهوامع : ٢ : ٧٩

(٣) حاشية الخضرى على ابن عقيل : ١ : ٣٣

(٤) عند من جعلها ملحقة بالآخر للإلحاق بجعفر ، والضيفن : من يجىء مع الضيف متطفلا (مادة « ضيف » فى اللسان) .

الثانية فتنوين ، وخرج بالزائدة ، نون إذن ، سواء أكتبت ألفا ، أم نونا ، لعدم زيادتها ، وخرج بقيد الآخر ، وبقيد عدم الخط ، أيضا ، النون فى انكسر ومنكسر لأنها تلحق الآخر وتثبت فى الخط [١] .

ثم قال « وخرج بقولى لفظا لاخطا النون اللاحقة لآخر القواف[٢] ، والنون الخفيفة اللاحقة لآخر الأفعال توكيدا لها المصورة نونا والنون اللاحقة لآخر الكلمة من كلمة أخرى نحو أحمد انطلق لثبوتها فى الخط[٣] »

ويؤخذ على هذا التعريف أن النون الخفيفة فى نحو « لنسفعا » ، قد يتوهم دخولها لأنه ليس هناك لفظ يمنع دخولها ، لأنها ترسم ألفا عند الكوفيين ، ولذلك كان تعريف الأشمونى[٤] : التنوين : « نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظا لاخطا لغير توكيد » هو الحد الجامع المانع . فقد خرج بقيد « لغير توكيد » النون الخفيفة المرسومة ألفا .

* * *

٢ – تعريف التنوين عند علماء الأصوات :

ويعرف علماء الأصوات التنوين بأنه : « عبارة عن حركة قصيرة بعدها نون »[٥]

فالتنوين فى رأيهم مجموع الحركة والنون معا ، وأن هذه الحركة والنون خاضعة لنظام المقاطع فى الكلام الموصول ، وأن الذى يحدد هذه الحركة – فى زعمهم – هو أحد عاملين : طبيعة الصوت ، أو انسجام الحركة مع مايكتنفها من حركات أخرى .

ولعل هذا التعريف امتداد لقولهم بأن الحركات الإعرابية لاتحدد المعانى فى

---

(١) المراد بالآخر ما كان آخرا فى اللفظ حقيقة كزيد ، أو حكما كيد .

(٢) سنناقش هذه النون فى الباب الثانى . انظر ص : ١٠٩ ومابعدها

(٣) شرح التصريح على التوضيح : ١ : ٣٠

(٤) حاشية الصبان على الأشمونى ١ / ٦٢

(٥) من أسرار اللغة ص ٢٣٩

الأذهان ، بل لاتعدو أن تكون حركات يحتاج إليها فى الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض !!!

٣ – موازنة بين التنوين والصرف :

من معانى الصرف[١] فى اللغة : التصويت – اللبن الخالص – التحويل « ومن أحد هذه المعانى أخذ معنى الصرف النحوى ، فالتنوين تصويت فى آخر الاسم المنصرف – أو الاسم المنصرف خالص من مشابهة الحرف والفعل – أو منصرف عن طريقهما إلى غيره ، إلى طريق الاسمية المحضة[٢] » ولذلك سمى تنوين التمكين بأنه « تنوين الصرف » ومتى أطلق التنوين فإنما يراد به تنوين الصرف ، وإذا أريد غيره من التنوينات قيد ، فقيل : تنوين التنكير ، وتنوين المقابلة ، وتنوين العوض . هذا هو رأى أكثر النحاة .

ويرى ابن مالك أن التنوين كله : صرف ، وفى هذا يقول :

الصرف : تنوين أتى مبينا ... معنى به يكون الاسم أمكنا[٣]

« وقال ابن معزوز[٤] واضع كتاب أغلاط الزمخشرى : ماعدا تنوين القوافى يسمى صرفا وتمكينا »[٥].

* * *

---

(١) جاء فى اللسان : الصرف : رد الشيء عن وجهه ، وصارف نفسه عن الشيء صرفها عنه : والصرف : اللبن الذى يُنصرَف به عن الضرع حارا ، وصرف الكلمة : إجراؤها بالتنوين ، والصرف : بيع الذهب بالفضة ، وهو من ذلك لأنه ينصرف به عن جوهر إلى جوهر ، والصرف : التقلب والحيلة ، يقال : فلان يصرف ويتصرف لعياله أى يكتسب لهم ، وقولهم : لايقبل له صرف ولا عدل .

(مادة صرف ١١ : ٩٠ طبعة بولاق)

(٢) النحو الوافى جـ ٤ ص ١٥٤

(٣) ألفية ابن مالك باب « الاسم الذى لاينصرف »

(٤) هو يوسف بن معزوز القيسى أبو الحجاج من أهل الجزيرة الخضراء ، أخذ العربية عن أبى اسحاق ابن ملكون وأبى زيد السهيلى ، وروى عنهما مات بمرسيه فى حدود سنة خمس وعشرين وستمائة – بغية الوعاة: ٢/ ١٥٠

(٥) شرح التصريح ٢ / ٢٠٩

٤ – ما المراد بالصرف ؟

هل هو التنوين وحده كما تقدم ؟

أم هو التنوين والجر بالكسرة معا ؟

الجمهور على أن الصرف عبارة عن التنوين وحده وأما الجر بالكسرة فتابع له فسقوطه بتبعيته التنوين لتآخيهما فى اختصاصهما بالأسماء ، وذلك لأنه مطابق للاشتقاق من الصريف الذى بمعنى الصوت إذ لاصوت فى آخر الاسم إلا التنوين ، وأيضا فانه متى اضطر شاعر إلى صرف المرفوع أو المنصوب نوّنه ، وقيل صرفه للضرورة مع أنه لاجر فيه ، فأطلقوا على مجرد تنوينه صرفا[١] .

وتأييدا لهذا الرأى جاء فى الأشباه والنظائر[٢] « أن الصرف عبارة عن التنوين وحده ، وعلة منع الصرف إنما أزالت التنوين خاصة ، وليس الجر بالكسرة من الصرف وإنما حذف مع التنوين كراهة أن يلتبس بالإضافة إلى ياء المتكلم ، لأنه حكى حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة فى غير النداء ، قال : « **شَرِقَتْ دُمُوعٍ بِهِنَّ فَهِى سجُوم** » .

وكراهة أن يلتبس بالمبنيات على الكسر نحو « حذام » .

وقيل : إن الصرف هو التنوين والجر بالكسرة وذلك لارتباطهما معا بالاسم الذى لاينصرف .

مما تقدم نرى أن حمل الصرف على التنوين فقط أولى من حمله على التنوين والجر بالكسرة ، وذلك لشيوع المعنى الأول .

* * *

---

(١) حاشية الصبان جـ ٣ ص ٢٢٨ .

(٢) جـ ١ ص ٢٧٨ .

٥ - ولكن لماذا جعل التنوين علامة للصرف دون غيره ؟

تساءل ابن الأنبارى[١] فى كتابه أسرار العربية[٢] عن العلة فى ذلك وأجاب بقوله :

« إن أولى مايزاد حروف المد واللين ، وهى الألف والياء والواو ، إلا أنهم عدلوا عن زيادتها ، ألا ترى أنهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لانقلبت ياء فى الجر لانكسار ماقبلها ، وكذلك حكم الياء والألف فى الاعتلال والانتقال من حال إلى حال ، وكان التنوين أولى من غيره لأنه خفيف يضارع حروف العلة ، ألا ترى أنه غنة فى الخيشوم وأنه لا معتمد له فى الحلق فأشبه الألف ، إذ كان حرفا هوائيا » اهـ

هذه هى العلة التى ذكرها ابن الانبارى لجعل التنوين علامة للصرف ، ولا يخفى مافيها من افتراض لم يخطر ببال العرب حين نطقوا بالتنوين فى الأسماء ، ولعل التعليل الحق فى هذا هو : كلام العرب الأوائل ، واستعمالهم الصحيح الوارد إلينا ، والذى يجب أن نحاكيه ، دون أن نبحث له عن مثل هذه العلل الفرضية .



أنواع التنوين عند النحاة :

ذكر النحاة أن التنوين عشرة أنواع :[٣]

النوع الأول : تنوين التمكين ، وهو يدل على تمكين الاسم فى باب الاسمية وعدم مشابهة الفعل والحرف ، ويلحق الأسماء المنصرفة معرفة كان أو نكرة نحو : جاء محمدٌ ورأيت رجلاً .

---

(١) عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصارى أبو البركات ، من علماء اللغة والأدب كان زاهدا عفيفا خشن العيش والملبس ، سكن ببغداد توفى عام ٥٧٧ هـ ترجمته فى بغية الوعاة ٢ / ٣٠ .

(٢) أسرار العربية ص ١٦

(٣) سنذكر هنا أنواع التنوين كما ذكرها النحاة ، ولنا رأى فى هذا التقسيم سنفصل القول فيه فى الباب الثانى إن شاء الله . انظر ص : ١٠٧ ومابعدها .

النوع الثانى : تنوين النكرة – وهو الذى يلحق الأسماء المبنية المختومة بويه فرقا بين معرفتها ونكرتها ، نحو : خالويه ، وعمرويه ، وسيبويه ، فإذا أردنا أن نتحدث عن واحد من هؤلاء ، وكان معينا معهودا بيننا ، وبين من نخاطبه معروفا بهذا الاسم ، فإننا ننطق باسمه من غير تنوين نحو جاء عمرويهِ ، أما اذا أتينا بالتنوين فى آخر الكلمة وقلنا جاء عمرويهٍ ، فإن المراد يتغير ، إذ يصير الحديث عن شخص غير معين ، لا يتميز من غيره المشاركين له فى الاسم ، فكأننا نتحدث عن رجل مامسمى بهذا الاسم .

وذكر النحاة أن تنوين النكرة يكون قياسيا فى هذه الأسماء ، وسماعيا فى أسماء الأفعال والأصوات نحو صه[1] ، وغاق[2] ، فإذا أمرت مخاطبك بالسكوت مطلقا وعدم التحدث فى أى موضوع قلت له صهٍ (بالتنوين) ، وإذا طلبت منه السكوت فى الموضوع الخاص الذى يتكلم فيه قلت له صهْ (بدون تنوين) وكذلك إذا قلت له : صاح الغراب غاق (بغير تنوين) فالمراد أنه يصيح صياحا خاصا ، فيه تنغيم أو حزن ، أما بالتنوين فمعناه مجرد صياح .
النوع الثالث : تنوين العوض :

« وهو اللاحق عوضا عن حرف أصلى ، أو زائد ، أو مضاف إليه مفردا ، أو جملة . فالأول[3] : كجوارٍ وغواشٍ فانه عوض من الياء ، وفاقا لسيبويه والجمهور لاعوض عن ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد . إذ لو صح لعوض عن حركات نحو حبلى ، ولا هو تنوين التمكين ، والاسم منصرف خلافا للأخفش وقوله لما حذفت الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد كسلام ، وكلام ، فصرف ، مردود ؛ لأن حذفها عارض للتخفيف ، وهى منوية بدليل أن الحرف الذى بقى أخيرا لم يحرك بحسب العوامل .

---

(١) اسم فعل أمر بمعنى اسكت .

(٢) اسم صوت الغراب .

(٣) وهو اللاحق عوضا من حرف أصلى .

الثانى (١) : كجندلٍ فان تنوينه عوض من ألف جنادل(٢) .

ولم يقل بهذا القسم الأخير سوى بعض النحويين منهم ابن مالك وابن هشام .

وأرى أنه تنوين الصرف وليس للعوض ، ولهذا يجر بالكسرة ، فليس ذهاب الألف التى تدل على الجمع كذهاب الياء من نحو جوارٍ وغواشٍ .

الثالث(٣) ، وذلك فى كل وبعض إذا قطعتا عن الإضافة « **وَكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ**(٤) » .

« فَضَّلْنَا بَعْضَهُم عَلَى بَعْضٍ(٥) » ، وقيل هو تنوين التمكين ، رجع لزوال الإضافة ، التى كانت تعارضه .

الرابع : (٦) وهو التنوين اللاحق لإذ فى نحو « **وانْشَقَّت السَّمَاءُ فهى يَوْمَئِذٍ وَاهِيَة**(٧) » ، والأصل فهى يوم إذ انشقت واهية ، ثم حذفت الجملة المضاف إليها للعلم بها ، وجىء بالتنوين عوضا منها ، وكسرت الذال للساكنين ، وقال الأخفش التنوين تنوين التمكين والكسرة إعراب المضاف إليه .

النوع الرابع : تنوين المقابلة

ويأتى هذا النوع فى « باب جمع المؤنث السالم نحو أنتن مسلمات صادقات فإنه فى مقابلة النون فى نحو مسلمين . وقال على بن عيسى الربعى(٨) هو فيه للصرف ويرده بثبوته مع التسمية به (كعرفات) وتنوين التمكين لايجامع منع الصرف(٩) وقال

---

(١) وهو اللاحق عوضا من حرف زائد .

(٢) مغنى اللبيب جـ ٢ ص ٢٣

(٣) وهو اللاحق عوضا من مفرد .

(٤) الفرقان : ٣٩

(٥) البقرة : ٢٥٣

(٦) وهو اللاحق عوضا من جملة

(٧) الحاقة : ١٦

(٨) على بن عيسى بن الفرج بن صالح أبو الحسن الربعى ، عالم بالعربية أصله من شيراز ولد فى عام ٣٢٨ هـ وتوفى ببغداد عام ٤٢٠ هـ وله تصانيف فى النحو منها كتاب البديع وشرح المختصر للجرمى ، ترجمته فى أنباه الرواة ٢ / ٢٩٧

(٩) ذكر الصبان أن من ينون المسمى به ينظر إلى ماقبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما أن من يمنعه من الصرف ينظر إلى مابعدها ، ومن يجره بالكسرة يعتبر الحالتين (حاشية الصبان جـ ١ ص ٧٠)

الرضى هولهما (وقيل) هو للعوض من الفتحة نصبا ، ورُد بأنه لو كانً كذلك فلم يوجد فى الرفع والجر ، ثم الفتحة عوض منها الكسرة فما هذا العوض ؟ »[١]

ومن المستحسن الأخذ بالرأى الذى يرى إدماج تنوين المقابلة فى تنوين التمكين لأنه منه ، وسنفصل القول فى ذلك فى الباب الثانى إن شاء الله[٢] .

النوع الخامس : تنوين الترنم

وهو اللاحق للقوافى المطلقة أى المتحركة ، بدلا من حروف الإطلاق وهى الألف والواو والياء – وذلك فى لغة بنى تميم وقيس[٣] .

وقد اختلف فى سبب تسميته « بتنوين الترنم » فذكر ابن يعيش[٤] أنه تنوين محصل للترنم ، لأن الترنم يحصل بالنون نفسها لأنها حرف أغن ، وقال أكثر النحاة : ومنهم سيبويه وابن مالك والأشمونى – المقصود به أنه جىء لقطع الترنم ، وأن الترنم وهو التغنى يحصل بأحرف الإطلاق ، لقبولها لمد الصوت فيها .

وأرى أن الرأى الأول هو الصحيح لأن النون حرف أغن يصحب الغنة أكثر من حرف المد .

فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون الساكنة[٥] لقطع هذا الترنم وذلك كقول جرير :

أَقِلِّى اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابَــنْ   وقُولِى إنْ أَصَبْتِ لَقَدْ أَصابَنْ[٦]

---

(١) همع الهوامع جـ ٢ ص ٧٩

(٢) انظر ص : ٩٥ ومابعدها

(٣) اهل الحجاز لا يعوضونه بل يبقون حروف الإطلاق .

(٤) هو يعيش بن على بن يعيش أبو البقاء موفق الدين الأسدى المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، ولد فى حلب عام ٥٥٦ هـ وهو من كبار العلماء بالعربية رحل إلى بغداد ، وكان ظريفا محاضرا ، توفى عام ٦٤٣ هـ وله مؤلفات أهمها : شرح المفصل .
وفيات الأعيان ٢ : ٣٤١

(٥) أرى أنه لايصح أن يطلق عليه اسم التنوين وسنذكر هذا بالتفصيل فى الباب القادم . انظر ص ١١١

(٦) البيت من شواهد خزانة الادب ١ : ٣٤

« وقد يبدل التنوين من حرف الإطلاق فى غير القوافى كقراءة بعضهم (**واللَّيْل**[١] **إذا يَسْرٍ**[٢]) .

النوع السادس : التنوين الغالى

وقد ذكره الأخفش وبعض العروضيين ، وسموه غاليا ، لتجاوزه حد الوزن ويرى ابن الحاجب[٣] أنه إنما سمى غاليا لقلته .

وهو اللاحق لآخر القوافى المقيدة (أى التى يكون رويها حرفا صحيحا ساكنا) .

وقد أنكر هذا النوع الزجاج ، والسيرافى لأنه يكسر الوزن .

وفائدته : الفرق بين الوقف والوصل ، وذلك كقول رؤبة بن العجاج :

وقاتم الأعماق خاوى المخترقن[٤]

وذكر ابن يعيش أنه يدخل فى تنوين الترنم .

والمشهور أنه قسم برأسه مغاير للترنم وذلك لاختصاصه بالقوافى المقيدة .

والتنوين الغالى – كما ذكرنا – يدخل على الروى الساكن ، والتنوين نون ساكنة فكيف يجتمعان ؟

قال فى التصريح : المشهور كسر ماقبله كصه ، ويومئذ ، واختار ابن الحاجب الفتح حملا على ماقبل نون التوكيد الخفيفة ، قال الموضح ، وسمعت بعض العصريين يسكن ماقبله ، ويقول الساكنان يجتمعان فى الوقف ، وهذا خلاف ما أجمعوا عليه .[٥]

---

(١) سورة الفجر : ٤

(٢) شرح التصريح حـ ١ ص ٣٦

(٣) عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس ، ولد فى اسنا (من صعيد مصر) عام ٥٧٠ هـ وكان مالكيا من كبار العلماء بالعربية نشأ فى القاهرة وسكن دمشق ومات بالأسكندرية عام ٦٤٦ هـ وله مصنفات كثيرة منها : الكافية والشافية . ترجمته فى بغية الوعاة ٢ / ١٣٤

(٤) البيت من شواهد خزانة الادب ١ : ٣٨

(٥) شرح التصريح ١ : ٣٦

ويرى أكثر النحاة أن إطلاق التنوين على اللاحق للقوافى المطلقة والقوافى المقيدة مجاز ، وإنما هو نون أخرى زائدة مغايرة للتنوين :

١ - حيث أنه لايختص بالاسم .

٢ - ويجامع الألف واللام .

٣ - ويثبت فى الوقف .

وهذا القول هو الصحيح ، لأن الذى يجب أن يطلق عليه تنوين هومايختص بالأسماء فقط ، حيث أنه جعل من العلامات المميزة للأسماء .

النوع السابع : تنوين الحكاية

ومثل له النحاة بقولهم ، حين تسمى رجلا بعاقلةٍ لبيبةٍ وتحكى هذا اللفظ المسمى به منونا .

وبالنظر إلى حقيقة هذا التنوين نجد أنه لايعدو أن يكون تنوين الصرف لأنه كان قبل التسمية ، وحكى بعدها ، فكون الكلمة جاءت محكية به لايمنع أن يكون أصله تنوين الصرف ، وأن يسمى بهذا الاسم .

وذكر الدمامينى « أنه ليس فى لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا ، وكيف يجامع تنوين الصرف مافيه علتان مانعتان من الصرف ؟ ولا ينافى ذلك كونه فى المحكى تنوين صرف ، ألا ترى أن الحركة فى مثل من زيدا بالنصب ، حكاية لزيد فى قول القائل رأيت زيدا حركة حكاية مع أنها فى المحكى حركة إعراب[1] » .

ولا نسلم مع الدمامينى بهذا الرأى ، فإننا يمكن أن نقول إن حركة (زيدا) حركة إعراب محكية ، كما قلنا : إن هذا تنوين صرف محكى فنرجع كلا إلى أصله .

على أننا نلحظ أن هذا قياس مع الفارق ، فحركة الإعراب محتاجة إلى عامل ، ومادام لم يوجد العامل أثناء الحكاية ، جعلنا الحركة سببا لها أما التنوين ، فليس محتاجا إلى شيء يقوم به ، فيمكن حينئذ أن نسميه بأصله (وهو تنوين الصرف) حتى لاتتعدد أقسامه دون فائدة .

---

(١) حاشية الصبان جـ ١ ص ٦٦ .

النوع الثامن : تنوين مالا ينصرف :

كقول الشاعر :

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ[١]

فقد نون « عنيزة » مع أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث .

وذكر بعض النحاة – ومنهم يس فى حاشيته[٢] – أن هذا التنوين يدخل فى تنوين التمكين وذلك لأن الضرورة أباحت الصرف .

ورده الدماميني بأن تنوين الصرف هو التنوين الذى يدل على أمكنية الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل ، والاسم الموجود فيه مقتضى منع الصرف ، قد ثبت شبهه بالفعل قطعا ، ودخول التنوين فيه عند الضرورة لايرفع ماثبت له من شبه الفعل ، غايته أن أثر العلتين ، قد تخلف للضرورة ، فالتحقيق ، أنه ليس تنوين صرف .

ولا يرد قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة ، لأنه منتقد ، على أنهم قد يطلقون الصرف ، يريدون به ماهو أعم من تنوين الأمكنية »[٣] .

لذلك نرى أن إدخال هذا النوع فى تنوين التمكين لايصح ، إذ أن أصله ممنوع من الصرف ، فلم يدخله تنوين التمكين أصلا ، وإنما التنوين الطارىء عليه حينئذ يمكن أن نسميه تنوين الضرورة ، تفاديا من الجمع بين كلمتين متناقضتين التنوين ومالا ينصرف .

النوع التاسع : تنوين المنادى المضموم .

وذلك كقول الشاعر :

سَلَامُ اللهِ يامَطَـــرٌ عَلَيْهـــا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَامَطَـــرُ السَّلَامُ[٤]

---

(١) البيت لأمرىء القيس وعجزه « فقالت لك الويلات إنك مرجلى » (ديوانه ص ١١ ط دار المعارف .

(٢) حاشية يس على التصريح جـ ١ ص ٣٥ .

(٣) حاشية الصبان جـ ١ ص ٦٦ .

(٤) قائله الأحوص : وهو من شواهد الكتاب : ٣٢٣/١ .

فنون المنادى (العلم) وحقه البناء على الضم ، وسوغ له ذلك الضرورة الشعرية ، ولذلك يمكن أن نطلق عليه تنوين الضرورة أيضا كسابقه ، وهو ماجرى عليه أكثر النحويين حيث ذكروا (تنوين الضرورة) وينطوى تحته تنوين مالا ينصرف والمنادى العلم .

وأدخل أيضا بعض النحويين هذا النوع فى تنوين التمكين ، وقالوا : إن الضرورة لما أباحت التنوين ، أباحت الإعراب فأصبح تنوينه تنوين تمكين ، ويرد عليه ، بأن سبب البناء قائم ، ولاضرورة إلى الإعراب بل الضرورة التى اقتضاها النظام المقطعى فى الشعر هى التى احتاجت إلى تنوين الكلمة فقط دون نظر إلى إعرابها ، فظهر من ذلك أنه ليس بتنوين تمكين .

النوع العاشر : التنوين الشاذ

وقد مثل النحاة لهذا النوع فى كتبهم ، بمثال واحد ، فقد ذكروا هذه العبارة عند الكلام عليه وهى « كقول بعضهم : هؤلاءٍ قومك » بتنوين هؤلاء .

وذكر صاحب الهمع عند الكلام فى أسم الاشارة أن أولاء فى « تنوينها لغة حكاها قطرب[١] : فيقال أولاءٍ ، قال ابن مالك وتسمية هذا « تنوينا » مجاز لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين ، والجيد ، أن صاحب هذه اللغة زاد نونا بعد هذه الهمزة كنون ضيفن فليس بتنوين » [٢]

« وفيما حكاه نظر لأن الذى حكاه سماه تنوينا ، فهذا دليل منه على أنه سمعه فى الوصل دون الوقف ، ونون ضيفن ليست كذلك »[٣] .

---

(١) هو محمد بن المستنير أحمد ، نحوى عالم بالأدب واللغة ، من أهل البصرة ، لم يعرف مولده . وقطرب لقب دعاه به أستاذه سيبويه ، توفى سنة ٢٠٦ هـ . وله مؤلفات منها : معانى القرآن والنوادر .
وفيات الأعيان ١ : ٤٩٤

(٢) همع الهوامع جـ ١ ص ٧٥

(٣) المغنى جـ ٢ ص ٢٥

وفائدة هذا النوع من التنوين ، مجرد تكثير اللفظ

هذا ماذكره النحاة فى هذا النوع من التنوين .

ويؤخذ عليهم ، أن جعلوا تنوين هذه الكلمة نوعا خاصا أسموه « الشاذ » فلايصح أن يكون قسيما للأنواع الأخرى .

وكان الأجدر بهم أن يقولوا : « وسمع تنوين هؤلاء » .

واعتبار وجود التنوين حينئذ ضرورة لأجل تكثير اللفظ ليتبعه زيادة فى المعنى ، فإننا نلمح فى تنوين هذه الكلمة ، نوعا من الحث والتنبيه ، أو جاء مرادا به التكثير ، ولله در القدماء من علماء العربية حين قرروا قاعدتهم المشهورة فقالوا « زيادة المبنى يتبعها زيادة المعنى » .

وفى ضوء ما تقدم ، نرى أنواع التنوين المذكورة تنقسم بحسب الاتفاق والاختلاف بين النحاة إلى قسمين :

١ – ماهو متفق عليه بين جميع النحاة ، وهما النوعان الأولان ، تنوين التمكين ، تنوين التنكير ، فقد قال الجميع بهما ، ولم يشذ فيهما أحد ، بل إن منهم من قصر التنوين على هذين النوعين .[١]

٢ – ماهو مختلف فيه ، وهى بقية الأنواع الأخرى ، فقد ذكر بعضهم ، إدخال هذه الأنواع فى تنوين التمكين ، على نحو ماتقدم ذكره ومناقشته .

وهذا يدل على أن تنوين التمكين هو الأصل ، وأنه إذا أطلق التنوين ، فإنما يراد به التمكين ، وإذا أريد غير ذلك قيد به .

* * *

(١) ذكر يس فى حاشيته على التصريح أن ابن الحاجب ذكر فى شرح منظومته الوافية مانصه « ونعنى بالتنوين ، تنوين التمكين والتنكير ، ولم يذكر المقابلة ولا العوض فكأنه يرى دخولهما فى التمكين » ا هـ

أنواع التنوين المختصة بالأسماء :

ينقسم التنوين بحسب دخوله على الأسماء ، وعدم دخوله إلى قسمين :

القسم الأول : ماهو مشترك بين الأسماء والأفعال والحروف ، وهو تنوين الترنم ، والتنوين الغالى[١] ، وقد تقدم فى بيت جرير[٢] دخول تنوين الترنم على الأسماء والأفعال أما دخوله على الحروف فكقول الشاعر :

أزف الترحل غير أن ركابنا   لما تزل برحالنا وكأن قدنْ[٣]

أما التنوين الغالى : فقد تقدم فى بيت رؤبة دخوله على الأسماء[٤] ، وأما دخوله على الأفعال فكقول الشاعر :

أحارِبن عمرو كأنى خمرن   ويعدو على المرء مايأتمرن[٥]

ومثال دخوله على الحروف قوله :

قالت بنات العم ياسلمى وإنْ   كان فقيرا معدما قالت وإنْ[٦]

القسم الثانى : ماهو مختص بالأسماء ، وهو بقية أنواع التنوين الأخرى وقد سبق ذكر الأمثلة عليها .

ويؤخذ على الأستاذ عباس حسن قوله : إلى هنا انتهى الكلام على أنواع التنوين الخاصة بالاسم وحده [٧] ، وهناك أنواع ليست من علاماته ، لأنها مشتركة بينه وبين الفعل والحرف ، فلاداعى لإثباتها هنا ، ولاسيما إذا عرفنا أنها تكاد تكون مقصورة على الشعر دون النثر »[٨]

---

(١) على قول من يرى أنهما من أنواع التنوين .

(٢) ص : ١٦

(٣) البيت للنابغة الزبيانى : شواهد العينى : ١ : ٣١

(٤) ص : ١٧

(٥) البيت لامرىء القيس : ديوانه ١ : ١٥٤

(٦) قائلة رؤبة بن العجاج خزانة الأدب ٣ / ٦٣٠

(٧) بعد ذكره للأنواع الأربعة الأولى التمكين والتنكير والمقابلة والعوض .

(٨) النحو الواف جـ ١ ص ٢٨

فقد جعل ماعدا هذه الأنواع مشتركا بين الأسماء والأفعال والحروف والواقع – كما ذكرت – أن المشترك نوعان فقط هما الترنم والغالى .

أما تنوين الحكاية ، وتنوين الضرورة بنوعيه : تنوين مالا ينصرف ، والمنادى المبنى المضموم ، وتنوين الشذوذ – عند من يعده قسما خاصا – كل هذه الأنواع تدخل على الأسماء فقط .

كما أن منها مايكون فى النثر ، وهو تنوين الحكاية ، والشذوذ ، ومنها مايدخل فى الشعر ، وهو تنوين الضرورة .

والصحيح ماذكره أكثر الشراح : أن هذه الأنواع الأربعة من التنوين هى المشهورة ، الكثيرة الوقوع .

ومن أجل ذلك يحمد شارح التوضيح للمصنف قوله : وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم « فلا تدخل على غيره لدلالتها على معان لاتوجد فى غيره .

ولو قال : يختص الاسم بهذه الأربعة ، فلنا فى ذلك كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية ، وتنوين الضرورة ، وتنوين الشذوذ »[1] .

ويعلل السيوطى لذلك فيقول :

« التنوين وأقسامه العشرة : والذى يختص بالاسم منه ماعدا الترنم والغالى اللاحقين لروى البيت ، فإنهما لايختصان به ، وإنما اختص الباقى به لأن التمكين منه للفرق بين المنصرف وغيره ، والتنكير للفرق بين النكرة وغيرها ، والمقابل إنما يدخل بجمع المؤنث السالم ، والعوض ، إنما يدخل المضاف عوضا من المضاف إليه ، ولاحظ لغير الاسم فى الصرف ، ولا التعريف والتنكير ، ولا الجمع ، ولا الإضافة »[2] أ . هـ

ونزيد على ذلك فنقول : إن تنوين الحكاية الذى ذكره النحاة يكون دائما فى المفرد المؤنث ، وتنوين الضرورة فى الاسم الذى لاينصرف ، وفى المنادى وهو لايكون

---

(١) شرح التصريح جـ ١ ص ٣٥ .

(٢) همع الهوامع جـ ١ ص ٥ .

إلا اسما ، والتنوين الشاذ مثلوا له بهؤلاء ، وهى اسم إشارة .

« فإن أورد على هذا نحو قول الشاعر :

ألامُ علَى لوٍّ ، ولو كنتُ عالماً   بأذنـاب لَوٍّ تَقْتَفـــى أوائلُـــه[١]

حيث أدخل التنوين على لو وهو حرف .

فالجواب أن لو هنا اسم علم للفظة لو ، ولذلك شدد آخرها وأعربت ، ودخلها الجر والإضافة » [٢]

فعلم من ذلك أن هذه الأنواع جميعها تختص بالاسم ، وأنها كذلك ليست مقصورة على الشعر .

العلة فى تنوين الأسماء :

ذكر النحاة عللا كثيرة لدخول التنوين على الأسماء ، أحدها أنه للفرق بين المتمكن الخفيف فى الأسماء ، وبين الثقيل الذى ليس بمتمكن ، فقد قال سيبويه : « اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هى الأول ، وهى أشد تمكنا ، فمن ثم لم يلحقها تنوين ، ولحقها الجزم والسكون[٣] »

« فالتنوين حينئذ علامة للأمكن عندهم ، وتركه علامة لما يستثقلون ، فجعله سيبويه فارقا بين المنصرف من الأسماء ، وغير المنصرف ، وجعله لازما للمنصرف لخفته ، وقال الفراء : التنوين فارق بين الأسماء والأفعال ، فقيل له : فهلا جعل لازما للأفعال ؟

فقال : الأفعال ثقيلة ، والأسماء خفيفة ، فجعل لازما للأخف وهذا القول مأخوذ من الأول ، لأن مالا ينصرف مضارع الفعل وقد رجع ذلك إلى معنى واحد .

وقال بعض الكوفيين : التنوين فاصل بين المفرد والمضاف »[٤]

---

(١) من شواهد الكتاب ، ولم ينسب لقائل معين (الكتاب : ٢ : ٣٣)

(٢) المصدر السابق .

(٣) الكتاب جـ ١ ص ٦

(٤) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ، تحقيق مازن المبارك ص ٩٧

ومن العلل التى ذكرها النحاة – أيضا – لدخول التنوين على الأسماء أن يكون عوضا من محذوف من الكلمة وذلك نحو قولك هؤلاء جوارٍ وغواشٍ وذلك أن التنوين فى هذا الجنس ، عوض من نقصان البناء ، ولذلك صار لازما وكما ذكروا أيضا أن التنوين يكون فرقا بين المعرفة والنكرة فى بعض الأسماء خاصة ، وهى الأسماء التى فى أواخرها زوائد من الألفاظ الأعجمية كعمرويه وسيبويه وكذلك الأصوات وحكاياتها .

هذه بعض العلل التى ذكرها النحاة ، لدخول التنوين على الأسماء . ويلاحظ أن بعض هذه العلل ، قد يكون مقبولا شكلا – على فرض قبولنا مبدأ العلل النحوية .

أما قول الفراء أن التنوين فارق بين الأسماء والأفعال ، فغير مقبول أصلا ، لأن الفرق بين الأسماء والأفعال يظهر بصورة واضحة فى معنى كل منهما دون حاجة إلى التنوين .

* * *

رأى بعض اللغويين فى أصل التنوين :

يرى « برجستراسر[1] » أن حروف : اللام – والراء – والنون – والميم يماثل بعضها بعضا ، من جهة أن الغالب على نطقها كلها الصوت الناشىء عن اهتزاز الأوتار الصوتية فى الحنجرة ولهذا السبب كثير مايستبدل بعضها من بعض ، « ومثال ذلك كلمة (صنم) فهى فى العربية Selem (صليم) وفى الآرية Salma (صَالْما) .

ويرى أيضا « أن الميم الأصلية فى أواخر الكلمات صارت نونا عربية ، وذلك أن قلب الميم نونا مطرد من جهة أنه حصل فى كثير من الكلمات ، لكنه مقيد من جهة أنه اقتصر على أواخر تلك الكلمات فقط ، ولم يتعدها إلى أوائلها ولا أواسطها مثاله

---

(١) مستشرق ألمانى ولد فى مدينة بلون سنة ١٨٨٦ ، تعلم العربية وزار سورية وفلسطين ومصر ، وألقى محاضرات بالعربية فى الجمعة المصرية سنة ١٩٣٠ – ١٩٣٢ عن تطور النحو فى اللغة العربية وطبعت هذه المحاضرات ومات سنة ١٩٣٣ (الأعلام ٢ : ١٤١) .

التنوين ، فإن أصله ميم كما كان فى الأكدية ، والسبئية ، مثل بيتٌ ، وبيتٍ ، وبيتاً أصلها بَيْتُمْ ، وبَيْتِم ، وبيتَمْ ، وكلمة أنْ فإنها فى العبرية أم

وقليل من الكلمات لم يطرأ على أواخرها هذا التغيير بسبب خاص مثالها الضمائر نحو أنتم وهم ، والسبب فى بقاء الميم فيها على حالها ، هو أن الميم لم تكن فى الأصل انتهائية فى هذه الضمائر ، فأصلها أنتمو وهموا بالواو ، وكثيرا ماتوجد على هذه الصورة فى قراءات القرآن الكريم وفى الشعر »[١]

واعترض على الزمخشرى فى قوله : إن الميم فى كلمة فم أبدلت من الواو وقال إنها ميم التميم الذى هو التنوين فى اللغة العربية ، وبقيت على حالها ، فأضافوا إليها الإعراب والتنوين فصارت فمٌ ، فمًا ، فمٍ .[٢]

ويبدو أن هذا المستشرق كان متأثرا بدراسته العميقة للغات السامية ، وأنه أراد أن يجعل هذه الظاهرة اللغوية الخاصة باللغة العربية (وهى التنوين) ما أصل من اللغات السامية .

ويتضح هذا الرأى أكثر حين قال : « نرى أن أكثر ضلالات النحويين واللغويين القدماء نشأ من جهلهم باللغات السامية[٣] »

وقد ذكر لى الدكتور يعقوب بكر أستاذ اللغات السامية بكلية الآداب بجامعة القاهرة – رحمه الله – أن التميم فى العربية الجنوبية القديمة وفى اللغة الأكدية (فى العصور القديمة أيضا) كان للتنكير . وأنه يجب عدم الخلط بينه وبين ظاهرة التنوين فى عربيتنا الحديثة ، فكلتاهما ظاهرة خاصة .

---

(١) التطور النحوى ص ١٧

(٢) من المعلوم أن هذه الميم بدل من لام الكلمة ، فقد جاء فى (مادة ــ الفاه ــ فى القاموس المحيط) أن فما أصله « فوه » ، حذفت الهاء كما حذفت من سنة ، وبقيت الواو طرفا متحركة ، فوجب إبدالها ألفا ، لانفتاح ماقبلها ، فبقى فا ، ولايكون الاسم على حرفين ، أحدهما التنوين ، فأبدل مكانها حرف جلْد ، مشاكل لها ، وهو الميم ، لأنهما شفهيتان ، وفى الميم هُوِىّ فى الفم ، يضارع امتداد الواو .

(٣) التطور النحوى ص ٣٣

ويؤيد هذا الرأى ما قاله « جورجى زيدان »[1] من أن الميم فى اللغة العربية القديمة كانوا يستعملونها للتنكير كما نحن نستعمل التنوين للتنكير وكانوا كذلك يزيدونها فى آخر الكلمة للتوكيد كابنم وزرقم .

وعلى ذلك ترى أن مايوجد فى بطون الكتب القديمة من كلمات منتهية بميم زائدة كابنم ، وزرقم ، ليست إلا كلمات زادت فيها هذه الميم للمبالغة أو التوكيد ، أو أنها بقايا اللغة العربية الجنوبية القديمة ، لا كما يدعى برجستراسر .

---

(١) راجع الفلسفة اللغوية : ص ٣٦ .

الفصل الثانى

التنوين وعلم الأصوات

الصفة الصوتية للتنوين – الظاهرة الصوتية التى تطرأ على الكلمة بعد التنوين – أحكام التنوين فى القراءات

الصفة الصوتية للتنوين :

التنوين – كما قدمنا – هو نون ساكنة فهو حرف ذو مخرج(1) ، له الصفات الصوتية للنون الساكنة (2) – وإنما خصها النحويون بهذا اللقب ، وسموها تنوينا ؛ ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التى تكون فى التثنية والجمع .

وقد ذكر العلامة السيوطى ، نقلا عن ابن الخباز(3) فى (شرح الدرة) : « أنه سمى تنوينا لأنه حادث بفعل المتكلم ، والتفعيل من أبنية الأحداث »(4)

والنون : صوت مجهور ، أى يهتز معه الوتران الصوتيان ، وهى متوسطة بين الشدة والرخاوة ، « ففى النطق به يندفع الهواء من الرئتين محركا الوترين الصوتيين ، ثم يتخذ مجراه فى الحلق أولا ، حتى إذا وصل إلى أقصى الحلق هبط أقصى الحنك الأعلى فيسد بهبوطه فتحة الفم ، ويتسرب الهواء من التجويف الأنفى محدثا فى مروره نوعا من

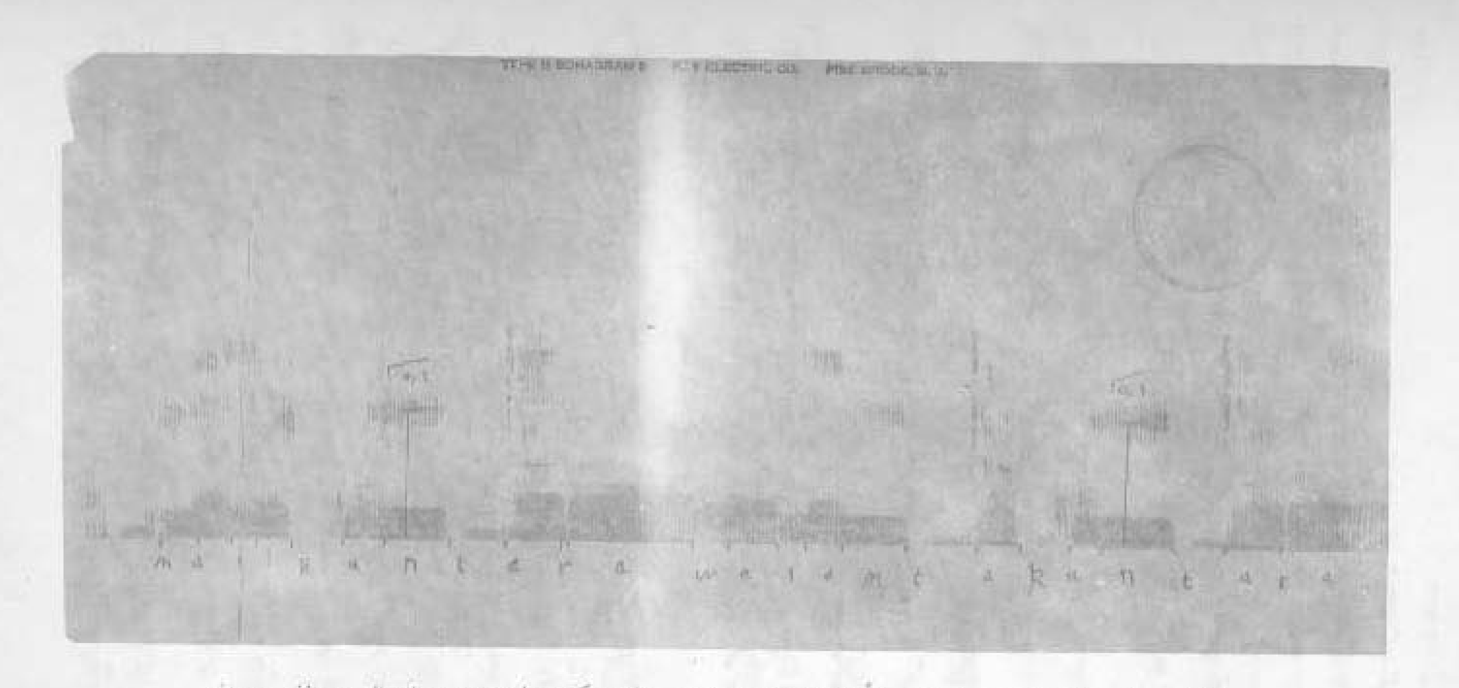
---

(1) المراد بالمخرج ، هو المقطع الذى ينتهى الصوت عنده .

(2) قمت بتجربة صوتية ، لمعرفة حقيقة التنوين ، وهل هناك فرق بينه وبين النون الساكنة ، فسجلت جملتين : الأولى يوجد فيها التنوين ، والثانية بها نون ساكنة وهما : ملكٌ ترى ، ولم تكنْ ترى ، فوجدت أن الحزمتين التى ترمز الأولى منهما إلى التنوين والثانية إلى النون الساكنة متساويتان . كما أن المسافة بين مركزى الحزمتين وبين ابتداء الصوت متساوية كذلك ، فيكون ذلك دليلا على تساوى الصوتين من الناحية النطقية أما مسألة اختلافهما فى التسمية فيرجع ذلك إلى الدور الذى يقوم به كل منهما فى اللغة . (انظر التجربة فى الصفحة التالية) .

(3) هو أحمد بن الحسين بن أحمد الموصلى أبو عبد الله شمس الدين ، لم يعرف مولده ، وهو نحوى ضرير ، له تصانيف منها : شرح ألفية ابن معطى ، توفى عام ٦٣٩ هـ الاعلام ١ : ١١٤

(4) الأشباه والنظائر جـ ٢ ص ١٠٧



المسافة بين مركزى الحزمتين والطرف الأسفل للورقة متساوية ، وذلك يكون دليلا على تشابه الوضع الذى تتخذه أعضاء النطق فى حالة النطق بالصوتين ، أما تسمية الأول بالتنوين والثانى بالنون فذلك يرجع إلى الدور الذى يقوم به كل منهما فى اللغة العربية ، وليس إلى صفاتهما الصوتية .

الخفيف لايكاد يسمع ، فهى كالميم تماما غير أنه يفرق بينهما ، بأن طرف اللسان ، مع النون يلتقى بأصول الثنايا العليا ، وأن الشفتين مع الميم هما العضوان اللذان يلتقيان .

« ولبيان أن مجرى الهواء مع كل من الميم والنون هو التجويف الأنفى وحده يمكن أن تجرى التجربة الآتية :

يضع المتكلم بطاقة صغيرة ، بين أنفه وفمه وضعا أفقيا ، ثم يقترب من لوح بارد من الزجاج بحيث يلتقى طرف البطاقة بالزجاج ، وينطق أمامه بالصوتين م ، ن عدة مرات فيلحظ أن تنفسه يتكاثف فوق الزجاج ، ويغبر الجزء الزجاجى المقابل للأنف فقط ، فى حين أنه لو أعاد التجربة ، ونطق بأصوات مثل س ، ج ، لرأى اغبرار الزجاج فى الجزء الذى أمام الفم فقط »[1]

ويصف كثير من اللغويين النون بأنها ذو لقيه ، لأن مبدأها من ذولق اللسان[2] (أى طرفه) .

ويعرض للنون من الظواهر اللغوية مالا يشركها فيه غيرها سرعة تأثرها بما يجاورها من أصوات ، وأشد مايكون هذا التأثر عندما تكون مشكلة بالسكون وحينئذ يتحقق اتصالها بما بعدها اتصالا مباشرا .

وسنتحدث عن هذا التأثر وأقسامه عند النحاة والقراء ، عند الكلام عن « أحكام التنوين فى القراءات »[3] .

* * * *

المظاهر الصوتية التى تطرأ على الكلمة بعد التنوين :

تنقسم المظاهر الصوتية التى تطرأ على الكلمة بعد تنوينها إلى نوعين :

---

(١) الأصوات اللغوية ص ٦٤

(٢) انظر مادة « ذلق » فى اللسان

(٣) انظر ص : (٣٦) وما بعدها

الأول : خاص بالتنوين ، وهو مايجب فيه من إخفاء ، أو إدغام أو قلب ، أو إظهار ، وهذا النوع سنتحدث عنه أيضا عند كلامنا عن أحكام التنوين فى القراءات .

الثانى : وهو خاص بالكلمة المنونة ، وأثر التنوين فى مقاطعها ، ونبرها .

أولا : المقاطع الصوتية:

الكلام المتصل ينقسم إلى مقاطع صوتية ، عليها تبنى فى بعض الأحيان الأوزان الشعرية ، وبها يعرف نسج الكلمة فى لغة من اللغات .

والمقاطع الصوتية نوعان : متحرك ، وساكن .

والمقطع المتحرك : هو الذى ينتهى بصوت لين قصير أو طويل ، أما المقطع الساكن : فهو الذى ينتهى بصوت ساكن ، فالفعل الماضى الثلاثى ضرب يتكون من ثلاثة مقاطع متحركة وهى : ضَ ، رَ ، بَ .

فى حين أن مصدر هذا الفعل « ضَرْبٌ » يتكون من مقطعين ساكنين وهما : ضَرْ ، بُنْ

« واللغة العربية تميل عادة فى مقاطعها إلى المقاطع لساكنة ، ويقل فيها توالى المقاطع المتحركة .

وقد أشار النحاة من القدماء إلى ميل اللغة العربية إلى المقاطع الساكنة حين قرروا استحالة اجتماع أربعة متحركات فى الكلمة الواحدة ، وكراهته فيما هو كالكلمة[1] ، ومعنى قولهم هذا كما يعبر عنه المحدثون : إن اللسان العربى ، يمنع توالى

---

(١) يؤكد سيبويه هذه القاعدة فيقول : « وليس هناك كلام عربى على وزن فعال إلا أن يكون محذوفا من مثال فعالل ، لأنه ليس حرف فى الكلام تتوالى فيه أربع متحركات وذلك علبط ، إنما حذفت الألف من علابط ، والدليل على ذلك أنه ليس شىء من هذا المثال ، إلا ومثال فعالل جائز فيه ، تقول : عجالط وعجلط (الكتاب ٢ : ٣٣٥) وقال فى موضع آخر « ولو فعلوا ذلك لا جتمعت فى كلامهم أربع متحركات ، ليس معهن ساكن نحو رسلكمو ، وهم يكرهون هذا ، ألا ترى ، أنه ليس فى كلامهم اسم على أربعة أحرف متحرك كله (الكتاب ٢ : ٢٩٢)

أربعة مقاطع متحركة فيما هو كالكلمة ، ولكنهم أباحوا توالى أربعة مقاطع ساكنة، فيما هو كالكلمة إذ تقول « استَفْهَمْتُمْ »[١]

وأنواع نسج الكلمات فى المقاطع العربية خمسة فقط :

١ – صوت ساكن + صوت لين قصير ومثاله باء الجر المكسورة

٢ – صوت ساكن + صوت لين طويل ومثاله ما

٣ – صوت ساكن + صوت لين قصير + صوت ساكن ومثاله أم

٤ – صوت ساكن + صوت لين طويل + صوت ساكن ومثاله المقطع الأخير من كلمة « نستعين » .

٥ – صوت ساكن + صوت لين قصير + صوتان ساكنان ومثاله المقطع الأخير من كلمة المستقرّ وهو غالبا مايكون مشددا .

هذه هى أنواع المقاطع الخمسة التى يمكن أن يتكون منها نسج الكلمات .

والأنواع الثلاثة الأولى هى الشائعة ، وهى التى تكون الكثرة الغالبة من الكلام العربى[٢] ، وتأتى فى أول الكلمة ، أووسطها ، أو فى آخرها ، أما النوعان الأخيران ، فقليلا الشيوع ، ولايكونان إلا فى أواخر الكلمات وحين الوقف .

ويرى الدكتور تمام حسان[٣] ، أن عدد المقاطع التى يتكون منها الكلام العربى ستة مقاطع ، بمعنى أن هناك مقطعا أسماه مقطعا تشكيليا غير أصواتى ، وهذا المقطع هو : صوت لين قصير + صوت ساكن .

ويتصور هذا المقطع فى الكلمات المبدوءة بهمزة وصل معتقدا أن الكلمة مبدوءة بحركة ، ولكن من المسلم به أن الأصوات لاتعترف بأن تبتدىء فى الكلام بحركة ، ولذلك تعمد إلى همزة تنشئها قبل هذه الحركة ، غير أنه يعتقد أن هذه الهمزة مجرد قنطرة للنطق بها ، ونحن ننظر إلى وجود هذه الهمزة فى أول الكلمة حرفا صحيحا لايمكن النطق إلا به . فعلى هذا يكون هذا المقطع مبدوءا بصوت ساكن . + صوت لين قصير

---

(١) الأصوات اللغوية ص ٩٦

(٢) قمت بعمل حصر للمقاطع فى إحدى القصائد الشعرية لامرىء القيس فظهرت لى هذه النتيجة

(٣) مناهج البحث فى اللغة ص ١٤٥

فى ضوء ماتقدم يمكن أن نقرر مايأتى :

١) أن الاسم المنون ينتهى دائما بمقطع من النوع الثالث .
صوت ساكن + صوت لين قصير + صوت ساكن
إلا إذا أبدل التنوين ألفا فى حالة النصب . فينتهى الاسم حينئذ بمقطع من النوع الثانى : صوت ساكن + صوت لين طويل .

٢) أن الوقف على الكلمة بالحركة يزيد فى مقاطعها عن الوقف عليها بالسكون ، فمثلا عندما نقف على محمد بالسكون نجد أن هذه الكلمة تتكون من ثلاثة مقاطع ، الأول من النوع الأول ، والمقطعان الأخيران من النوع الثالث (مُ) (حَمْ) (مَدْ)

وأما إذا وقفنا عليها بالحركة فنجد أنها تتكون من أربعة مقاطع كلها من النوع الأول .

٣) أن الوقف على الكلمة بالتنوين يغير من نظام مقاطعها .
فمحمد عندما وقفنا عليها بالحركة – بدون تنوين – وجدنا أنها تكونت من أربعة مقاطع من النوع الأول ، ولكن إذا وقفنا عليها منونة نجد أنها تتكون من أربعة مقاطع – أيضا – ولكن على نظام آخر . فالأول والثالث يكونان من النوع الأول ، أما الثانى والرابع فمن النوع الثالث .

ثانيا : النبر

وهو عبارة عن الضغط على مقطع من المقاطع ، بحيث يتميز عن غيره من مقاطع الكلمة ، ويزداد وضوحه فى السمع .

« فعند النطق بمقطع منبور ، نلحظ أن جميع أعضاء النطق تنشط غاية النشاط لأن عضلات الرئتين تنشط نشاطا كبيرا ، كما تقوى حركات الوترين الصوتيين ، ويقترب أحدهما من الآخر ، ليسمحا بتسرب أقل مقدار من الهواء ، فتعظم لذلك سعة الذبذبات ، ويترتب عليه أن يصبح الصوت عاليا واضحا فى السمع ، وذلك فى حالة الأصوات المجهورة ، أما مع الأصوات المهموسة ، فيبتعد

الوتران الصوتيان أحدهما عن الآخر أكثر من ابتعادهما من الصوت المهموس غير المنبور ، وبذلك يتسرب مقدار أكبر من الهواء .

وكذلك يلاحظ مع الصوت المنبور نشاط فى أعضاء النطق الأخرى ، كأقصى الحنك واللسان والشفتين ، بخلاف النطق بالصوت غير المنبور فإننا نلحظ عند النطق به فتورا فى أعضاء النطق »[١] .

موضع النبر فى الكلمات العربية :

لمعرفة موضع النبر فى الكلمات العربية ، ينظر أولا إلى المقطع الأخير ، فإذا كان من النوعين الرابع والخامس ، كان هو موضع النبر مثل المقطع الأخير من نستعين ، والمستقرّ ، وإلا نظر إلى المقطع الذى قبل الأخير ، فإن كان من النوع الثانى أو الثالث ، كان هو موضع النبر مثل المقطع الثانى من قاتل ، أما إذا كان من النوع الأول ، نظر إلى ماقبله ، فان كان مثله أى كان من النوع الأول أيضا ، كان النبر على هذا المقطع الثالث حين نعد من آخر الكلمة ، مثل المقطع الأول من كتب ، ولا يكون النبر على المقطع لرابع حين نعد من الاخر إلا فى حالة واحدة ، وهى أن تكون المقاطع الثلاثة التى قبل الأخير من النوع الأول مثل : عَرَبَةٌ .

التنوين والنبر :

ذكرنا قبل ذلك أن التنوين يغير نظام المقاطع فى الكلمة ، ومادام النبر له علاقة بهذه المقاطع ، فلا بد أن يؤثر التنوين فى تحديد موضع النبر فى الكلمة ، نلحظ ذلك عند نطقنا كلمة خالدْ (بالسكون) فإن النبر يكون حينئذ على المقطع خا : ولكن إذا نطقنا هذا الاسم منونا فقلنا خالدٌ ، فإننا نجد أن النبر قد انتقل من المقطع الأول (خا) إلى المقطع الثانى (لـ)

غير أن هناك من القبائل من التزموا فى لهجاتهم حكما خاصا [illegible] وهو اعتبار النبر على المقطع فى الكلمة كما لو كانت منونة .

---

(١) الأصوات اللغوية ص ١٠٢ .

أ – روى أن قبيلة أزد من القبائل اليمنية كانت تقف على الكلمات المنونة بحركة من جنس حركة آخر الكلمة فيقولون : جاء خالدُو ، ورأيت خالدَا ، ومررت بخالدِى .

وعلى هذا فلاشك أنهم يبقون النبر فى موضعه فى حالة الوقف ، وهو فى كل من الأمثلة الثلاثة المتقدمة (لـ) فى خالد .

ب – كما روى أن قبيلة سعد بن بكر كانت تبقى النبر فى موضعه أيضا فى حالة الوقف ، ولكنهم مع هذا كانوا يحذفون التنوين ، ولمْ يكن من الممكن حذف التنوين وإبقاء النبر فى موضعه إلا بتشديد احرف الأخير من الكلمة ، والإخالف هذا ماعرف عن نسج المقطع الأخير من الكلمات العربية حين يكون منبورا ، فشرط المقطع الأخير حين يقع عليه النبر – كما تقدم – أن يكون أحد نوعين :

صوت ساكن + صوت لين طويل + صوت ساكن أو

صوت ساكن + صوت لين قصير + صوتان ساكنان

ففى حالة الوقف على مثل« خالدّ » بالسكون مع بقاء النبر فى موضعه ، يجب أن تصبح الكلمة على أحد وجهين : أما خالدّ أو خاليد .

وقد اتخذت لهجة سعد بن بكر الوجه الأول وهو « خالدّ » فى حالة الوقف » [(١)]

على أن قبيلة ربيعة على عكس هاتين القبيلتين ، فقد كانت تقف على الاسم المنون بالسكون دائما .

ومن المادة السابقة يتبين مايأتى :

١) أن التنوين ينقل النبر من مقطع إلى مقطع آخر .

٢) من العرب من يلزم النبر مقطعا واحدا فى الاسم كما لو كان منونا ، سواء أكان منونا حقيقة ، أم غير منون ، وحينئذ يجعل آخر الاسم متحركا ، أو بإضافة أحد الأصوات الساكنة عليه ليستقيم له ذلك .

---

(١) اللهجات العربية ص ١١٠ .

٣) ومن العرب من يفعل عكس ذلك فيقف على الاسم المنون بالسكون دائما، وحينئذ فلا يتغير النبر فى الكلمة ، بل يلزم مقطعا واحدا أيضا .

٤) المقطع الذى يكون فيه التنوين لايقع عليه النبر مطلقا .

* * * *

أحكام النون الساكنة والتنوين فى القراءات :

تأثر النون الساكنة بما يأتى بعدها من أصوات: الصوت اللغوى قد يتأثر بما يجاوره من أصوات ، وذلك بأن ينتقل الصوت من مخرجه الأصلى إلى مخرج آخر فيستبدل به أقرب الأصوات إليه ، فى هذا المخرج الجديد .

والشرط الأساسى لتحقيق تأثر الصوت بما يجاوره ، أن يكون التقاؤهما مباشرا ، بحيث لاينفصل بينهما أى فاصل كان ، ولو كان هذا الفاصل حركة قصيرة . ولا يتم هذا ، إلا حين يكون الصوت الأول غير متبوع بحركة ، أى ساكنا .

والنون الساكنة يعرض لها من الظواهر اللغوية ، مالا يشركها فيه غيرها من الأصوات ، وذلك لسرعة تأثرها بما يجاورها ، واتصالها به اتصالا مباشرا .

ويمكن أن نلحظ اختلاف صفة النون بما يأتى بعدها من أصوات من الأمثلة الآتية :

فهى « صوت شفوى أسنانى أنفى مجهور ، يتم النطق به بخلق صلة بين الشفة السفلى ، وبين أطراف الأسنان العليا ، وبخفض الطبق ، وإحداث ذبذبة فى الأوتار الصوتية ، وهذا الصوت مرقق دائما ، وذلك إذا تلتها الفاء مثل « ينفع » ، « **خالداً فيها** »[1] .

وهى « صوت أسنانى أنفى مجهور ، ينطق به بإخراج اللسان أى بوضع طرفه ضد أطراف الأسنان العليا ، وخفض الطبق ، وإحداث ذبذبة فى الأوتار الصوتية

---

(١) النساء : ١٤ .

وذلك قبل الذال ، والثاء ، والظاء ، وكذلك يمكن وصفه بالتفخيم إذا وليه الظاء ، والترقيق إذا وليه الذال أو الثاء ، وفى حالة التفخيم يرتفع مؤخر اللسان فى اتجاه الطبق ، وينسحب إلى الجدار الخلفي للحلق بعكس حالة الترقيق وذلك نحو – إنْ ذَهب – إنْ ثَاب – إنْ ظَلم – « وظلاً ظَليلا » .[1]

وهى صوت غارى أنفى مجهور مرقق ، يتم النطق به برفع مقدم اللسان فى اتجاه الغار ، مع خفض الطبق حتى ينفتح المجرى الأنفى ، وإحداث ذبذبة فى الأوتار الصوتية ، وذلك إذا وليها صوت الشين أو الجيم أو الياء نحو : منْ شَاء – منْ جَاء – منْ يَكن – « عليمٌ شَرع » [2]

فمن الأمثلة السابقة [3] يمكن أن نرى تأثر النون الساكنة بما يأتى بعدها من أصوات واختلاف صفتها الصوتية تبعا لذلك .

أنواع هذا التأثر :

أجمع النحاة[4] على أن تأثر النون الساكنة والتنوين بما يأتى بعدهما من حروف ينقسم إلى أربعة أقسام : إظهار وإدغام وقلب وإخفاء .

وقد تبعهم فى هذا التقسيم أكثر القراء ، وذكر بعضهم أنها ثلاثة : إظهار ، وإدغام محض وغير محض ، وإخفاء مع قلب وبدونه . وقيل إنها خمسة والواضح أن هذا الاختلاف لفظى ، لأنه بدليل الحصر والاستقراء نجد أن الحرف الواقع بعد النون الساكنة والتنوين ، أما أن يقرب من مخرجهما جدا أولا ، الأول واجب الإدغام ، والثانى أما أن يبعد جدا – أولا : الأول واجب الإظهار والثانى واجب الإخفاء ، واعتبار القلب نوعاً من الإخفاء .

---

(١) النساء : ٥٧

(٢) الشورى : ١٢ ، ١٣

(٣) ذكر الدكتور تمام حسان ست صفات للنون الساكنة وتأثرها بما بعدها . واكتفيت بهذه الأمثلة الثلاثة المتقدمة وانظر له : مناهج البحث فى اللغة ص ١٠٥

(٤) انظر شرح المفصل جـ ١٠ ص ١٤٤

هذه هى أقسام تأثر النون والتنوين ، ويلاحظ اختلاف هذه الأقسام باختلاف درجات التأثر .

وسنتناول هذه الأقسام مبتدئين بالقسم الأول منها :

أولا – الإظهار : وهو لغة التبيين[١] ، والمراد به هنا : نطق النون الساكنة خالصا دون تأثر بما بعدها من أصوات ، فلا تدغم ولا تخفى .

والحروف التى يكون شأن النون الساكنة والتنوين معها هكذا هى : الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء . وهى المسماة بحروف الحلق . والنون لاتتأثر بهذه الحروف حين تجاورها ، وربما كان هذا لبعد مخرج النون عن مخرج هذه الأصوات والنون كذلك من الأصوات المتوسطة ، فهى أقل تأثرا بأصوات الشدة والرخاوة من تأثيرها بمثيلاتها من الأصوات المتوسطة ، فلا بد من مراعاة العاملين معا (المخرج والصفة) للحكم على نسبة تأثر النون بما يجاورها .

ومثال إظهار التنوين[٢] عند الهمزة : « متاعٌ إلى حين[٣] » ، « جناتٍ ألفافا[٤] » ، وعند الهاء : « قومٍ هاد[٥] » ، « سلامٌ هى[٦] » ، وعند العين : « شىءٌ عجيب[٧] » « عجوزٌ عقيم[٨] » . وعند الحاء : « حكيمٌ حميد[٩] » ، « ورزقاً حسنا[١٠] » وعند الغين : « من إلهٌ غير

---

(١) انظر مادة (ظهر) فى القاموس المحيط .

(٢) سنكتفى هنا بإيراد الأمثلة للتنوين تاركين أمثلة النون الساكنة .

(٣) البقرة : ٣٧

(٤) النبأ : ١٦

(٥) الرعد : ٧

(٦) القدر : ٥

(٧) هود : ٧٢

(٨) الذاريات : ٢٩

(٩) فصلت : ٤٢

(١٠) النحل : ٧٥

الله[١] » ، « **أمواتٌ غَيْرُ أحياء[٢]** » .وعند الخاء : « **عليمٌ خبير[٣]** » ، « **لبناً خالصا[٤]** » .

وإظهار النون الساكنة والتنوين مع هذه الحروف يكاد يكون إجماعا من القراء ماعدا أبا جعفر ، فقد جوز إخفاء النون عند الخاء والغين (المعجمتين) ، فأجرى هذين الحرفين مجرى حروف الفم لقربهما منها ، وقد جوز ذلك بشرط أن تكون النون والخاء أو الغين فى كلمتين نحو من إلهٌ غَيْرُ الله ، أما إذا كانت من كلمة واحدة كالمُنْخَنِقَة ، فلا يجوز حينئذ إخفاء النون .

ولعل الإظهار مطلقا عند هذه الحروف الستة ، أجود وأحسن لأن الخاء والغين من حروف الحلق – فتكونان كأخواتهما – غير مستعدين بطبيعتهما لفناء الأصوات فيهما .

أقسام الإظهار :

وقد قسم القراء الإظهار إلى قسمين :

١) متصل نحو منها ومنهم (وهو مايكون فى كلمة واحدة).

٢) ومنفصل : وهو مايكون فى كلمتين كما تقدم فى الأمثلة .

وطبعىّ أن التنوين يدخل فى القسم الثانى فقط حيث أنه يتعذر اتصاله بما بعده دائما ، فيكون فى كلمة والحرف الثانى فى كلمة أخرى .

ثانيا – الإدغام : وهو لغة الإدخال مأخوذ من قول العرب : أدغمت اللجام فى فم الفرس أى أدخلته وغيبته فيه .[٥]

وفى اصطلاح القراء : تغييب الحرف المدغم فى المدغم فيه ، بحيث يصيران حرفا واحدا مشددا[٦] .

---

(١) القصص : ٧١

(٢) النحل : ٢١

(٣) الحجرات : ١٣

(٤) النحل : ٦٦

(٥) القاموس المحيط مادة « دغم » .

(٦) مرشدة المشتغلين بالنون الساكنة والتنوين حـ ٢ مخطوطة بدار الكتب برقم ١٥٢ قراءات .

وذلك لأنه قد يترتب على تجاور صوتين متجانسين أو متقاربين أن أحدهما يفنى فى الآخر ، بحيث يُنطق بالصوتين صوتا واحدا كالثانى .

شروط الإدغام وأسبابه وموانعه :

« وللإدغام شروط وأسباب وموانع ، فشروطه فى المدغم أن يلتقى الحرفان خطا سواء التقيا لفظا أم لا ، فدخل نحو إنهُ هُو فلا تمنع الصلة وخرج نحو نذير ، وفى المدغم فيه كونه أكثر من حرف ، وإن كان من كلمة ليدخل نحو خلقكم ، ويخرج نحو نرزقك وخلقك .

وأسبابه للتماثل وهو أن يتحدا مخرجا وصفة كالباء فى الباء والكاف فى الكاف (والتجانس) وهو أن يتفقا مخرجا ويختلفا صفة كالدال فى التاء والتاء فى الطاء ، والثاء فى الذال (والتقارب) وهو أن يتقاربا مخرجا أو صفة ، أو مخرجا وصفة ، مثل التاء والسين (فالتاء صوت أسنانى لثوى شديد مهموس مرقق) ، يتم النطق به بالصاق طرف اللسان بداخل الثنايا العليا ، ومقدمة باللثة ، (والسين صوت أسنانى لثوى رخو وهو مهموس مرقق ينطق به بوضع طرف اللسان بحيث يلتصق بالأسنان السفلى ، ومقدمه يلتصق باللثة .

وموانعه قسمان متفق عليه ، ومختلف فيه فالمتفق عليه ثلاثة كونه منونا أو مشددا أو تاء ضمير فالمنون نحو « **والله غفورٌ رَّحيم** »[1] ، « ساربٌ بالنهار[2] » ، لأن التنوين حاجز قوى جرى مجرى الأصول فمنع من التقاء الحرفين والمشدد نحو « **مسَّ سَقر**[3] » ، و « **ثَمَّ مِيقَاتُ** »[4] ، ووجهه : ضعف المدغم فيه عن تحمل المشدد لكونه بحرفين .

(والمختلف فيه) من الموانع الجزم وقد جاء فى المثلين فى قوله تعالى « **وَمَنْ يَبْتَغ**

---

(١) النساء : ٢٥

(٢) الرعد : ١٠

(٣) القمر : ٤٨

(٤) الاعراف : ١٤٢

غير »[1] ، « وإنْ يَكُ كَاذِباً »[2] .

(وفى المتجانسين) « وَلْتَأتِ طَائِفَةٌ »[3]

(وفى المتقاربين) فى قوله « ولَمْ يُؤْتَ سَعَةً »[4]

وموانع الإدغام عند الحسن البصرى التشديد مثل : تَرَدَّد ، وتَشَدَّدَ ، والتنوين فقط لإدغام تاء المتكلم والمخاطب فى نحو « كنتُ تُرابا »[5] ، « أفأنْتَ تُكره »[6] .

فإذا وجد الشرط والسبب وارتفع المانع جاز الإدغام ، فإن كانا مثلين أسكن الأول ، وأدغم فى الثانى ، وإن كانا غير مثلين قلب كالثانى وأسكن ثم أدغم وارتفع اللسان عنهما دفعة واحدة ، من غير وقف على الأول ، ولا فصل بحركة ولا روم ، وليس بإدخال حرف من حرف بل الصحيح أن الحرفين ملفوظ بهما كما حققنا طلبا للتخفيف »[7] .

هذه هى شروط الإدغام وأسبابه وموانعه ، وهى شاملة لجميع أنواع الإدغام .

أنواع الإدغام :

« والإدغام عند القراء نوعان : إدغام صغير ، وهو الشائع المروى عند جمهورهم ، وفيه يتحقق مجاورة الصوتين المتجانسين أو المتقاربين إذ لافاصل بينهما .

وإدغام كبير ، وفيه يفصل بين الصوتين المتجانسين أو المتقاربين صوت لين

---

(١) آل عمران : ٨٥

(٢) غافر : ٢٨

(٣) النساء ١٠٢

(٤) البقرة : ٢٤٧

(٥) النبأ : ٤٠

(٦) يونس : ٩٩

(٧) إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر ص ١٣

(٨) الأصوات اللغوية ص ١٢٢

قصير (أى أنه يكون الحرف الأول منهما متحركا) وينسب هذا النوع الأخير من الإدغام إلى « أبى عمرو » أحد القراء السبعة »[١] .

قدمنا كلمة موجزة عن الإدغام (عامة) ويهمنا آلان أن نذكر منها مايخص التنوين والنون الساكنة .

الحروف التى يدغم فيها التنوين وهى ستة :

اللام والراء والميم والياء والواو والنون .

ومثال التنوين المدغم فى الراء : مِنْ ثَمَرةٍ رِّزْقًا »[٢] ، « غفورٌ رَّحيم »

والتنوين المدغم فى اللام نحو « هُدًى لِّلْمُتقين »[٣] ، « خيرٌ لَّكُم »[٤] .

ومع الياء « عظيمٌ يَّوم »[٥] ، « فى جَنَّاتٍ يَّتَساءَلُون »[٦] .

ومع الواو « متشابهاً وَّلهم »[٧] ، « أَجَلاً وَّأَجَلٌ »[٨]

والتنوين مع الميم « مثلاً مَّا »[٩] ، « قرآنٌ مَّجيد »[١٠] .

ومع النون « يومئذٍ نَّاعِمة »[١١] ، « نوراً نَّهْدِى به »[١٢]

---

(١) انظر مرشدة المشتغلين : ١٠٢

(٢) البقرة : ٢٥

(٣) البقرة : ٢

(٤) النور : ٢٧

(٥) المطففين : ٥ ، ٦

(٦) المدثر : ٤٠

(٧) البقرة : ٢٥

(٨) الأنعام : ٢

(٩) البقرة : ٢٦

(١٠) البروج : ٢١

(١١) الغاشية : ٨

(١٢) الشورى : ٥٢

(اللام والراء والاختلاف فيهما)

فإن كان المدغم فيه اللام والراء فالأولى ترك الغنة لأن النون تقاربهما فى المخرج وفى الصفة أيضا لأن الثلاثة مجهورة ، وبين الشدة والرخوة فاغتفر ذهاب الغنة مع كونها فضيلة للنون ، للقرب فى المخرج والصفة »[١] .
وهذا رأى أكثر القراء ، بل حكى بعضهم فيه الإجماع .

وذكر سيبويه جواز الغنة فيهما فقال « النون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان ، وهى مثلها فى الشدة ، وذلك قولك ، مْن رَّاشد ، ومَنْ رَّأيت . وتدغم بغنة ، وبلاغنة وتدغم فى اللام لأنها قريبة منها على طرف اللسان وذلك قولك ، من لك فإن شئت إدغاما بلاغنة فتكون بمنزلة حروف اللسان ، وإن شئت أدغمت بغنة لأن لها صوتا من الخياشيم ، فترك على حاله ، لأن الصوت الذى بعده ، ليس له من الخياشيم نصيب ، فيغلب عليه الاتفاق »[٢] .

وهكذا نرى سيبويه يجوز جعل إدغام النون الساكنة والتنوين بغنة وبغير غنة مع اللام والراء ، على خلاف جمهور القراء .

ويبدو أن سيبويه على حق ، لتكون الغنة مع الإدغام فى كل حروفه وكذلك قد « ورد عن أكثر القراء جواز ذلك منهم نافع ، وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وكذا أبو جعفر ويعقوب وغيرهم ، وابن الجزرى أشار إلى ذلك فى طيبته بقوله :

وادغـــم بلاغنـــة فى لام وراء وهى[٣] لغير صُحْبَة أيضا ترى[٤]

لكن ينبغى كما فى النشر تقييد ذلك فى اللام بالمنفصل رسما نحو « أنْ لا أقُولَ »[٥] ، « **وأنْ لا مَلْجأَ** »[٦] .

---

(١) شافية ابن الحاجب جـ ٣ ص ٢٧٣

(٢) الكتاب : جـ ٢ ص ٤١٤

(٣) أى الغنة .

(٤) متن طيبة النشر : ٢٨

(٥) الاعراف : ١٠٥

(٦) التوبة : ١١٨

أما المتصل رسما نحو « أَلَّنْ نَجْعَلَ »[١] فلاغنة فيه للرسم »[٢]

(الواو والياء) وقد اختلف فيهما بين الغنة وتركها أيضا وقد قرأ الجميع بالغنة فيهما إلا خلفا عن حمزة فإنه يدغم النون والتنوين فيهما بلاغنة وإلا الدروى عن الكسائى فى الياء من طريق أبى عثمان الضرير ، وروى الغنة عنه جعفر بن محمد ، وكلاهما صحيح كما فى النشر ، وقرأ الباقون بالغنة فيهما وهو الأفصح .

ولعل الغنة مع الواو والياء أولى « لإن مقاربة النون الساكنة إياهما فى الصفة لا بالمخرج ، فالأولى أن لا يغتفر ذهاب فضيلة النون[٣] رأسا لمثل هذا القرب غير الكامل بل ينبغى أن يكون للنون معهما حالة بين الإخفاء والإدغام ، وهى الحالة التى فوق الإخفاء ودون الإدغام التام فيبقى شىء من الغنة »[٤]

(النون والميم) :

وإدغام النون الساكنة والتنوين فى مثلها لا إشكال فيه ولا اختلاف وإنما الجميع على إدغامهما بغنة وكذلك اتفق الجميع على إدغامهما أيضا بغنة مع الميم « وذلك أن الميم وإن كان مخرجها من الشفة ، فإنها تشارك النون فى الخياشيم لما فيها من الغنة . والغنة تسمع كالميم ، ولذلك تقعان فى القوافى المكفأة نحو قوله :[٥]

بُنَىَّ إنَّ البِـرَّ شَىْءٌ هَيِّـنُ   المنطـقُ اللَّيِّـنُ والطعـمُ[٦]

أقسام الإدغام :

الإدغام من حيث الغنة أو عدمها ينقسم إلى قسمين :

---

(١) الكهف : ٤٨

(٢) إتحاف فضلاء البشر ص ٢٠

(٣) أى : الغنة .

(٤) شرح الرضى على الكافية ص ٣٦١

(٥) القوافى المكفأة : هى التى اشتملت على الإكفاء وهو ـــ بكسر الهمزة والمد ـــ ومعناه فى الأصل مأخوذ من كفأت القدر إذا قلبته ، وعند العروضيين هو اختلاف الروى بحروف متقاربة فى المخارج . ومحل الشاهد فيه قوله (هين .. طعيم) حيث جاء فى أحد البيتين بالنون وفى الثانى بالميم .

(٦) شرح المفصل جـ ١٠ ص ١٤٣

النوع الأول :

إدغام ناقص : وهو الذى لايتم فيه فناء أحد الصوتين بل يترك الصوت بعد فنائه أثرا يشعر به ، وهو مايسمى (الإدغام بغنة) وهو الإدغام غير المحض الناقص التشديد ، سواء أقلنا إنها للمدغم أم للمدغم فيه .

« وقد قال الجعبرى[١] إنه محض كامل التشديد مع الغنة حيث كانت للمدغم فيه ، وقال السخاوى[٢] بل هو إخفاء وجعل إطلاق الإدغام عليه مجازا ، ويرد عليه وجود التشديد فيه ، إذ التشديد ممتنع مع الإخفاء »[٣]

وعلى هذا فيكون تسميته بالإدغام الناقص أولى من غيره .

النوع الثانى :

إدغام تام ، وهو الذى لم نلحظ فيه أثرا للصوت بعد فنائه ويطلق عليه أيضا إدغاما كاملا .

ومما سبق يتبين أن الغنة هى التى تحدد نوع الإدغام ، فإن وجدت كان ناقصا ، وإن لم توجد كان كاملا .

والغنة ، هى صوت يخرج من الخيشوم لاعمل للسان فيه ، ينقطع عند إمساك الأنف . وهى دائرة بين عشرين حرفا عند أبى عمرو ومن وافقه .

أحرف الإدغام بغنة الياء والواو والنون والميم ، وحرف الباء وحروف الإخفاء وعددها خمسة عشر حرفا .[٤]

---

(١) هو ابراهيم بن عمر بن ابراهيم بن خليل عالم بالقراءات ، ومن فقهاء الشافعية ولد بقرية جعبر (على الفرات) عام ٦٤٠ هـ ، تعلم ببغداد واستقر بالخليل ، مات عام ٧٣٢ هـ ، له مائة كتاب منها شرح الشاطبية ، عقود الجمان فى تجويد القرآن . (الدرر الكامنة ١ : ٥٠)

(٢) هو على بن محمد بن عبد الصمد الهمدانى المصرى أصله من سخا (بمصر) ولد عام ٥٥٨ هـ ورحل إلى دمشق وتوفى فيها عام ٦٤٣ هـ له مخطوط فى التجويد ، وشرح المفصل للزمخشرى . (إنباه الرواه : ٢ : ٣١١)

(٣) إتحاف فضلاء البشر ص ٢١

(٤) سنذكرها فى ص : ٤٧ ومابعدها

وعلى رأى سيبويه ومن وافقه تكون دائرة فى اثنين وعشرين حرفا يزاد على ماسبق اللام والراء .

هل الغنة للمدغم أم للمدغم فيه ؟ :

اتفق القراء على أن الغنة مع الواو والياء غنة المدغم ، ومع النون غنة المدغم فيه .

ولكنهم اختلفوا فى الغنة الظاهرة مع الإدغام فى الميم ، فذهب بعضهم إلى أنها غنة النون ، والجمهور على أنها غنة الميم[١] ، وهو الصحيح ، لأن الميم حرف أغن .

والرأى السائد أنه متى كان المدغم فيه حرفا أغن ، كانت الغنة الظاهرة للمدغم فيه كالنون بخلاف الواو والياء فإنهما لما كانا حرفين غير أغنين كانت الغنة فيهما للمدغم .

ثالثا – القلب ، ويقال فيه أيضا الإقلاب .

وهو لغة : مصدر قلبه يقلبه أى حوله عن وجهه[٢] .

والمراد به عند القراء « قلب النون الساكنة أو التنوين ميما مخفية وجوبا عند الباء[٣] »

فمن هذا التعريف نرى أن القلب نوع من الإخفاء ولذلك لم يذكره بعض القراء وأدخلوه فى جملة الإخفاء – كما تقدم .

كيف يتم القلب :

إذا جاورت النون الساكنة أو التنوين الباء مجاورة مباشرة لاحظنا أن النون تتأثر بالباء ، وتقلب إلى صوت أنفى شبيه بالباء فى المخرج ، وهذا الصوت هو الميم – فالنون حينئذ تفقد مخرجها ولكن صفاتها الأنفية ، فعند قراءة قوله تعالى « **إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ**

---

(١) رسالة فى أحكام النون الساكنة والتنوين : ص ٤ (مخطوطة بدار الكتب رقم ٨ (فن القراءات)

(٢) مادة قلب فى القاموس المحيط .

(٣) رسالة فى أحكام النون الساكنة والتنوين ص ٢

بَصير[1] » نجد أن التنوين ينطق به ميما لمجاورته للباء ويخفى حينئذ بغنة من غير إدغام « وذلك لأنه يتعسر التصريح بالنون الساكنة قبل الباء لان النون الساكنة يجب إخفاؤها مع غير حروف الحلق ، والنون الخفية ليست إلا فى الغنة التى معتمدها الأنف فقط ، والباء معتمدها الشفة ، ويتعسر اعتمادان متواليان على مخرجى النفس المتباعدين ، فطلبت حرفا يقلب النون اليها متوسطة بين النون والباء ، فوجدت الميم ، لأن فيه الغنة كالنون وهو شفوى كالباء[2] .

ولذلك نلاحظ أنه لافرق فى النطق بين قوله تعالى « أَنْ بُورك »[3] وقوله « أم بِهِ جِنَّة »[4] . وقد اتفق القراء جميعا على هذا القلب ولم يشذ منهم أحد .

القسم الرابع والأخير من تأثر النون الساكنة والتنوين بالحروف التى بعدها هو : الإخفاء

وهو لغة : الستر والكتم[5]

وعند القراء هو : صفة بين الإدغام والإظهار عار من التشديد مع بقاء الغنة فى المدغم[6] »

الحروف التى تخفى النون الساكنة والتنوين معها :

والحروف التى يتحقق معها الأخفاء خمسة عشر حرفا وهى :

التاء ، والثاء ، والجيم ، والدال ، والذال ، والزاى ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد والطاء ، والظاء ، والفاء والقاف ، والكاف « يجمعها[7] أوائل كلمات هذين البيتين :

---

(١) الحج : ٦١

(٢) شرح الرضى على الشافية ص ٣٣٣

(٣) النحل : ٨

(٤) سبأ : ٨

(٥) جاء فى اللسان فى مادة خفى ــ أخفاه ستره وكتمه .

(٦) رسالة فى أحكام النون الساكنة والتنوين ص ٤

(٧) لم نر فى هذين البيتين حصرا كاملا لحروف الإخفاء ، فقد سقط حرف القاف لأنه لم يذكر كلمة مبدوءة بالقاف ، وكرر كلا من الفاء والجيم ، كما أنه ذكر كلمة مبدوءة بالباء وهى (بد) ومعلوم أن الباء من حروف الأدغام .

ضحكت زينب فأبدت ثنايا   تركتني سكــران دون شراب
طوقتنــي ظلمــا فلا يدذل   جرعتني جفونها كأس صاب[١]

أمثلة إخفاء التنوين مع هذه الحروف :

ومثال إخفاء التنوين مع التاء قوله تعالى : « جناتٍ تجرى من تحتها الأنهار[٢] »
ومع الثاء قوله : قولاً ثَقيلا[٣] ، وعند الجيم « فصبرٌ جَميل[٤] »
وعند الدال « وكأساً دِهاقا[٥] » وعند الذال « كل نفسٍ ذائقة الموت »[٦]
وعند الزاى « غلاماً زَكيا »[٧] ، وعند السين « قولاً سَديدا[٨] »
وعند الشين « عليمٌ شرع[٩] ، وعند الصاد « قوماً صَالحين[١٠] »
وعند الضاد « قوةً ضَعفا[١١] » وعند الطاء « وشراباً طهورا[١٢] »
وعند الظاء « وظلاً ظَليلا[١٣] » وعند الفاء « خالداً فِيها[١٤] »
وعند القاف « سميعٌ قَريب[١٥] » ، وعند الكاف « ورزقٌ كَريم[١٦] »

---

(١) مرشدة المشتغلين بالنون الساكنة والتنوين ص ١١
(٢) الحج : ٢٣
(٣) المزمل : ٥
(٤) يوسف : ١٨
(٥) النبأ : ٣٤
(٦) آل عمران : ١٨٥
(٧) مريم : ١٩
(٨) الأحزاب : ٧٠
(٩) الشورى : ١٢ و ١٣
(١٠) يوسف : ٩
(١١) الروم : ٥٤
(١٢) الانسان : ٢١
(١٣) النساء : ٥٧
(١٤) النساء : ١٤
(١٥) سبأ : ٥٠
(١٦) النور : ٢٦

سبب الإخفاء مع هذه الحروف :

ولقد أخفيت النون الساكنة عند هذه الحروف لأنه لم يقع لها معها قرب لا فى المخرج ولا فى الصفة « لأن هذه الحروف تخرج من حرف الأنف الذى يحدث إلى داخل الفم لا من المنخر ، فلم تقو قوة حروف الفم فتدغم فيها ولم تبعد بعد حروف الحلق فتظهر معها ، وإنما كانت متوسطة بين القرب والبعد ، فتوسط أمرها بين الإظهار والإدغام ، فأخفيت عندها[١] »

ويعجبنى تفسير سيبويه لسبب هذا الإخفاء إذ يقول « تكون النون مع سائر حروف الفم حرفا خفيا ، مخرجه من الخياشم ، وذلك أنها من حروف الفم ، واصل الإدغام لحروف الفم ، لأنها أكثر الحروف ، فلما وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم[٢] كان أخف عليهم ألاَّ يستعملوا ألسنتهم إلاَّ مرة واحدة ، وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهى من الفم ، لأنه ليس حرف يخرج من ذلك الموضع غيرها ، فاختاروا الخفة إذ لم يكن لبس[٣] » اهـ

إجماع القراء على الإخفاء :

لا خلاف بين القراء جميعا فى إخفاء النون الساكنة والتنوين عند هذه الحروف ، مع بقاء الغنة فى نفس الحروف ، فلم يشذ منهم أحد فى ذلك ، ويتبين حينئذ أنه قد تم الإجماع فى القلب والإخفاء ، وحصل الخلاف فى الإظهار والإدغام كما تقدم .

أقسام الاخفاء :

قسم القراء الإخفاء إلى قسمين :

١) متصل : وهو ما يكون فى كلمة واحدة نحو مِنْكُم .

---

(١) شرح المفصل : ١٠ / ١٤٥

(٢) يقصد الخيشوم .

(٣) الكتاب : ٢ / ٤١٤

٢) منفصل : وهو مايكون فيه الحرفان فى كلمتين نحو « **رجلاً سلما**[١] » ، « **نفساً زكية**[٢] »

وإخفاء التنوين مع النوع الثانى لما مر فى الإظهار .

الفرق بين الإدغام والإخفاء :

إن المدغم يكون مشددا ، أما المخفى فيكون مخففا ، ولذلك يقال : أدغم فى كذا وأخفى عند كذا .

والسبب فى ذلك أن المدغم فيه يكون له مع المدغم قرب مخرج أو قرب صفة ، بخلاف المخفى عنده ، فإنه لا يتحقق فيه ذلك .

أمور يجب على القارىء مراعاتها عند قراءة القرآن الكريم :

ذكر صاحب إتحاف فضلاء البشر ، هذه الأمور ، التى تتعلق بالإخفاء والإدغام والإظهار ، ونبه إلى وجوب ملاحظتها ، عند قراءة القرآن الكريم ، وقد آثرت إيرادها ، برغم عدم الصلة المباشرة بينها وبين موضوعنا ، لتَعُمّ بها الفائدة ، وليكمل بها الموضوع ، خصوصا وأنها تتعلق بالقرآن الكريم .

وهذه الأمور هى :

١) « يجب على القارىء ، أن يحترز من المد عند إخفاء النون فى نحو كنتم ، وعند الاتيان بالغنة فى النون والميم فى نحو « إنَّ الذين » و « إمَّا[٣] فداء » وكثيرا ما يتساهل فى ذلك من يبالغ فى الغنة فيتولد منها واو وياء فيصير اللفظ (كونتم ، وإين ، وإيما) وهو خطأ قبيح وتحريف .

٢) وليحترز أيضا من إلصاق اللسان فوق الثنايا العليا ، عند إخفاء النون فهو خطأ أيضا ، وطريق الخلاص منه ، تجافى اللسان قليلا عند ذلك .

٣) إذا قُرِىء بإظهار الغنة من النون الساكنة والتنوين فى اللام والراء عند أبى عمرو فينبغى قياسا إظهارها من النون المتحركة فيهما ، نحو : « و الوا لن نُّؤْمن

---

(١) الزمر : ٢٩

(٢) الكهف : ٧٤

(٣) محمد : ٤

لَك[١] » « زُيِّنَ للذين [٢] » ، « تَأَذَّنَ ربك [٣] » إذ النون فى ذلك تسكن للإدغام [٤] » اهـ

الإمالة والتنوين :

الإمالة : وهى « أن تنحى بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء[٥] » .

أ – رأى النحويين فى إمالة الألف المبدلة من التنوين :

يرى النحاة أن من أسباب إمالة الألف إلى الياء :

١) كونها منقلبة عن الياء نحو مرمى إذ الفعل رمى .

٢) أو أن الألف مآلها إلى الياء ، وذلك فى كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة فإنها تمال لأنها تئول إلى الياء فى التثنية والجمع نحو حبلى وسكرى »

٣) وكذلك تمال الألف أيضا إذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند إلى الضمير سواء أكانت تلك الألف منقلبة عن واو كخاف (أصلها خوف) أم عن ياء نحو باع (أصلها بيع) .

٤) وتمال أيضا الألف التى تتلو ياء متصلة بها نحو سَيَال بفتحتين لضرب من شجر ، أو منفصلة بحرف نحو شَيْبان ، أو بحرفين ثانيهما هاء نحو جَيْبُها أدرْ ، فإن كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما هاء ، أو بأكثر من حرفين امتنعت الإمالة[٦] »

٥) وكذا تمال الألف إذا وليها كسرة نحو عَالم ومساجد ، أو وقعت بعد حرف يلى كسرة نحو كتاب ، أو بعد حرفين ، وليا كسرة أولهما ساكن نحو شملال ، أو كلاهما متحرك ولكن إحدهما هاء نحو يريد أن يشربها أو ثلاثة أحرف أولهما ساكن ، وثانيهما هاء نحو هذان درهماك .

---

(١) الإسراء : ٩٠

(٢) البقرة : ٢١٢

(٣) الإعراف : ١٦٧

(٤) إتحاف فضلاء البشر ص ٢١

(٥) المرجع السابق : ٤٧

(٦) الأشمونى : ٤ / ٢٢٥

مماسبق يتبين أن النحاة ، لم يقولوا بإمالة الألف المبدلة من التنوين إلا فى حالات قليلة « قال سيبويه : يقال رأيت زيدا ، كما يقال رأيت شيبان ، لكن الإمالة فى نحو رأيت زيدا أضعف ، لأن الألف ليست بلازمة لزوم ألف شيبان[١] » ا هـ

وقد سهل ذلك كون الألف موقوفا عليها فيقصد بيانها ، بأن يمال إلى جانب الياء كما فى حيلى ، ولا يقال رأيت عبدا إلا عند بعضهم ، إذ لا ياء قبل الألف ولا كسرة[٢] »

ومن المادة السابقة يتضح أن الذى يسوغ إمالة الألف أن يكون قبلها ياء أو كسرة ، وأن ذلك ليس مطردا فى الألف المبدلة من التنوين ، فقد عبرت عن ذلك أكثر الكتب النحوية بقولها « وقد تمال ألف التنوين فى نحو رأيت زيدا » ومفهوم أن قد يراد بها هنا التقليل » .

وقد يكون التناسب سببا فى إمالة ألف التنوين نحو رأيت عمادا « فقد تمال فتحة الدال وفقا لإمالة فتحة الميم ، وجاز ذلك وإن كان الألف ألف تنوين لأن الأواخر محل التغيير[٣] » وقد اقتضى التناسب الصوتى ذلك .

هذا هو رأى النحويين فى إمالة ألف التنوين .

ب – أما رأى القراء فى إمالة هذه الألف .

فنكاد نرى الإجماع بين القراء بعدم إمالة الألف المبدلة من التنوين مطلقا ، وأما ما ورد من هذه الألف ممالا ، فقد اعتبروا هذه الألف ليست للتنوين وإنما للإلحاق .

ولذلك « قد اختلف فى قراءة « تترا »[٤] على قراءة أبى عمرو ، ومن معه بالتنوين ، فأمالها من جعل ألفها للإلحاق بجعفر ، وفتحها من جعلها بدلا من التنوين والمقروء به هو الثانى[٥] »

---

(١) الكتاب : ٢ / ٢٦١

(٢) شرح الرضى ص ٢٤٩

(٣) شافية ابن الحاجب : ٣ / ١٣

(٤) المؤمنون : ٤٤

(٥) إتحاف فضلاء البشر ص ٥٨

الفصل الثالث

حذف التنوين – التقاء الساكنين
الوقف والتنوين – التنوين ورسمه فى الكلمات

حذف التنوين :

قد يحذف التنوين من الكلمة ، ويأتى ذلك على نوعين : واجب وجائز .

أما وجوب حذفه فيكون فى المواضع الآتية :—

١) وجود « أل » فى صدر الكلمة المنونة ، مثل : جاء رجلٌ بالتنوين من غير ال ، ويحذفه وجوبا معها ، مثل : جاء الرجلُ .

٢) أن تضاف الكلمة المنونة ، وحينئذ يحذف التنوين نحو جاء رجلُ الكرمِ

وصدق ابن الدهان[1] حين قال : « ثلاثة أشياء تتعاقب على المفرد ، ولا يوجد فيه منها اثنان ، وهى التنوين ، والألف واللام والإضافة [2] » ا هـ

والمضاف إليه قد يكون مصرحا به فى الجملة كالمثال السابق ، وهو الغالب ، وقد يكون غير مصرح به ، ولكنه منوى لفظا ، وحينئذ يحذف التنوين أيضا وجوبا من المضاف .

والمضاف فى هذه الحالة لا يخلو أن يكون أحد شيئين :

١) إما ظرفا من ظروف الغايات ، مثل : قبل ، وبعد ، كقول الشاعر :

ومن قبلِ نادى كل مولى قرابة ... فما عطفت مولى عليه العواطف[3]

بخفض قبل بلا تنوين على نية وجود المضاف إليه لفظا ، والتقدير ، ومن قبل ذلك ، فحذف ذلك من اللفظ ، وقدره ثابتا ، وقرىء فى الشواذ « لله الأمر من قبلِ ، ومن

---

(١) هو أبو بكر المبارك بن أبى طالب المبارك بن أبى الأزهر سعيد النحوى الضرير ولد بواسط عام ٥٣٢ هـ ، حفظ القرآن ، قرأ القراءات ، واشتغل بالعلم ، وله مؤلفات نحوية ، توفى فى ٢٦ من شعبان سنة ٦١٢ ببغداد . (وفيات الأعيان : ١ : ٥٦٢)

(٢) الأشباه والنظائر : ٢ : ٦٠

(٣) لم ينسب لقائل معين ، مع كثرة استشهاد العلماء به ، ومنهم الأشمونى ، وابن عقيل (العينى : ٢ : ٢٦٩)

بعد (١) » بالخفض من غير تنوين ، أى من قبل الغلب ، ومن بعده . وكذلك يحذف التنوين ، إذا نوى معنى المضاف إليه دون لفظه(٢) »

ولكن الظرف حينئذ يكون مبنيا على الضم ، مثل قراءة : « لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ » وهى القراءة المشهورة .

٢) وإما أن يكون المضاف غير ظرف ، « ويشترط فى المضاف عندئذ أن يعطف عليه اسم عامل فى لفظ مشابه للمضاف إليه المحذوف فى صيغته ، ومعناه ، ليدل على المحذوف نصا فيكون فى قوة المذكور نحو : أنفقتُ ربعَ ونصفَ المال أى أنفقت ربع المال ونصف المال ، فحذف المضاف إليه الأول بعد تحقق الشرط المطلوب ، وهو وجود اسم معطوف (نصف) وهذا المعطوف عامل فى لفظ آخر (نعنى به : المال) ، وهو مشابه للمحذوف فى صيغته ومعناه(٣) »

ويتبين لنا فى هذه الحالة أن الحذف حصل فى المضاف إليه (الأول) ، لدلالة المضاف إليه (الثانى) عليه .

وقد يكون العكس « وذلك إذا كان المضاف معطوفا على مضاف إلى مثل المحذوف ، كقول أبى برزة الأسلمى(٤) رضى الله عنه « غزونا مع رسول الله ﷺ سبعَ غزوات وثمانىَ(٥) » بفتح الياء دون تنوين والأصل ثمانى غزوات .

مما سبق يتضح أنّ التنوين يحذف من المضاف سواء أوجد المضاف إليه أم كان محذوفا ولكنه نوى لفظه أو معناه عندما يكون المضاف ظرفا ، أو بالشرط السابق إذا كان غير ظرف .

---

(١) الروم : ٤

(٢) شرح التصريح : ٢ : ٥٠

(٣) النحو الوافى : ٣ : ١٣٥

(٤) هو فضلة بن عبيد بن الحارث الأسلمى أبو برزة صحابى كان من سكان المدينة ثم البصرة ، شهد مع على قتال أهل النهروان ، مات بخرسان عام ٤٦ . (الأعلام ٥ / ١٣٥)

(٥) شرح الأشمونى : ٢ : ٢٧٥

٣) أن تكون الكلمة المنونة شبيهة بالمضاف ، وذلك نحو « لامالَ لمحمود » بشرط أن يكون الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا أى لامال لمحمود حاضر فكأنك قلت « لامالَ لمحمودٍ حاضر » فحينئذ تقدر إضافة ملحوظة ، لغرض يتصل بالمعنى المراد ، وهناك من يقدر اللام مقحمة وحينئذ يكون مضافا شبيها بالمضاف .

وأما إذا كان الجار والمجرور هو الخبر ، فليس هناك تنوين محذوف ، وإنما فتحة بناء فى آخر كلمة « مال » التى هى اسم لا النافية للجنس[1] »

٤) أن تكون الكلمة ممنوعة من الصرف نحو جاءت فاطمةُ ، ورأيت يزيدَ ، وتحدثت مع عمرَ .

٥) عند الوقف على الكلمات المنونة ، المرفوعة والمجرورة ، والمراد بالوقف « انتهاء الكلمة عند النطق بآخرها » فلا يلحقها حينئذ تنوين (إذ التنوين يأتى ملحقا بآخر الكلمة) نحو هذا تلميذٌ نظيفٌ ، وتحدثت مع رجلٍ عظيمٍ ، فقد حذف التنوين من الكلمتين (نظيف ، وعظيم) والأولى مرفوعة ، والثانية مجرورة ، وذلك عند إيراد الوقف عليهما . بخلاف الوقف على الكلمة المنصوبة ، فإن تنوينها يبدل ألفا فى اللغة المشهورة – على ما سيأتى[2] – نحو شاهدت تلميذاً نظيفاً .

٦) « أن يكون الاسم المنون علما ، مفردا ، موصوفا بكلمة ابن أو ابنة من غير فاصل بين الصفة والموصوف ، وكلاهما مفرد مضاف إلى علم آخر مفرد أو غير مفرد ، فإذا اجتمعت هذه الشروط حذف التنوين[3] . وأما قوله :[4]

جارية من قيسٍ بن ثعلبة   كريمة أخوالها والعصبة

بتنوين قيس مع أن الواجب فيه حذف التنوين – كما تقدم – فضرورة شعرية « وأخرج ابن جنى البيت عن الضرورة بجعله ابن بدلا لا صفة[5] »

---

(١) النحو الوافى هامش : ٢٩ : ١
(٢) انظر ص : ٦٤
(٣) لغة تميم لا تحذف التنوين فى هذا الموضع نص على ذلك فى ارتشاف الضرب ص ٢٩٦
(٤) قاله الأغلب العجلى ، الكتاب : ٢ : ١٤٨
(٥) تقرير الإنبابى على حاشية الصبان : ١ : ٧٠

٧) أن يكون الاسم المنادى مبنيا على الضم ، وهو المفرد العلم ، فإنه حينئذ لا ينون نحو : يا محمدُ أقبل . وهذا الموضع قد سها عنه بعض النحويين ، فلم يذكروه فى مواضع حذف التنوين ، منهم الصبان فى حاشيته ، وصاحب المغنى .

٨) عند اتصال اسم الفاعل بالضمير نحو أنا ضاربُك (على الرأى المرجوح) الذى يرى أنه غير مضاف ، واعتباره مفعولا به فحينئذ وجب حذف التنوين فى هذا المثال ، لا للإضافة ، وإنما لاتصاله بالضمير .

ويعلل سيبويه سبب الحذف هنا فيقول :

« واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل لأنه لا يتكلم به مفردا ، حتى يكون متصلا بفعل قبله ، أو باسم فيه ضمير ، فصار كأنه النون والتنوين فى الاسم لأنهما لا يكونان إلاَّ زوائد ، ولا يكونان إلا فى أواخر الحروف[1] ، والمظهر وإن كان يعاقب النون والتنوين ، فإنه ليس كعلامة المضمر المتصل لأنه اسم ينفصل ، ويبتدأ ، وليس كعلامة الإضمار لأنها فى اللفظ كالنون والتنوين[2] أ هـ

« وقد ورد ما يتوهم منه صحة تنوين اسم الفاعل مع اتصاله بالضمير على خلاف ماتقدم واحتجوا بقوله :

« أمسلمنى إلى قوم شَراحى[3] »

وقوله :

« وليس الموافينى ليرفد خائبا[4] »

---

(١) يقصد الحرف الأخير من الكلمة

(٢) الكتاب : ١ : ٩٦

(٣) قائله يزيد بن مخزم الحارثى : العينى ١ : ٣٨٥

(٤) المغنى : ٢ : ١٧٣ ، وعجزه : « فإن له أضعاف ما كان آملا » ليس له نسبة معينة لقائل (العينى ١ : ١٢٦)

ولكن المتأمل فى هاتين النونين ، يرى أنهما ليستا تنوينا ، وإنما هما نونا وقاية ، إذ لا يجتمع التنوين مع ال ، كما فى الموافيني . ولا يكتب التنوين أيضا نونا ، فدل ذلك على أنها ليست تنوينا ، وإنما هى نون وقاية جاءت بين اسم فاعل وياء المتكلم .

هذه هى المواضع التى يجب فيها حذف التنوين ، وقد جمعها المهلبى[1] فى أبيات فقال :

ثمانيـــة تنــوينها دمت تحذف	مع اللام تعريفا وما ليس يصرف
وما قد بنى منه المنادى واسم لا	وفى الوقف رفعا ثم خفضا يخفف
ومـن كل موصوف بابـن مجاورا	فريدا به التذكير ، والكبر يعرف
قد اكتنفته كنيتـان أو اغتـدى	متى علمين أو بالألقاب يكتنف
قد ائتلفـا فيـه أو اختلفـا معـا	وثامنها نون المضافات توصف[2]

حذف التنوين جوازا :

إذا ولى التنوين حرف ساكن ، فمن النحاة من يحركه بالكسر لالتقاء الساكنين ، ومنهم من يجيز حذفه كقول أبى الأسود الدؤلى :

فألفيتُـــه غير مستعـــتب	**ولا ذاكـرَ الله إلا قليـــلا**[3]

فحذف التنوين من (ذاكرا) لالتقائه بساكن بعده ، وهناك قول آخر يرى أنه حذف للإضافة ، ولكن الأولى حمله على التقاء الساكنين – كما ذكر الصبان – « ليتماثل المتعاطفان فى تعين التنكير لاحتمال ذاكر المضى ، فتفيده إضافته التعريف . وقرىء « **قل هو الله احدُ الله الصمد**[4] » . بترك تنوين أحد لتتماثل الكلمات فى ترك التنوين (وكذلك قراءة) « **ولا الليلُ سابقُ النهارَ**[5] » بترك تنوين سابق ونصب النهار ،

---

(١) هو مروان بن سعيد ، توفى عام ١٩٠ هـ ، شاعر من أهل البصرة من أصحاب الخليل ، وكان حاذقا بالنحو .
(الأعلام ٨ : ٩٥)

(٢) الأشباه والنظائر ٢ : ١٠٧ .

(٣) من شواهد الكتاب ١ : ٨٥

(٤) الإخلاص : ١ ، ٢

(٥) يس : ٤٠

يماثل ماقبل العاطف فى ترك التنوين وفى الحركة[١] » .

ويرى الأستاذ عباس حسن ، أن حذف التنوين هنا أولى من تحريكه لالتقاء الساكنين حيث يقول : « ومن العرب من يجيز حذف التنوين إذا وليه ساكن ، وهو أسهل اللغات كلها ، فيقول وقف خطيبُ اسمع خطبته وصاح قائلَ افهموا ، واقبل عالمُ اخرج لاستقباله ، وحبذا الاقتصار عليه[٢] » .

وقد يكون مراده من قوله : (أسهل اللغات ، وحبذا الاقتصار عليه) حسما للخلاف الواقع بين النحاة ، فى نوع الحركة عند تحريك التنوين - كما سيأتى[٣] - وإلا فإن التحريك يتطلب مجهودا صوتيا أقل عند وصل الكلام منه عند حذف التنوين ، وذلك لأن الجملة الطويلة تنطق كتلة واحدة لا انفصام بين أجزائها ، وأما عند الحذف فإننا ننطق بالجملة الأولى لنقول : وقف خطيبُ ، ثم نقف وقفة صغيرة ، لكى نبدأ النطق بالساكن بعدها - اسمع خطبته .

ولا شك أن هذه الجملة حينئذ تتطلب مجهودا ووقتا أكثر .

ولعل هذا ما دعا أكثر النحاة أن يقولوا « ويحذف التنوين لالتقاء الساكنين قليلا » .

بل إن منهم من يجعل حذفه فى هذه الحالة شاذا على اعتبار أن الواجب حينئذ أن يحرك ، فقد جاء فى « شرح الرضى على الشافية[٤] » :

« وأما حذف التنوين للساكنين فى قوله **(وحاتم الطائى وهاب المأى[٥])** وفيما قرىء عن قوله تعالى : « **قُلْ هُوَ اللهُ أحَدُ اللهُ الصَّمَد** »[٦] فشاذ ، والأصل فى

---

(١) حاشية الصبان ١ : ٧١

(٢) النحو الوافى (هامش) ص ٢٨ جـ ١

(٣) انظر ص : ٥٩ ومابعدها

(٤) ص : ١٧٦

(٥) من شواهد الخزانة : ٣ : ٣٠٤ (واختلف فى قائله)

(٦) سورة الإخلاص : ١ ، ٢

تحريك الساكن الأول بالكسر لأنه من سجية النفس » ا هـ

فمما سبق يتضح أن تحريك التنوين عند التقائه بساكن أولى من حذفه .

التقاء الساكنين :

« دلت التجارب الصوتية على أن الكلمات فى وصل الكلام يتداخل بعضها فى بعض فتسمع الجملة الطويلة كتلة واحدة لا انفصام بين أجزائها ، الأمر الذى قد يترتب عليه أن يكون بين الكلمتين المتجاورتين مايسمى بالتقاء الساكنين ، وحينئذ تحتاج إلى التخلص منه إلى حركة فى آخر الكلمة الأولى منهما .

ففى العبارتين (جزاؤهم العقاب) ، (الحمد لله)[1] ، نرى أنه من الضرورى أن تتحرك الميم فى الأولى ، والدال فى الثانية »[2] .

ولما كانت الكلمات المنونة ، لا تنتهى فى الحقيقة بحركة بل تنتهى بنون ساكنة فإذا جاء بعدها كلمة ، تبدأ بحرف ساكن ، فإن التنوين حينئذ يحرك لالتقاء الساكنين .

اختلاف النحاة فى نوع الحركة :

ذكر أكثر النحاة أن التنوين يحرك بالكسر عند التقائه بساكن ، وقالوا : (إن الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين أن يكون بالكسر) وعللوا لذلك بخمسة أسباب :

« أحدها : أن أكثر مايكون التقاء الساكنين فى الفعل ، فأعطى حركة ، لاتكون له إعرابا وبناء ، لكون ذلك كالعوض من دخولها إياه فى حال إعرابه وبنائه وحمل غيره عليه .

---

(١) هكذا أتى الدكتور ابراهيم أنيس بهذا المثال ، ولعل الصواب أن يكون : احمد الله (فعل أمر) يتحقق فيها التقاء الساكنين وإلا فهذا المثال ليس فيه التقاء ساكنين .

(٢) مستقبل اللغة العربية المشتركة ص ٥٤

الثانى : أن الضم والفتح يكونان بغير تنوين ، ولا معاقب له فيما لا ينصرف ، فالتحريك بهما يلتبس بما لا ينصرف ، وأما الجر فلا يكون إلا بتنوين أو معاقب له فلا يقع ليس بالتحريك به ، والتحريك بغير الملبس ، أولى بالأصالة من التحريك بالملبس .

الثالث : أن الجر والجزم نظيران ، لاختصاص كل واحد منهما بنوع ، فإذا احتيج إلى تحريك سكون الفعل حرك بحركة نظيره ، وحمل بقية السواكن عليه .

الرابع : أن الكسرة أقل من الضمة والفتحة[١] ، فالحمل على الأقل أولى من الحمل على ماكثر موارده لقوة قليل الموارد وضعف كثير الموارد .

الخامس : أن الكسرة بين الضمة والفتحة فى الثقل فالحمل على الوسط أولى[٢]

هذا ماذكره النحاة لكون الأصل تحريك الساكن الأول بالكسر عند التقاء الساكنين .

ومع ذلك قالوا إنه يجوز تحريكه أيضا بالضم وبالفتح ، بل إنهم فضلوا التحريك بالضم على غيره عندما يكون بعد التنوين حرف ساكن بعده حرف مضموم مثل : « أقبلَ عالمٌ اخرج لاستقباله » فالخاء الساكنة بعد التنوين وليها حرف مضموم ، فيكون الأحسن حينئذ تحريك التنوين بالضم (عالمنُ اخرج) وذلك لأن تجانس الحركتين أولى[٣] ، خصوصا أن الانتقال من الكسر إلى الضم مستثقل فى النطق .

ولكنهم اشترطوا أن تكون الضمة لازمة ، فإن كانت عارضة فليس إلا الكسر نحو زيد ابنك وزيد اسمك .

---

(١) لأنهما يكونان فى الأسماء المنصرفه ، وغير المنصرفة ، وفى الأفعال ، ولا تكون الكسرة إلا فى الأسماء المنصرفة .

(٢) الأشباه والنظائر ٢ : ١٣٣

(٣) هذا التعليل أولى من التعليل الذى ذكره بعض النحويين — ومنهم شارح المفصل — بأنه يضم التنوين اتباعا لضمة الراء ، لأن المفروض أن يكون المتبوع أولا ثم يأتى التابع بعده وهنا يكون العكس .

ومثال التحريك بالفتح[١] « قراءة من قرأ » مُرِيبِنَ الذى يجعل مع الله إلهاً آخر » [٢].

بفتح النون[٣] على حد[٤] منَ المؤمنين ومنَ الرسول[٥] » .

رأى علماء الأصوات فى هذه الحركة :

يرى علماء الأصوات أن التخلص من التقاء الساكنين يتحقق بأى حركة من الحركات الثلاثة – الكسر أو الضم أو الفتح –

وأن هناك عاملين هامين يتدخلان فى تحديد نوع هذه الحركة :

أولهما : « إيثار بعض الحروف لحركة معينة ، وهو أمر نعهده فى ظواهر كثيرة من ظواهر اللغة العربية ، فحروف الحلق مثلا تؤثر الفتح ، كما تؤثره حروف التفخيم . ولذا نرجح أن إيثار الميم – فى نحو جزاؤهُم العقاب – والواو فى نحو – اخشوُا القوم – لحركة الضم فى التخلص من التقاء الساكنين ، ليس إلا مظهرا لتلك الظاهرة العامة التى شاعت فى النطق العربى القديم من إيثار بعض الحروف لحركة معينة ويستأنس لهذا بما نعرفه من انّ الضم من طبيعة الواو ، وأن النطق بالميم يستلزم مساهمة الشفتين فى هذا النطق بصورة تشبه مساهمتها فى نطق الضم والواو .

ثانيهما : الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة ، وهو اقتصاد عضلى فى النطق يلجأ اليه المتكلم دون شعور أو تعمد ، وليست هذه الظاهرة إلا الميل إلى الانسجام بين الحركات المتجاورة ، ولذلك كانت حركة التخلص من التقاء الساكنين ضمة فى مثل « قالتُ اخرج » وكسرة فى مثل « قالتِ اضرب »[٦] .

---

(١) يرى صاحب البسيط أن الفتح أصل فى تحريك الساكنين ، لأنه للفرار من الثقل والفتح أخف الحركات .

(٢) ق : ٢٥ ، ٢٦

(٣) يقصد التنوين فى قوله مريب

(٤) وهو استحسان فتح نون من عندما يأتى بعدها ال ، وكسرها عند غير ذلك جاء ذلك فى شرح المفصل : ٩ : ١٣١

(٥) شرح المفصل ٩ : ١٢٧

(٦) من أسرار اللغة ص ٢٣٢

هذا هو رأى علماء الأصوات فى تحديد حركة التقاء الساكنين ، ومنه يتضح أن تعليلهم لنوع الحركة يقوم على أساس علمى فى الدراسات الصوتية الحديثة[١] حتى أن النحاة أنفسهم قد صرحوا بمثل ذلك ضمنا عندما قالوا إن الحرف الساكن الأول يحرك بالضم إذا وليه حرف ساكن بعده حرف مضموم فيكون التحريك بالضم إتباعا لهذه الضمة .

وعلى ذلك أرى أن الذى يرجح حركة على أخرى عند التقاء الساكنين إنما هو طبيعة الحرف المراد تحريكه ، أو انسجام الحركة مع مايجاورها من حركات .

ولقد ذهب أحد النحاة هذا المذهب حين قال :

« الاصل التحريك بحركة فى الجملة من غير تعيين حركة خاصة ، وتعيين الحركة تكون لوجه يخصها[٢] »

الوقف والتنوين :

أوجه الوقف :

الوقف على الكلمة المتحركة لا يخلو أن يكون ، واحدا من خمسة أوجه :

١) **الوقف بالسكون** : وهو حذف الحركة والتنوين .

٢) **الإشمام** : وهو ضم الشفتين بعد الإسكان فى المرفوع والمضموم من غير صوت ويدركه البصير دون الضرير .

٣) الروم : وهو إخفاء الصوت بالحركة ، وقال بعضهم إنه « ضعف الصوت بالحركة من غير سكون ، فتكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون وهذا يدركه الأعمى والبصير .

٤) **التضعيف** : وهو تشديد الحرف الذى يوقف عليه نحو هذا خالدّ ومنهم من يسمونه بالتشديد ، وسماه ابن الأنبارى بالإتباع وله شروط ثلاثة :
أحدهما : أن يكون حرفا صحيحا ، والثانى ، ألا يكون همزة والثالث ، أن يكون ماقبل آلاخر متحركا .

---

(١) بخلاف ، رأى النحاة الذى ، لم يستطع أن يحدد لنا نوع هذه الحركة إلا بتعليلات غير مقنعة .
(٢) هذا رأى صاحب البسيط نقله عنه السيوطى فى كتابه الأشباه والنظائر : ٢ : ١٣٣

لأنه إن كان معتلا منقوصا أو مقصورا لم يكن فيه حركة ظاهرة فيدخله الإشمام والروم لبيان الحركة ، وإذا كان آخره همزة لم يجز فيه التضعيف لثقل اجتماع الهمزتين ، ولا يكون إلا فيما كان قبل آخره متحركا لأنه إن كان ساكنا وضاعفت ، اجتمع معه ثلاثة سواكن وذلك مما لايكون فى كلامهم [١] »

٥) الوقف بالنقل ، وهو أن تحرك ماقبل الحرف الأخير الساكن حركة الحرف الأخير فى الرفع والجر نحو هذا بكُر ، ومررت ببكِرْ ، ولا يتم هذا الا بشرطين :
الأول : أن يكون ساكنا[٢] .
والثانى : أن يكون تحريكه غير ممنوع « فإن كان ممنوعاً بأن كان متعذرا كما فى باب وناب أو متعسرا كما فى قنديل وعصفور ، وزيد وثوب لثقل الحركة على الياء والواو أو مستلزما لفك إدغام ممتنع الفك فى غير الضرورة كما فى جدٍّ وعمٍّ امتنع النقل[٣] » .

وهناك شرط آخر لا بد أن يتحقق فى الحرف المنقول منه وهو : أن يكون حرفا صحيحا ، فلا يصح النقل فى نحو ظبى ودلو .

هذه هى أوجه الوقف ، وسنتناول علاقة التنوين بكل واحد من هذه الوجوه .

الوقف بالسكون :

الإسكان فى الوقف أكثر فى كلام العرب من الروم والإشمام والتضعيف والنقل ويجوز فى كل متحرك إلا فى المنصوب المنون غير المؤنث بالتاء[٤] فإن اللغة الفاشية فيه قلب التنوين ألفا .

---

(١) شرح المفصل ٩ : ٧٠

(٢) يجوز فى لغة لخم الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك كقول شاعرهم :

من يأتمِر للْخَير فيما قصَدُهْ　　تُحمد مساعيه ويُعلم رَشَدُهْ

انظر الهمع ٢ / ٢٠٨

(٣) شرح الأشمونى ٤ : ٢١٠

(٤) التاء التى تقلب هاء فى الوقف نحو قائمة بخلاف نحو بنت وأخت .

وذلك لأنك « إذا وقفت على منون غير مؤنث بالتاء فللعرب فيه ثلاث لغات : حذف التنوين ، والوقف بالسكون مطلقا وهو لغة ربيعة ، وإبدال التنوين مطلقا ألفا بعد الفتحة ، وواواً بعد الضمة ، وياء بعد الكسرة وهى لغة أزد السراة ، والتفصيل بين المفتوح وغيره .

فأرجح اللغات الثلاث وأكثرها أن يحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة ويسكن ماقبل التنوين (كهذا زيدْ ، ومررت بزيدْ) بسكون الدال فى المثالين ، وأن يبدل ألفا بعد الفتحة ، إعرابية كانت كرأيت زيدا أو بنائية كأيها وويها[١]

العلة فى إبدال التنوين ألفا بعد الفتحة :

ذكر النحاة عللا كثيرة لهذا الإبدال فيرى شارح التوضيح أنه « إنما أبدل التنوين بعد الفتحة ألفا ، لأن التنوين شبيه الألف من حيث أن اللين فى الألف تقاربه الغنة فى التنوين ، فأبدلوه ألفا لما بينهما من المقاربة[٢] »

ويرى سيبويه تعليلا آخر فيقول : « إن كل اسم منون يلحقه فى حال النصب فى الوقف الألف كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه أو زيادة فيه لم تجىء علامة للمنصرف فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون[٣] »

أما شارح المفصل فإنه يرى أن العلة فى إبدال التنوين ألفاً فى حال النصب « أن التنوين زائد يجرى مجرى الإعراب من حيث كان تابعا لحركات الإعراب ، فكما أنه لا يوقف على الإعراب ، فكذلك التنوين لا يوقف عليه ولأنهم أرادوا ألا يكون كالنون الأصلية فى نحو حسن وقطن أو الملحقة فى نحو رعشن وضيفن[٤] »

وليس التنوين فقط هو الذى يبدل هنا ألفابل إن « كل نون ساكنة زائدة متطرفة قبلها فتحة ، وإن لم يكن تنوين تمكين فإنها تقلب فى الوقف ألفا[٥]

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ٢ : ٣٣٨
(٢) شرح التصريح : ٢ : ٣٣٨
(٣) الكتاب : ٢ : ٢٨١
(٤) شرح المفصل : ٩ : ٦٨
(٥) شرح الرضى : ١٩٨

وذلك كنون التوكيد الخفيفة من نحو اضربَنْ ، فإنه فى حال الوقف يصح أن يقال اضرباً ، ومنه قوله تعالى « لنسفعاً بالناصية[١] » .

العلة فى عدم إبدال الواو والياء بعد الضمة أو الكسرة :

ذهب النحاة فى عدم الإبدال إلى علل كثيرة منها :

« أن الواو والياء حرفان ثقيلان فى أنفسهما ، وإذا اجتمعت الضمة مع الواو ، والكسرة مع الياء ، زاد الثقل ، بخلاف الألف فلم يكن معها ثقل فتركوها على حالها[٢] » .

أما العلة التى يراها ابن الأنبارى لذلك فهى « أنهم لو أبدلوا من التنوين واوا فى حالة الرفع ، لكان ذلك يؤدى إلى أن يكون (هناك) اسم متمكن فى آخره واو قبلها ضمة ، وليس فى كلام العرب اسم متمكن فى آخره واو قبلها ضمة ، ولو أبدلوا من التنوين ياء فى حالة الجر لكان ذلك يؤدى إلى أن تلتبس بياء المتكلم[٣] » .

لما تقدم نرى لماذا اختير حذف التنوين فى المرفوع والمجرور بدلا من قلبه واوا أو ياء ، وسهل ذلك كون التنوين فضلة على جوهر الكلمة فى الحقيقة .

على أن من العرب ، من لا يبدل التنوين ألفا فى حالة النصب ، ويعتبره كالمرفوع والمجرور ، ليجرى الباب مجرى واحد ، وهى لغة ربيعة – كما تقدم – قال شاعرهم :

ألا حبذا غنم وحسن حديثها ... لقد تركت قلبى بها هائما دنف[٤]

ومن النحاة من يرى أن هذه ليست مطردة عند ربيعة ، فقد نقل الصبان فى حاشيته عن ابن عقيل قوله :

---

(١) العلق : ١٥

(٢) شرح التصريح : ٢ : ٣٣٨

(٣) أسرار العربية : ١٦٣

(٤) همع الهوامع : ٢ : ٢٠٥

« والظاهر أن هذا غير لازم فى لغة ربيعة ، ففى أشعارهم كثير الوقف على المنصوب للمنون بالألف ، فكأن الذى اختصوا به جواز الإبدال[١] » عند النصب لا وجوبه كما فى لغة الجمهور .

ومن العرب أيضا من يبدل فى حالة الرفع واوا ، وفى حالة الجرياء كما فى حالة النصب – وهى لغة أزد السراة – كما تقدم .

فيقولون ، هذا محمدُو » بالواو » وتحدثت مع محمدى » بالياء » ، وهاتان اللغتان غير مشهورتين لأنهما لقبيلتين مخصوصتين كما ذكر النحاة .

المنصوب المؤنث :

غير أن هناك حالة واحدة لايبدل التنوين فيها فى حالة النصب ألفا ، وهى الاسم المؤنث (بالهاء) .

فقد ذكر بعض النحاة أن الأصل فى التأنيث الهاء قال ثعلب :

« إن الهاء فى تأنيث الاسم هو الأصل ، وإنما قلبت تاء فى الوصل ، إذ لو تركت بحالها هاء فقلت ، ورأيت شجرهاً بالتنوين ، وكان التنوين يقلب فى الوقف ألفا كما فى زيداً ، فيلتبس بهاء المؤنث[٢] ، فقلبت فى الوصل تاء لذلك ثم لما جىء إلى الوقف رجعت إلى أصلها وهو الهاء[٣] » .

ولذلك لم يقلب التنوين حينئذ ألفا ، فى حالة النصب خوفا من اللبس غير أنه يمكن أن يردّ على من قال : بأن الهاء هى الأصل فى التأنيث بأن كتب النحاة جميعا ذكرت أن التاء هى علامة التأنيث تلحق آخر الاسم ، وتكون متحركة كما تلحق بآخر الفعل الماضى وتكون ساكنة ، وأول الفعل المضارع ، وتكون متحركة ، فيجب أن تعتبر التاء هى الأصل جريا للباب على أصل واحد . وحينئذ يمكن أن تقسم تاء التأنيث الملحقة بالاسم إلى نوعين :

---

(١) حاشية الصبان : ٤ : ١٩٤

(٢) يقصد ضمير المفرد المؤنث .

(٣) ارتشاف الضرب : ١٩٦

النوع الأول : وهى التاء التى تكتب (مفتوحة) وفيها يبدل التنوين ألفا فى حالة النصب نحو زرت أختاً ، أكرمت بنتاً .

النوع الثانى : وهى التاء التى تكتب (مربوطة) ويوقف عليها بالهاء نحو رأيت طالبة ولا يبدل التنوين معها ألفا فى حالة النصب خوفا من اللبس بينها وبين ضمير المفرد المؤنث .

على أن من العرب من يقف على هذا النوع بالتاء مطلقا . كقول بعضهم

يأهل سورة البقرتْ ، فقال مجيب ، ما احفظ منها ولا آيت وقوله :

الله أنجاك بكفى مسلمتْ من بعدما وبعدما وبعدمَتْ

كادت نفوس القوم عند الغلصمَتْ وكادت الحرة أن تدعى أمتْ[1]

وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ، ولو كانت منونة منصوبة[2] « كما فى تدعى أمت ، فكان القياس أن يقول تدعى « أمهْ » بالوقف عليها بالهاء ، ولكنه يبدو أن القافية هى التى اقتضت ذلك .

وقد ورد من « وقف عليها بالتاء ، وأبدل التنوين ألفا ، كقول الشاعر :

إذا اعتزلت من مقام العزيز فيا حسن شملتها شملتا[3]

فمما سبق يتضح أن اعتبار التاء هى الأصل فى التأنيث أولى من اعتبار الهاء .

ومما يزيد هذا الرأى تأييدا أنه قد ورد فى المصحف الشريف كتابة هذه التاء مفتوحة كقوله تعالى : « إنّ شَجَرتَ الزقوم »[4] ، « ضرب الله مثلًا للذين كفروا امرت نوح وامرأت لوط[5] » وأن أغلب القر اء قد وقف عليها بالتاء .

---

(١) رجز لم يدر راجزه ، وبعدمت أى بعدما فأبدل من الألف هاء ، ثم أبدل الهاء لتوافق بقية القوافى (العينى ٤ : ١١٤)

(٢) شرح الأشمونى : ٤ : ٢١٤

(٣) همع الهوامع : ٢ : ٢٠٥

(٤) الدخان : ٤٣

(٥) التحريم : ١٠

قلب الألف المتطرفة همزة :

حكى سيبويه[1] فى الوقف أن الألف المتطرفة قد تقلب همزة نحو « هذه حبلأ ، بالهمزة يريد حبلى ، ورأيت رجلأ يريد رجلا .

وذكر ابن يعيش أن هذه الهمزة بدل من الألف التى هى عوض من التنوين فى الوقف ، وليست بدلا من التنوين نفسه وذلك « لقرب مابين الهمزة والألف ، وبعد مابينهما ، وبين النون ، وإنما أبدلوها منها لأن الألف أخفى من الهمزة ، والهمزة إذا كان ماقبلها متحركا كانت أبين من الألف ، والألف قريبة من الهمزة .

ومما يؤيد أن الهمزة فى رجلأ مبدلة من الألف لا من التنوين أنك تقول : رأيت حبلأ ، وتهمز وإن لم يكن فيها تنوين (ومثله) هو يضربهأ[2] » .

هذا ماذكره شارح المفصل فى هذه اللغة ، ويبدو أنها لغة لإحدى القبائل ، أو أنها لغة شاذة وذلك لأن قلب كل ألف متطرفة همزة ، يوجد الخلط بين المقصور والمهموز ، وبين الألف الأصلية والمبدلة . ولعل ذلك كان السبب فى إهمال أكثر الكتب النحوية لهذه اللغة .

الأوجه الأخرى للوقف وعلاقة التنوين بها :

الوجه الثانى من وجوه الوقف هو : الإشمام ، ويتضح من تعريفه – كما تقدم – أنه لايكون إلا فى المرفوع ، سواء أكان منونا أم غير منون ، وفى المبنى على الضم كذلك .

فعند قولك : جاء محمد ، لك أن تقف عليه بالإسكان مع بيان هيئة الحركة الموجودة فى الدال بضم الشفتين ، فيكون ذلك إشماما .

الوجه الثالث من وجوه الوقف هو : الروم ، ويكون على أصح الأقوال فى الحركات كلها ، فى المرفوع منونا كان أو غير منون ، وفى المنصوب غير المنون ، وفى

---

(١) الكتاب : ٢ : ٢٨٥

(٢) شرح المفصل : ٢ : ٢٨٥

المفتوح ، وفى المجرور بالكسرة وبالفتحة (ولكنه) يحتاج فى المنصوب والمفتوح إلى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة ، ولذلك لم يجزه القراء فى الفتحة .

وأما النحويون فمذهب الجمهور جوازه فى الفتحة .

وقد زعم البعض أن الروم لايكون فى المنصوب لخفته ، والناس على خلافه لأن الروم لايرفع حكمه لحكم المسكون لما فيه من جرى بعض الحركة فى الوقف فلا يمنع أن يكون الفتح كغيره[1] »

مما تقدم نرى أن الروم يكون فى كل الحركات إلا المنصوب المنون فإنه لايجوز فيه إلا لمن وقف عليه (بلغة ربيعة) وهو حذف الألف المبدلة من التنوين ، حتى يمكن التنبيه على الحركات بصويت ضعيف ، لأنه مع وجود الألف لا يمكن ذلك .

الوجه الرابع — الوقف بالتضعيف :

أما التضعيف ، فيكون أيضا فى المرفوع والمجرور مطلقا ، أى سواء أكان منونا أم غير منون ، نحو : هذا خالدّ ، ومررت بخالدّ ، ويجوز فى المنصوب إذا لم يكن منونا ، وذلك بأن يكون فيه ألف ولام أو إضافة أو يكون غير منصرف[2] .

أما المنصوب المنون فإنه لا يصح فيه التضعيف ، غير أنه قد ورد بالتضعيف فى قوله الشاعر :

تترك ما أبقى الدّباَ سَبْسَبّا[3]

« وكان الواجب ألا يلحقه التضعيف لأن حقه أن يتحرك حرف إعرابه فى الوقف ، ويقلب تنوينه ألفا لا غير ، ومع تحرك حرف الإعراب فى الوقف ، لأجل الأتيان بحرف الاطلاق لا يضعف ، لكن الشاعر حمل النصب على الرفع والجر وقاسه عليهما كما فى لغة ربيعة[4] »

---

(١) همع الهوامع : ٢ : ٢٠٧

(٢) شرح المفصل : ٩ : ٦٨

(٣) عزى فى الكتاب لرؤبة وعزاه ابو حاتم الاعرابى ، وابن يسعون لربيعة بن صبح من قصيدة مرجزة (العينى ٤ : ٢٦٩)

(٤) شرح الرضى : ٢١٠

على أنه يمكن اعتبار ذلك ضرورة ، أو أن الشاعر وقف على الكلمة بلغة ربيعة .

الوجه الخامس من وجوه الوقف : هو النقل .

اتفق النحاة على أنه يصح الوقف بالنقل إذا كان الاسم مرفوعا أو مجرورا مطلقا ، أما المنصوب المنون ، فإنه لايصح فيه الوقف بالنقل إلا على لغة ربيعة فإنهم يحذفون الفتحة أيضا .

ولكنهم « اختلفوا فى المنصوب الذى فيه الألف واللام نحو رأيت البكر .

فمذهب البصريين أنه لا تنقل فتحة الراء إلى الكاف ، بل يوقف عليها بغير النقل .

ووجهه أن هذا الاسم له حالة فى الوقف تثبت فيه الألف والفتحة قبلها نحو رأيت بكرا ، فلما كانت كذلك اطرد حكمها ، حتى صارت فى حال التعريف مثل حالها فى التنكير[1] » .

ويرى سيبويه هذا الرأى أيضا فيقول : « لايقال رأيت البكَرْ لأنه فى موضع التنوين[2] » بناء على أن اللام عارضة ، والأصل التنوين ، فالمعرف فى حكم المنون فى الوقف » .

وأجاز ذلك الكوفيون لكونه مثل المرفوع والمجرور سواء ، فى وجوب إسكان اللام » .

ولعل رأى الكوفيين هو الأصح ، لأننا لا نجد سببا يفرق بين المرفوع والمجرور ، وبين المنصوب فى حالة التعريف ، كما أنّ حمل غير المنون على المنون فى حالة النصب ، لايمكن أن يكون علة مقبولة فى منع النقل ، خصوصا أنه قد اتفق الجميع على أن المنصوب ، إذا كان مهموزا ، فإنه يصح الوقف عليه بالنقل « فيقال رأيت الخَبَأْ فى

---

(١) الأشباه والنظائر ١ : ٢٥٨

(٢) الكتاب ٢ : ٢٨٣

(رأيت) الخبْء[١] . وقال البصريون وإنما اغتفر ذلك فى الهمزة لثقلها ، وإذا سكن ماقبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب [٢] .

ومذهب الكوفيين لايفرق بين المهموز وغيره حينئذ فى حالة النصب .

مما سبق يتضح لنا :

أن الاسم المنون إذا كان مرفوعا ، أو مجرورا ، يصح الوقف عليه بجميع الأوجه : الإسكان ، والإشمام ، (فى الرفع فقط) ، والروم ، والتضعيف ، والنقل .

أما المنصوب المنون ، فإنه لايصح الوقف عليه ، بأى وجه من الوجوه السابقة لإبدال تنوينه ألفا إلا لمن وقف عليه (بلغة ربيعة) فإنه حينئذ يصح الوقف عليه بكل الوجوه ، كالمرفوع ، والمجرور تماما .

الوقف مع الترنم :

يقف العرب بجميع الأوجه الخمسة المتقدمة ، فى نثرهم ، أما إذا وقفوا على روى الشعر ، وترنموا « فإنهم يلحقون الألف ، والياء ، والواو ماينون ، ومالا ينون ، لأنهم أرادوا مد الصوت ، وذلك كقول امرىء القيس :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلى بسقط اللوى بين الدخول فحوملى[٣]

وقال فى النصب ليزيد بن الطثرية :

فبتنا تحيد الوحش عنا كأننا قتيلان لم يعلم لنا الناس مصرعا[٤]

وقال فى الرفع للأعشى :

هريرة ودعها وإن لام لائمو غداة غدا أم أنت للبين واجم[٥]

---

(١) الخبء : ماخبىء وغاب (مادة خبأ ـ القاموس المحيط) .

(٢) الأشمونى ٤ : ٢١٢

(٣) البيت لامرىء القيس (العينى ٣٠٩) .

(٤) من شواهد الكتاب ٢ : ٢٩٨

(٥) من شواهد الكتاب ٢ : ٢٩٨

هذا ماينون ، ومالا ينون فيه قولهم لجرير :

أقلى اللـــوم عاذل والعتابـــا وقولى إن أصبت لقد أصابـــا

وقال فى الرفع لجرير (أيضا) :

متى كان الخيام بذى طلـوح سقيت الغيث أيتها الخيامـو[١]

(وله فى الجر أيضا) :

أيهات منزلنا بنعـف سويقـة كانت مباركـة من الأيامـى[٢]

وإنما ألحقوا هذه المدة ، فى حروف الروى ، لأن الشعر وضع للغناء والترنم فألحقوا كل حرف الذى حركته منه[٣] .

ومن العرب من يترنم بإبدال هذه الحروف نونا ساكنة ، وهو ما سنفصل القول فيه عند كلامنا على (وظيفة الترنم للنون الساكنة) فى الباب القادم إن شاء الله .

الوقف على الاسم المقصور :

المقصور : هو ما كان آخره ألفا لازمة قبلها فتحة ، نحو الفتى .

وهذه الألف ، إما أن تكون للتأنيث ، أو لغيره .

فإن كانت للتأنيث فلا يدخل الاسم حينئذ تنوين[٤] نحو سكرى وحبلى ، أما إذا كانت الألف لغير تأنيث ، فإنه يلحقه التنوين نحو أرطى ، وكمثرى .

آراء النحاة فى الوقف على المقصور المنون :

يقف النحاة على الاسم المقصور المنون بالألف مطلقا ، نحو رأيت فتى ، وفى هذه الألف ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : إن هذه الألف بدل من التنوين فى الأحوال الثلاث[٥] وصلا ، ووقفا وهذا مذهب أبى الحسن ، والفراء والمازنى[٦] » .

---

(١) من شواهد الكتاب : ٢ : ٢٩٨ .

(٢) من شواهد الكتاب : ٢ : ٢٩٩

(٣) الكتاب : ٢ : ٢٩٨

(٤) لأنه يكون اسما غير منصرف .

(٥) أى فى حالة الرفع والنصب والجر وتكون لام الكلمة حينئذ هى المحذوفة .

(٦) الأشمونى ٤ : ٢٠٤

وعللوا لذلك بأنه لا يمكن اجتماع الألفين ، لام الكلمة ، والألف المبدلة من التنوين ، فلا بد من حذف إحداهما « وكانت الأولى أولى بالحذف لأن الطارىء يزيل حكم الثابت لأنه إذا علم أنه إذا جيء به حذف ، لم يُجَأ به ، ولأن قبل التنوين فتحة في اللفظ ، فصار فتى في الأحوال الثلاث بمنزلة زيد في قولك رأيت زيدا[١] » فتكون الألف الموجودة بدلا من التنوين في الأحوال الثلاث .

ويؤخذ على هذا المذهب « أنه قد جاء عنهم هذا فتى بالإمالة ، ولو كانت بدلا من التنوين ، لما ساغت فيه الإمالة إذ لا سبب لها[٢] » .

المذهب الثاني : أن الألف الموجودة هي لام الكلمة في الأحوال الثلاث وذلك لأنه « يحذف التنوين رفعا ، وجرا ، ونصبا ، فتعود الألف في الأحوال كلها ، وهذا المذهب قاله ابن كيسان [٣] : والسيراق ، وابن برهان[٤] ، وابن مالك في الكافية ، وقال أبو حيان : إنه الارجح[٥] » .

ويؤخذ على هذا المذهب ، أنه استحسن حينئذ حذف التنوين ، عن حذف لام الكلمة ، مع الكلمة ، مع أنه لايجوز حذف التنوين ، لأنه أتى به لمعنى ، فإذا زال ، زال المعنى .

المذهب الثالث : اعتبار المقصور المنون كالاسم الصحيح المنون « فالألف في النصب بدل من التنوين ، وفي الرفع والجر ، بدل من لام الكلمة ، فإذا قلت :

---

(١) الأشباه والنظائر ١ : ٣٩

(٢) شرح المفصل ٩ : ٧٦

(٣) محمد بن أحمد بن ابراهيم أبو الحسن — عالم بالعربية نحو ولغة ، من بغداد ، أخذ عن المبرد وثعلب ، لم يعرف مولده . ومن كتبه : المهذب في النحو ، وغلط أدب الكاتب . توفي عام ٣٢٠ هـ ، ترجمته في بغية الوعاة ١ / ١٨

(٤) أحمد بن علي بن برهان — فقيه بغدادي ، ولد عام ٤٧٩ هـ ، غلب عليه علم الأصول ، وكان يضرب به المثل في حل الإشكال ، توفي عام ٥١٩ هـ ومن تصانيفه :
البسيط ، والوسيط . انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢ / ١٢٠

(٥) همع الهوامع ٢ : ٢٠٥

هذا فتًى ومررت بفتًى ، ووقفت عليه ، فالألف هى الأصلية ، نظير الدال من زيد ، وإذا قلت : رأيت فتًى ، فالألف هى المبدلة من التنوين ، نظير الألف من رأيت زيدا ، وحذفت الألف الأصلية لاجتماع الساكنين .

« وهذا مذهب سيبويه ، فيما نقل أكثرهم ، ومذهب معظم النحويين[1] .

وهذا المذهب هو الأولى بالقبول ، لأنه لم يرد عليه أى مأخذ ، كما أن حمل المقصور على الصحيح ، أولى ، جريا للباب على وتيرة واحدة .

أثر هذا الاختلاف :

وأثر هذا الاختلاف يظهر عند الإعراب .

فعلى المذهب الأول « يكون الاسم المقصور معربا بحركات مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين .

وعلى المذهب الثانى : يعرب بحركات مقدرة على الألف الموجودة لأنها حينئذ محل الإعراب[2] » .

وأما على المذهب الثالث : فيكون الإعراب ، بحركات مقدرة على الألف الموجودة فى حالتى الرفع والجر ، وعلى الألف المحذوفة فى حالة النصب فقط .

الوقف على المقصور غير المنون :

أما المقصور الذى لا يدخله التنوين « من نحو سكرى وحبلى ، والقفا ، والعصا ، فألفه ثابتة ، وهى الألف الأصلية ، التى كانت فى الوصل لأنه لاتنوين فيه فيكون الألف بدلا منه .

وقوم من العرب ، يبدلون من هذه الألف ياء فى الوقف ، فيقولون : هذه أفعى وحبلى ، وكذلك كل ألف تقع آخرا ، لأن الألف خفية ، وهى أدخل فى الحلق ، قريبة من الهمزة ، والياء أبين منها لأنها من الفم .

---

(١) شرح التصريح : ٢ : ٣٣٨

(٢) حاشية الصبان : ٤ : ١٩٤

« قال سيبويه : ولم يجيئوا بغير الياء لأنها تشبه الألف فى سعة المخرج[١] ، وهى لغة لفزارة ، وناس من قيس ، وهى قليلة » .

« والأكثر الأول فإذا وصلت عادت الألف ، واستوت اللغتان ، وطيىء يجعلونها ياء فى الوصل ، والوقف ، ومنهم من يجعلها واوا لأن الواو أبين من الياء إذا كانت الياء أدخل فى الفم فكانت أخفى منها[٢] » .

هذه هى اللغات الثلاث التى ذكرها شارح المفصل فى الوقف على المقصور غير المنون ، وذكر شارح التوضيح لغة رابعة : « وهى قلب الألف همزة ، لأن الهمزة أخت الألف ، وهما أبين الحروف كلها ، وهى لغة لبعض طيىء[٣] » .

مما سبق يتضح أن المقصور غير المنون ، يصح الوقف عليه بالألف وهى اللغة المشهورة ، وبإبدال الألف ياء ، أو واوا ، أو همزة ، وهى لغات لبعض القبائل .

الوقف على الاسم المنقوص :

المنقوص : هو كل اسم وقعت فى آخره ياء قبلها كسرة نحو القاضى والداعى .

والمنقوص : إما أن يكون منونا ، أو غير منون .

وكلاهما يكون ، إما مرفوعا ، أو مجرورا ، أو منصوبا .

المنقوص المنون :

إذا وقفت على الاسم المنقوص ، وكان مرفوعا ، أو مجرورا منوناً ، فلك فيه لغتان :

حذف الياءْ فتقول : هذا قاضْ ، ومررت بقاضْ .

---

(١) بالرجوع إلى الكتاب ، وجدت أن صحة هذه العبارة « وزعموا أن بعض طيىء يقول افعوا لأنها أبين من الياء ولم يجيئوا بغيرها لأنها تشبه الألف فى سعة المخرج » .
فدل ذلك على أن سيبويه يريد الواو لا الياء ، كما ذكر شارح المفصل . (الكتاب ٢ : ٢٨٧) .

(٢) شرح المفصل ٩ : ٧٦

(٣) شرح التصريح على التوضيح ٢ : ٣٣٨

أو إثباتها ، فتقول : هذا قاضى ، ومررت بقاضى « ووجه هذه اللغة أن حاذف الياء فى الأصل ، إنما كان التنوين ، لالتقائهما معا ، وقد سقط التنوين فى الوقف ، فرجعت الياء . وبه قرأ ابن كثير ، « **ولكل قوم هادِى** »(١) ، « وما لهم من دونه من والى »(٢) .

« ووجه اللغة الأولى أن حذف التنوين ، فى الوقف عارض ، والعارض لايعتد به فبقيت الياء محذوفة وسكن ماقبلها لأنه لا يوقف على متحرك »(٣) .

وهذه اللغة هى أرجح اللغات ، وبها قال سيبويه ووصفها « بأنها الكلام الجيد الأكثر(٤) » .

كما أن الوقف محل استراحة ، ورد الياء يوجب ثقل الكلمة .

أما إذا كان المنقوص منصوبا منونا ، فالجميع على إثبات الياء وقفا ، لأنها تحصنت بألف التنوين(٥) ، فلا يمكن حذفها ، وذلك كقوله تعالى « ربنا إننا سمعنا مناديا(٦) » .

المنقوص غير المنون :

أما إذا وقفت على المنقوص غير المنون ، فإن كان مرفوعا أو مجرورا ففيه أيضا لغتان ، الحذف ، والإثبات . فتقول ، هذا القاض ، ومررت بالقاض ، وهذا القاضى ، ومررت بالقاضى .

« وحجة من حذفها فى الوقف ، أنه قدر الوقف على المنكر بحذف الياء ، والتنوين ثم أدخل عليه الألف واللام بعد حذفها(٧) » .

---

(١) الرعد : ٧

(٢) الرعد : ١١

(٣) الأشباه والنظائر ١ : ٢٦٠

(٤) الكتاب : ٢ : ٢٨٨

(٥) بخلاف لغة ربيعة .

(٦) آل عمران : ١٩٣

(٧) شرح التصريح ١ : ٣٤

وتبدو هذه الحجة غير منطقية ، فقد افترض صاحبها شيئا لم يكن فى نية المتكلم عند النطق ، كما أنه لايوجد ما تحذف معه الياء ، فبقى وجه الإثبات هو الأرجح بعكس المنون .

أما المنصوب غير المنون فليس فيه إلا وجه واحد ، وهو إثبات الياء نحو رأيت القاضى .

أنواع المنقوص غير المنون :

والمنقوص غير المنون أربعة أنواع :

أحدها : ماسقط تنوينه بدخول ال (وقد سبق الكلام عليه) .

والثانى : ما سقط تنوينه للنداء نحو ياقاضى ، فالخليل يختار فيه الإثبات لأن الحذف مجاز[1] ولم يكثر . ويونس يختار الحذف[2] لأن النداء محل حذف .

والثالث : ماسقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى نصبا فيوقف عليه بإثبات الياء (كما تقدم فى المنصوب) .

والرابع : ماسقط تنوينه للإضافة ، نحو قاضى مكة ، فيجوز فيه الوجهان الجائزان فى المنون ، قالوا : لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه ، عاد إليه ماذهب بسببها وهو التنوين ، فجاز فيه ماجاز فى المنون[3] » .

هذه أوجه الوقف فى المنقوص مطلقا أى سواء أكان منونا أم غير منون ، ومعلوم أن الإعراب عند الإثبات يكون فى حالة الرفع والجر ، بضمة أو كسرة مقدرة على الياء الموجودة ، وعند الحذف يكون بضمة أو كسرة مقدرة على الياء المحذوفة .

---

(١) أى أجازة النحاه على خلاف الأصل ، ولم يكثر حتى يكون راجحا .

(٢) ورجح سيبويه مذهب يونس حيث قال : « وقول يونس أقوى لأنه لما كان ينبغى فى كلامهم أن يحذفوا فى غير النداء ، كانوا فى النداء أجدر لأن النداء موضع حذف ، يحذفون فيه التنوين » (الكتاب ٢ : ٢٨٩)

(٣) شرح التصريح ٢ : ٣٤٠ .

أما فى حالة النصب ، فإن الفتحة تظهر على الياء سواء أكان منونا أم غير منون .

الوقف على كأين وإذن :

بقيت كلمتان يدخلهما التنوين : الأولى : اسم وهى كأين ، والثانية : مختلف فى حقيقتها ، وهى إذن .

أما كأين : فهى « اسم مركب من كاف التشبيه ، وأى الاستفهامية المنونة ، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون ، لأن التنوين لما دخل فى التركيب أشبه النون الأصلية ، ولهذا رسم فى المصحف نونا ، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه فى الأصل وهو الحذف فى الوقف .

وقيل الكاف فيها زائدة .

قال ابن عصفور : إنك لاتريد بها معنى تشبيه ، وهى مع ذلك لازمة .

وقيل هى اسم بسيط ، واختاره أبو حيان [١] .

وهذا هو جملة القول فى كأين ، ولعل من الأحسن اعتبارها اسما بسيطا ، حتى لا نحتاج إلى القول بتركيبها ، وإثبات هذا التركيب بقول متكلف .

كما أن الأحسن أيضا إثبات نونها عند للوقف ، منعا للبس بينها وبين كأى (غير المنونة) فى مثل قولك : رأيت رجلا لا كأىْ رجل يكون .

أما إذن .

فقد اختلف فى حقيقتها ، هل هى اسم أم حرف ؟

« الذى عليه الجمهور أنها حرف ، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم والأصل فى إذن أكرمك ، إذا جئتنى أكرمك ، ثم حذفت الجملة ، وعوض عنها التنوين ، وأضمرت أن .

وعلى الأول ، فالصحيح أنها بسيطة ، لا مركبة من إذ وأن [٢] » .

---

(١) همع الهوامع ٢ : ٧٦

(٢) مغنى اللبيب : ١ : ١٩

وقد اختلفوا عند الوقف عليها إلى فريقين :

أ – منهم من يرى إبدال نونها ألفا ، فقد جاء فى لسان العرب :

« وإنما أبدلت الألف من نون إذن فى الوقف ، ومن نون التوكيد ، لأن حالهما فى ذلك حال النون التى هى علم الصرف ، وإن كانت نون إذن أصلا وتانك النونان زائدتان .

« فإن قلت : فإذا كانت النون فى إذن أصلا ، وقد أبدلت منها الألف فهل تجيز فى نحو حسن ، ورسن ، ونحو ذلك مما نونه أصل ، فيقال فيه : حساً ، ورساً ؟ .

فالجواب ، أن ذلك لايجوز فى غير إذن ، مما نونه أصل ، من قبل أن إذن حرف فالنون فيها بعض حرف ، وأما النون فى حسن ورسن فهى أصل من اسم متمكن ، يجرى عليه الإعراب ، فالنون فى ذلك كالدال فى زيد[1] » ا هـ

ب – « **وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالنون** ، واختاره ابن عصفور ، وبنى على ذلك أنها تكتب بالنون ، وليس كما ذكر ، وإجماع القراء السبعة على خلافه ، فإنهم أجمعوا على الوقف على نحو « ولن تفلحوا إذاً أبداً[2] » **بالألف**[3] » .

وروى عن المبرد ، والمازنى ، الأخذ بهذا الرأى .

وقد عزا الصبان فى حاشيته[4] هذا الخلاف فى الوقف عليها إلى الخلاف فى حقيقتها ، « فعلى أنها حرف يوقف عليها بالنون ، وعلى أنها اسم منون يوقف عليها بالألف »[5] .

هذه هى جملة آراء النحاة فى الوقف على إذن ، ولعل مايؤيد الرأى الأول فى رجحانه ، إجماع القراء بالوقف عليها بالألف كما أنها تكتب فى القرآن دائما ألفا ، اتباعا للمصحف الشريف وياحبذا الاقتصار عليه ، مراعاة للقرآن الكريم .

---

(١) لسان العرب مادة « اذن » .

(٢) الكهف : ٢٠

(٣) شرح التصريح ٢ : ٢٣٩

(٤) نقلا عن السيوطى فى حاشية المغنى .

(٥) حاشية الصبان ٣ : ٤٣٧

التنوين ورسمه فى الكلمات :

احتاج العرب إلى « شكل » الكلام ، بوضع علامات مخصوصة تلحق الحرف للدلالة على نوع حركته ، ليحافظوا على النطق العربى السليم وذلك بعد أن كثر اختلاطهم بالعجم ، فظهر بينهم اللحن .

ويقال : « إنه لما تولى زياد ابن ابيه على العراقين أيام معاوية « أمر أبا الأسود الدولى بتعليم أولاده بالبصرة ، فسمع أبو الأسود قارئا يقرأ قول الله تعالى : « **إنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِه**[١] » بجر لام رسوله ، فتعجب ، وطالب كاتبا ، وقال له : اذا رأيتنى قد فتحت فمى بالحرف ، فانقط نقطة على أعلاه ، وإن ضممت فمى فانقط نقطة بين يدى الحرف ، وإن كسرت فمى فاجعل النقطة تحت الحرف ، فإن اتبعت لك شيئا من غنة[٢] فاجعل مكان النقطة نقطتين ، ففعل ذلك[٣] »

ثم جاء الخليل بعد ذلك ، فاقتفى ، أثر أبى الأسود ، أكمل مابدأه ووضع الحركات التى تشكل بها كلامنا اليوم .

ولذا نرى الآن من الكلمات مايقتضى ، أن يكون فى آخره ضمتان ، أو فتحتان ، أو كسرتان ، مثل جاء محمدٌ ، رأيت محمداً ، وذهبت إلى محمدٍ وقد وضعوا الحركة الثانية لتدل على أن الكلمة منونة .

وكان الأصل أن تكتب نونا ساكنة فى آخر كل كلمة منونة « ولكنهم عدلوا عن هذا الأصل ، اختصارا ، ومنعا للخلط بين هذه النون الزائدة وغيرها من الأنواع الأخرى ، ولا سيما الأصلية ، ووضعوا مكان النون رمزا يغنى عنها ، ويدل على ما كانت تدل عليه ، » وهذا الرمز هو الضمة الثانية ، والفتحة الثانية ، والكسرة الثانية « على حسب الإعراب ، فاستغنوا بهذا الرمز عن النون فحذفوها فى الكتابة[٤] »

---

(١) التوبة : ٣

(٢) يقصد إذا نون الكلمة

(٣) كتاب الإملاء : ٤٨

(٤) النحو الوافى ١ : ١٢

ولذلك كان معنى قولهم فى تعريف التنوين أنه « يثبت لفظا لا خطاً » أنه لا يثبت خطا بصورة النون ، وإن كان هناك رمز يدل عليه .

العروضيون يكتبون التنوين نونا :

لما كان العروضيون يكتبون ما يسمع خاصة ، إذ الذى يقيد به فى صنعة العروض ، إنما هو ما يلفظ به لأنهم يريدون به عد الحروف التى يقوم بها الوزن متحركا كان ، أو ساكنا[١] » .

لذلك فهم يكتبون التنوين نونا ساكنة ، ولا يراعون حذفها فى الوقف ويكتبون الحروف بحسب أجزاء التفاعيل ، فقد تقطع الكلمة بحسب ماتقع من تبيين الأجزاء .

كقولهم :

ولقد علم تئنندى نمحممدن منخيرأد يانلبرى يتدينا
متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعل[٢]

وكتابة هذا البيت فى الخط العادى :

ولقد علمتُ بأن دين محمدٍ من خير أديان البرية دينا

ولهذا يقال دائما : خطان لايقاس عليهما : خط المصحف العثمانى ، وخط العروضيين .

كيف يكتب الاسم المنون ؟ :

على ضوء ما ذكرناه آنفا ، يمكن أن نقول : إن الاسم إذا كان مرفوعا منونا ، فإنه يكتب ، وعلى الحرف الأخير منه ضمتان ، وإن كان مجرورا ، فإنه يكتب وعلى آخره كسرتان ، وإذا كان الاسم المنون منصوبا ، أو مفتوحا ، فإن العرب تبدل التنوين وتكتبه ، إلا ربيعة ، فإنهم يكتبونه بدون ألف ، على اعتبار أن الحرف الأخير ساكن دائما .

---

(١) همع الهوامع ٢ : ٢٤٣

(٢) البيت من الكامل ، وحصل فيه القطع فى الوتد الأخير من الضرب .

وفى لغة أزد السراة ، يكتبون بعد كل اسم منون ، حرفا يجانس حركته ومحل الخلاف فى الكتابة ، مفرع عن الخلاف فى الوقف – كما تقدم .

شروط كتابة الألف بعد المنصوب المنون :

يرسم التنوين ألفا فى الاسم المنصوب « بشرط ألا يكون مقصورا ، ولا مختوما بهاء التأنيث ، ولا موصوفا بابن متصل به ، ولا مختوما بقطعة[1] قبلها ألف ، أو على ألف[2] » .

فهذه شروط أربعة ، يجب أن تتحقق فى الاسم المنصوب المنون ، ليبدل ألفه تنوينا .

وإن لم تتحقق هذه الشروط :

أ ـــ فإن كان الاسم المقصور منونا « ثلاثيا » أو أكثر ، فالمختار كتابته بالياء (كفتى) ، وهو قياس مذهب المبرد ، لأنه يرى ، أنها لام مطلقا ، وقياس مذهب المازنى ، أن يكتب الألف ، لأنه يرى أنها بدل من التنوين مطلقا ، كالألف فى رأيت زيدا .

وقياس مذهب سيبويه ، أن يكتب المنصوب بالألف ، لأنها بدل من التنوين وما سواه ، من جر ، ورفع بالياء[3] ، لأنها حينئذ بدل من لام الكلمة .

ويتضح من ذلك أن البعض يرى كتابة المقصور المنون بالألف مطلقا والبعض الآخر يرى كتابته بالياء مطلقا ، أما سيبويه فيرى كتابته بالألف عند النصب ، وبالياء عندما يكون مرفوعا أو مجرورا[4] .

والخلاف المتقدم ، إنما هو فى الاسم المقصور ، اليائى الأصل .

---

(١) أى همزة .

(٢) كتاب الإملاء للشيخ ولى : ١٤١

(٣) كتاب الإملاء : ١٢٧

(٤) استحسنت قبل ذلك الأخذ برأى سيبويه عند الكلام على الوقف على المقصور المنون حملا للمعتل على الصحيح ـــ كما تقدم ـــ وهنا أميل إلى كتابتها مطلقا بالياء ليظهر الفرق بين المقصور اليائى الأصل والواوى .

أما الاسم المقصور ، الذى يكتب بالألف ، فلا خلاف فيه مطلقا ، مثل عصا ، وقفا .

ب ـــ وإن كان الاسم مختوما ، بتاء التانيث المربوطة ، فإنّ تنوينه لايكتب ألفا عند النصب ، بل يكتفى فيه بكتابة الرمز وهو الفتحة الثانية نحو : رأيت تلميذةً .

أما من يكتبها بالتاء المفتوحة – وهى لغة مرجوحة – فإنه حينئذ يبدل معها التنوين ألفا فيقول (رأيت تلميذتاً).

جـ – الاسم المنصوب الموصوف بابن :

ذكر الشيخ حسن والى[1] (صاحب كتاب الإملاء) أنه يشترط فى إبدال التنوين ألفا فى حالة النصب ، ألا يكون الاسم غير موصوف بابن .

ونرى أنه لا حاجة إلى هذا الشرط ، لأنه قد تقدم ، أن التنوين يحذف فى هذا الموضع ، وما دام أنه قد حذف التنوين ، فليس ثمة إبدال .

على أن الشيخ واليا نفسه ، قد نص على حذف التنوين فى هذا الموضع حين قال عند الكلام ، على حذف الألف من كلمة (ابن) عندما تكون صفة لعلم .

« وإنما حذفت الألف حينئذ ، لأن الصفة والموصوف لشدة اتصالهما كالشيء الواحد ، وهذا حذف التنوين من العلم الأول ، ولو فى حالة النصب ، نحو : رأيت على بن محمد ، ولأن استعماله على هذا الوجه ، أكثر من غيره[2] » اهـ .

وهذا يؤيد ماذكرناه ، من أنه لا داعى إلى ذكر هذا الشرط .

د ـــ الاسم المنصوب المنون المختوم بهمزة قبلها ألف أو على الألف :

مثال : رأيت سماء ، وزرت ملجأ .

---

(١) هو حسين بن حسين بن ابراهيم بن إسماعيل بن وهدان والى ، ولد عام ١٢٧٦ هـ فى بلدة ميت أبو على بالشرقية ، وتخرج بالأزهر ، وكان من أعضاء هيئة كبار العلماء ، له كتب منها :

أدب البحث والمناظرة ، ورسالة التوحيد .

توفى عام ١٣٥٤ هـ (الأعلام ٢ : ٢٥٤)

(٢) كتاب الإملاء ١٧٢

أما المثال الأول فقد اختلف فيه ، فكتبه جمهور البصريين بألفين الواحدة[١] حرف علة ، والأخرى البدل من التنوين[٢] ، وبعضهم والكوفيون بواحدة[٣] وهى حرف العلة التى قبل الهمزة ، ولايجعلون للألف المبدلة من التنوين صورة[٤] .

والرأى الثانى هو اللأرجح ، لكراهة اجتماع ألفين ، ليست ثانيتهما ضميرا ، ولا تمنع الكراهة القطعة بين الالفين ، إذ لا صورة لها ولأن حمزة يقف على مثله بحذف الهمزة[٥] .

والمثال الثانى : قد قيل فيه – فى رأى ضعيف – أنه يكتب بألفين هكذا (زرت ملجأ ا) فتثبت ألف التنوين .

ولكن اجتماع الألفين ، بدون فاصل بينهما ، جعل الأصح ، أنه يكتب بألف واحدة (زرت ملجأ) وتحذف حينئذ ألف التنوين .
وصاحب الهمع ، يرى أيضا كتابتها بألف واحدة ، غير أنه يجعل المحذوف صورة الهمزة ، وإن الألف المثبتة ، هى البدل من التنوين .

ويؤخذ على هذا الرأى ، أنه جعل المحذوف صورة الهمزة ، مع أن الهمزة لا يمكن أن تقوم حينئذ بدون صورة ، وألف التنوين لايمكن أن يجمع بين كونه للتنوين ، وكونه صورة للهمزة ، فاستحق أن يكون المحذوف ألف التنوين ، خصوصا أن له رمزا يدل عليه عند حذفه ، وهو الفتحة الثانية .

رسم النون الساكنة فى إذن .

قد اختلف فى رسم إذن على ثلاثة مذاهب :
أحدها : أن تكتب بالألف ، وهو الأكثر ، كما رسمت كذلك فى المصحف .

---

(١) يقصد الأولى .
(٢) فيكتبونها هكذا : سماءا .
(٣) هكذا : سماء .
(٤) همع الهوامع ٢ : ٢٣٤
(٥) كتاب الإملاء : ١٤١

الثانى : أنها تكتب بالنون ، فرقا بينها ، وبين إذا الفجائية ، والظرفية وإليه ذهب المبرد ، وعنه يروى قوله : (أشتهى أن أكوى يد من يكتب إذن بالألف لأنها مثل : أن ، ولن ، ولا يدخل التنوين الحروف) .

والثالث : التفصيل ، فإن ألغيت ، كتبت بالألف لضعفها ، وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها . قاله الفراء[١] .

وينبغى أن يكون هذا الخلاف مفرعا على قول من يقف عليها بالألف ، أما من يقف بالنون ، فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون[٢] » .

ومن الأوفق القول بأن ترسم بصورة واحدة ، سواء أعملت أم أهملت ، وقد سبق عند الكلام فى الوقف ، أن الرأى الأرجح الوقف عليها بالألف ، ولذلك كانت كتابتها بالألف مطلقا هى الأرجح ، كما يقال دائما : إن مبنى الخط على الابتداء والوقف .

(رسم كأين) :

أما كأين ، فهى الكلمة الوحيدة ، التى اتفق الجميع على كتابة التنوين[٣] فيها بالنون .

وقد جاء فى الهمع « أما كأين ، فتكتب بالنون قولا واحدا ، قال ابن مالك : وهو شاذ ، قال أبو حيان : وجه شذوذه ، أن الجمهور ذهبوا إلى أنها مركبة من كاف التشبيه وأى المنونة ، فكان القياس يقتضى ، ألا تكتب صورة التنوين بل تحذف خطاً إلا أنهم لما تلاعبوا فى هذه الكلمة ، بأنواع من التراكيب ، وأخرجوها عن أصل موضوعها ، أخرجوها فى الخط عن قياس أخواتها .

---

(١) مثل هذا التفصيل فى الهمع ، أما فى المغنى ، فقد نسب عكس هذا إلى الفراء حيث قال : « إن عملت كتبت بالألف ، وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا (المغنى ١ : ١٩) ولعل ما فى المغنى هو أحسن هذين التفصيلين لأنها حين إعمالها لاتلتبس بإذا الظرفية ، أما عند إلغائها فتكتب بالنون لأنها تلتبس بها حينئذ ، إذا كتبت بالألف .

(٢) الأشمونى (بتصرف) ٤ : ٢٦

(٣) عند من يقول بتركيبها .

«وذهب يونس ، إلى أنها اسم فاعل من كان يكون ، فالنون أصلية وهى لام الفعل ، فعلى هذا ، لا شذوذ فى كتابتها بالنون ، لأنها كباين من بان يبين[١] » اهـ.

ومن المادة السابقة فى هذا الموضوع ، نرى أن السبب فى قولهم : إن كأين على خلاف القياس ، قولهم بأنها مركبة .

ولكن يمكن القول ، بأنها اسم بسيط ، وحينئذ فلا شذوذ فى رسمها لأن الكاف والنون يكونان حينئذ أصلين فيها .

وهذا القول أجدر أن يؤخذ به ، لأنه أقرب من دعوى التركيب بلا دليل .

(١) همع الهوامع : ٢ : ٢٣٢

الباب الثانى

الوظيفة النحوية للتنوين

الفصل الأول : وظيفة التنوين فى المبنيات ، ووظائفه فى المعربات
الفصل الثانى : أ – نونات على صورة التنوين وتؤدى وظائف أخرى
ب – نونات تنوب عن التنوين .



الفصل الأول

الوظيفة النحوية للتنوين : وظيفة التنوين فى المبنيات
ظائفه فى المعربات

عرفنا عند كلامنا على أنواع التنوين ، أنه يلحق الأسماء المعربة والأسماء المبنية ، ومادام كذلك ، فإنه لابد أن تختلف وظائفه فى المبنيات عنها فى المعربات .

وظيفة التنوين فى المبنيات :

اتفق النحاة على ان التنوين الذى يلحق المبنيات تكون وظيفته التنكير للكلمة الملحق بها .

وقسموا هذا النوع إلى قسمين : قياسى ، وسماعى .

أما القياسى فيكون فى الأسماء المختومة بكلمة « ويه » كخالوية ، وعمرويه ، وسيبويه .

فاذا أردت أن تتحدث عن واحد من هؤلاء ، وكان معينا معهودا بينك وبين من تخاطبه ، معروفا بهذا الاسم ، لاتختلط صورته فى الذهن بصورة غيره ، فإنك تنطق باسمه من غير تنوين ، وأنت بهذا تتكلم عنه كما تتكلم عن الأعلام الأخرى ، التى يدل الواحد منها على فرد خاص بعينه مثل محمد ، أو صالح ، أو على .

أما إذا أتيت بالتنوين فى آخر الكلمة ، فإن المراد يتغير إذ تصيُر كمن يتحدث عن شخص غير معين ، لا يتميز من غيره من المشاركين له فى الاسم ، وكأنك حينئذ تتحدث عن رجل أى رجل مسمى بهذا الاسم .

وأما السماعى ، فيكون فى أسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات وذلك مثل ، صه وإيه ، وغاق .

فهذه الكلمات وأشباهها تكون منونة حينا ، وغير منونة حينا آخر ، كأن تسمع شخصا يتحدث فى أمر معين ، لايهمك سماعه ، فتخاطبه بقولك : صهْ (بسكون الهاء) ، تريد منه السكوت عن الكلام فى هذا الامر المخصوص الذى يتحدث فيه ، وللمتكلم حينئذ أن يتحدث فى أمر آخر إن شاء ذلك .

أما إذا خاطبته بقولك : صهٍ (بالتنوين) فيكون مرادك حينئذ طلب السكوت عن الكلام فى جميع الموضوعات ، لا فى موضوع معين .

ولو قلت له : ايهِ (بالكسر من غير تنوين) لكان مرادك حينئذ ، زدنى من هذا الحديث الذى تتكلم فيه الآن ، أما إذا قلت له : إيهٍ (بالتنوين) فإن المراد يكون زدنى من حديث ، أى حديث ، أى سواء ، أكان مانحن فيه أم غيره .

وهذان المثالان لاسم الفعل .

أما اسم الصوت ، فنحو قولك : صاح الغراب غاقِ (بغير تنوين) فإن المراد أن صياح الغراب كان صياحا خاصا ، فيه تنغيم مثلا ، أو حزن ، أو فزع .

أما بالتنوين ، فمعناه مجرد صياح مطلقا .

ومن الأمثلة السابقة ، نتبين أن عدم التنوين فى هذه الكلمات ، القياسى منها والسماعى ، وأشباهها ، هو الدليل على أنك تريد شيئا معينا واضحا فى ذهنك ، معهودا لك ولمخاطبك ، سواء أكان ذلك الشىء شخصا أم غير شخص .

« والتنوين هو الرمز الدال على أنك تريد شيئا غير معين بذاته ، وإنما هو مختلط بين نظائره المماثلة له ، ولا يتجه ذهنك إلى واحد منها دون غيره ، ويسمون الكلمة التى من النوع الأول « معرفة » ، لأن مدلولها معروف معين ، والكلمة التى من النوع الثانى « نكرة » ، لأن معناها منكر ، ولذلك يسمون التنوين الذى بداخلها : تنوين التنكير ، أى التنوين ، الذى يدل على الشيوع ، وعدم التعيين ، فهو إذا العلامة التى تدل بوجودها ، على أن الكلمة نكرة ، وتدل بحذفها على أنها معرفة[1] .

أقسام أسماء الأفعال بالنسبة إلى التنوين :

ينقسم اسم الفعل بالنسبة إلى دخول التنوين عليه ، وعدم دخوله ، إلى ثلاثة أقسام .

١ – « قسم لايستعمل إلا معرفة نحو بله ، وآمين ، لأنه لم يسمع فيهما تنوين .

---

(١) النحو الوافى ١ : ٢١

٢ – وقسم لايستعمل إلا نكرة ، وهو ما لايفارقه التنوين نحو : أيها فى الكف ، وويها فى الإغراء ، وواها فى التعجب .

٣ – وقسم استعمل معرفة ، ونكرة فينون ، لإرادة التنكير ، وبحذف التنوين ، لإرادة التعريف ، وذلك نحو : صه ، وإيه ، وأف[١] .

والقسم الأخير هو الذى يهمنا فى هذا الموضوع ، لأنه هو الذى يظهر الفرق بين معنى اسم الفعل عند التنوين وعدمه .

على أن بعض النحاة قد ذهب[٢] « إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ، ما نون منها ، وما لم ينون ، وأنها أعلام أجناس معنوية ، كسبحان ، قال فى البسيط : وهو ظاهر قول ابن خروف[٣] » .

والصحيح هو التفصيل السابق ، لوضوح معناه ، وشيوعه ، وقول جل النحاة به .

وعلى ضوء المادة السابقة ، يمكن أن نقرر أن وظيفة التنوين فى المبنيات هى التنكير .

ولوضوح هذه الوظيفة ، من بين وظائف التنوين ، التى سنذكرها بعد ذلك ، ذهب بعض النحاة المحدثين ، إلى قصر هذه الوظيفة على التنوين ، بمعنى أنه جعل التنوين بمختلف أنواعه ، لايدل إلا على التنكير .

رأى إبراهيم مصطفى فى التنوين :

قال المرحوم إبراهيم مصطفى : « ومعنى التنوين غير خفى ، فهو علامة التنكير وقد وضعت العرب للتعريف ، أداة تدخل أول الاسم ، وهو : ال ، وجعلت للتنكير علامة تلحقه وهى التنوين[٤] .

---

(١) الأشباه والنظائر ٢ : ١٢١

(٢) انظر شرح التصريح : ٢ / ٢٠٠

(٣) هو على بن محمد بن على بن محمد الحضرمى ، ولد فى شبيلة فى بلاد الأندلس عام ٥٢٤ هـ ، وكان كثير التنقل ، ولم يتزوج ، له مصنفات منها : شرح كتاب سيبويه ، وشرح الجمل للزجاجى ، وتوفى عام ٦٠٩ هـ ترجمته فى بغية الوعاة ١ / ١٢٥

(٤) إحياء النحو : ١٦٥

فقد جعل هذه الوظيفة عامة فى كل أنواع التنوين ، لا فرق بين منون مبنى أو معرب ، ونعى على النحاة اعتبارهم هذه الوظيفة فى المبنى فقط حيث قال : « إن التنوين للتنكير ، وقد نص النحاة على هذا أيضا ، فقالوا : إن التنوين يدل على التنكير فى المبنيات وحدها ، دون المعربات ، ونحن لانقبل تخصيصهم هذا ، ولا قصرهم تنوين التنكير على المبنيات ، بل نرى أنه فى المعرب ، أكثر دلالة على التنكير ، وأوسع استعمالا ، وأن حذفه آية ظاهرة على التعريف[١] .

ثم لما وجد أن الاسم (العلم) سيكون تنوينه عقبة أمامه فى عدم اطراد هذه الوظيفة ، اضطر إلى تخريج العلم تخريجا غير مقبول ، حيث سوى بينه وبين اسم الجنس فى عدم تحديد مدلوله ، فقال : « وإنما صار الاسم العلم أصله التعريف ، لأنه الاسم الذى يقصد له المسمى شخصا ، لتلبيته بذلك الاسم من سائر الشخوص ، كرجل سمى ابنه زيدا أو غيره ، ليعرف باسمه من غيره ، وهذا أصله ، ثم سمى غيره بمثل ماسمى به ، فرادف ذلك الاسم على شخوص كثيرة ، وكل شخص منها سمى به لاختصاصه ثم صار بالمشاركة عاما ، فأشبه أسماء الأنواع ، كرجل ، وفرس ، ونحوه ، مما هو لجماعة كل واحد منهم له ذلك الاسم ، فإن أورده المتكلم قاصدا إلى واحد ، عنده أن المخاطب يعرفه ، فهو معرفة ، وأن أورده على أنه واحد من جماعة ، لايعرفه المخاطب ، فهو نكرة[٢] .

فجعل إرادة المتكلم ، فى كونه يريد المعرفة ، أو النكرة ، يتحقق بإثباته العلم منونا ، أو غير منون ، فإن كان الأول ، فهو يريد النكرة ، وإن كان الثانى ، فهو يريد المعرفة .

ثم أخيرا ، قرر قاعدته فى ذلك ، التى قال فيها : الأصل فى العلم ألا ينون ، ولك فى كل علم ألا تنونه ، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين ، إذا كان فيه معنى من التنكير وأردت الإشارة إليه[٣] .

---

(١) إحياء النحو : ١٧٥
(٢) المرجع السابق : ١٧٧
(٣) المرجع السابق : ١٧٩

ويؤخذ على هذا الرأى ، أنه سوى بين العلم ، وبين اسم الجنس فى عدم التعيين ، مع أن هذا لم يقل به أحد .

كما أنه لايمكن أن نقبل أن يكون التنوين فى أحد الأسماء المتمكنة دلالة على التنكير .

فقد ورد فى القرآن الكريم – وهو كما نعلم أعلى مراتب الكلام لغة وأسلوبا – بعض الأسماء المتمكنة منونة ، ومع ذلك لايمكن مطلقا ، فهمها على أنها نكرة ، لعلميتها ، ولتحديد المراد منها ، فقد قال الله تعالى « **ماكان محمدٌ أبا أحد من رجالكم**[(١)] وقوله « **وإلى عاد أخاهم هوداً**[(٢)] » وقوله « **ونادى نوحٌ ربه**[(٣)] » .

فمحمد ، وعاد ، وهود ، ونوح ، كلها أعلام ، وجاءت كلها منونة ، ومع ذلك لم يلاحظ أى شبه فيها بالنكرة ، بل كلها معارف محددة المعنى ، مقصودة عند الإتيان بها .

كما أن جميع الأعلام المذكورة فى القرآن الكريم جاءت كلها منونة اللهم إلا الممنوع منها من التنوين ، ولم يقل أحد بتنكيرها ، فدل ذلك على أن المرحوم ابراهيم مصطفى قد تكلف تكلفا شديدا ، حتى تسلم له القاعدة ، ومع ذلك جاءت مخالفة لما عليه العرف من النحاة ، ولما جاء به التنزيل .

رأى برجستراسر فى وظيفة التنوين :

على أن برجستراسر يرى : أن التنوين كان فى الأصل أداة للتعريف ، ثم ضعف معناه العرف ، فقام مقامه الألف واللام ، فصار التنوين بعد ذلك علامة التنكير .

ويؤيد رأيه هذا بأن هناك بعض الأعلام منونة ، والبعض الآخر غير منون فيقول « وإذا كان الأمر كذلك ، فهمنا سبب وجود التنوين فى كثير من الأعلام القديمة ، نحو عمرو وزيد ، ونفهم أيضا سبب انعدامه فى بعضها نحو عمر وطلحة ، فان العلم

---

(١) الأحزاب : ٤٠

(٢) الأعراف : ٦٥

(٣) هود : ٤٥

معرف فى نفسه لايحتاج إلى علامة للتعريف وإن أمكن أن تلحق به ، ولو كان التنوين علامة للتنكير فى الأصل ، لكان إلحاقه ببعض الأعلام صعب الفهم جدا [١] » .

ويهمنا هذا الرأى ، فى أنه نقيض لما قاله ابراهيم مصطفى من أن العرب « قد وضعت للتعريف أداة تدخل أول الاسم وهى أل وجعلت للتنكير علامة تلحقه وهى التنوين » .

أما هو فقد جعل التنوين نفسه علامة للتعريف فى الأصل . وإن كان يؤخذ عليه أنه جعل ماكان علامة على معنى فى أصل وضعه أصبح علامة على ضد هذا المعنى [٢] .

كما أننا لانسلم معه ، بأن التنوين أصبح علامة للتنكير – كما تقدم – اللهم إلا أن يكون مراده أن من بعض دلالاته التنكير .

وعلى هذا يمكن أن نقرر أن التنكير هو إحدى وظائف التنوين ، وليس هو كل وظائفه .

وظائف التنوين فى المعربات :

أما وظيفة التنوين فى المعربات فإنها تختلف باختلاف الاسم المنون فإن كان الاسم متمكنا أمكن ، بمعنى أنه خالص من شبه الحرف ، ومن شبه الفعل واستوفى حقوق الاسم من الإعراب والتنوين ، فيكون التنوين فيه حينئذ للدلالة على تمكن الاسم ، وعلى أنه أقوى أصالة فى باب الاسمية .

« وذلك لأن النحاة يقررون أن الأصل فى الأسماء أن تكون معربة ، ومنونة ، وأن الأصل فى الحروف ، وأكثر الأفعال ، وأن تكون مبنية وغير منونة ، فكلما ابتعد الاسم عن مشابهة الحرف والفعل فى البناء ، وعدم التنوين ، كان أكثر أصالة فى الاسمية ، وأشد تمكنا [٣] .

---

(١) التطور النحوى : ٧٨

(٢) انظر رأى برجستراسر فى أصل التنوين ص ٢٥

(٣) النحو الوافى ١ : ٢١

والاسم المعرب المنون يكون قد اجتمع فيه حينئذ عاملان من عوامل التباعد ، وعدم المشابهة بالحروف أو الأفعال .

وهذه الدلالة تأتى فى كل اسم معرب منون ، معرفة كان أو نكرة ، صحيحا كان أو معتلا ؛ وذلك نحو محمد ، ورجل ، وقاض .

وقد زعم البعض ، أن تنوين الاسم النكرة يكون للتنكير .

« ورد بأنه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير ، حيث سمى به ، واللازم باطل ، كما جوز بعضهم كون تنوين المنكر للتمكين ، لكون الاسم منصرفا ، وللتنكير ، لكونه موضوعا لشىء لا بعينه[1] » .

والصحيح أنه تنوين التمكين ، لأن تنوين التنكير يكون فى المبنيات فقط – كما تقدم – .

كما أن التنكير حاصل للنكرة قبل التنوين ، فلم يتأثر الاسم به عند دخوله ، ولعله اختلط على من قال بأنه للنكرة ، ولم يتبينه .

وقد مثلت أيضا بقاض ، ردا على من زعم أنه ليس للتمكين إنما هو للعوض ، عن الياء المحذوفة ، والحقيقة أنه من الأول ، لثبوت التنوين مع الياء فى حالة النصب ولايصح أن تلحق الكلمة الواحدة نوعين من أنواع التنوين عند اختلاف حركتها .

وظيفة المقابلة :

ذكر النحاة أن التنوين الذى يلحق بجمع المؤنث السالم ، يؤتى به ، ليقابل النون فى جمع المذكر السالم .

وذلك لأنهم يرون أنّ النون التى تأتى فى آخر جمع المذكر ، تكون نائبة[2] عن التنوين الذى يكون فى المفرد ، فى كون كل منهما يوحى بتمام الاسم .

ولما كانت هذه النون يؤتى بها فقط فى جمع المذكر ، دون المؤنث وكلاهما جمع سلامة ، كان من الإنصاف – فى رأيهم – أن يزاد التنوين فى الثانى ، ليكون مقابلا

---

(١) حاشية الصبان ١ : ٦٦

(٢) سنذكر رأينا هذه النون فى ص ١١٩ ومابعدها .

للنون فى جمع المذكر ، ويتم به التعادل بين الاثنين فى هذه الناحية ، ومن أجل ذلك يسمونه ، تنوين المقابلة .

وأرى أن نظرية المقابلة ، التى ذكرها النحاة افتراض ، لامبرر له ، فلماذا يُحتّم وجود تنوين فى صيغة جمع المؤنث السالم ، لوجود نون فى جمع المذكر السالم ؟

ثم لماذا نوسط جمع المذكر السالم هنا ؟ فلانقول : بأن التنوين فى جمع المؤنث السالم ، لمقابلة التنوين فى المفرد .

فإذا كانت الإجابة على هذا السؤال الأخير ، بأن مفرد جمع المؤنث السالم ، لايوجد فيه تنوين فى أغلب الأحوال ، حتى يمكن مقابلته بالتنوين الموجود فى جمعه ، فكيف نفسر وجود النون فى جمع الاسم الممنوع من التنوين نحو أحمد ، فإنها لاتنون ، ولكنها مع ذلك تجمع على أحمدون ، فماذا تقابل هذه النون إذن ، إذا كان المفرد لايقبل التنوين ؟

ولهذا أرى أن النون فى جمع المذكر السالم ، والتنوين فى جمع المؤنث السالم ، لاسبب لهما الا النطق العربى .

ومن أجل ذلك ، استحسنت عند الكلام على أنواع التنوين ، الرأى القائل بأن هذا التنوين ، إنما هو تنوين تمكين ، لأنه منه .

وقد أنكر الخضرى ، فى حاشيته ، اعتباره تنوين تمكين « لثبوته فيما لاينصرف منه ، وهو ماسمى به مؤنث كأذرعات ، وتنوين التمكين ، لايجامع منع الصرف[١] » .

ويمكن أن يرد على ذلك ، بأن هذا ليس هو الإعراب الوحيد ، لما سمى به من جمع المؤنث السالم ، فقد اختلف النحاة « فى كيفيه إعراب هذ النوع ، على ثلاث فرق : فبعضهم يعربه على ماكان عليه قبل التسمية ، ولم يحذف تنوينه ، لأنه فى الأصل للمقابلة ، فاستصحب بعد التسمية[٢] ، وبعضهم يعربه على ماكان عليه قبل

(١) حاشية الخضرى ١ : ٣٤

(٢) وهذا الرأى هو الذى احتج به الخضرى .

التسمية ، مراعاة للجمع ، ويترك تنوينه ، مراعاة للعلمية والتأنيث ، وبعضهم يعربه إعراب مالا ينصرف ، فيترك تنوينه ، ويجره بالفتحة ، مراعاة للتسمية ، فالأول راعى الجمعية فقط ، والأخير راعى التسمية فقط ، والمتوسط توسط بين الأمرين ، فراعى الجمعية ، فجعل نصبه بالكسرة ، وراعى اجتماع العلمية والتأنيث ، فترك تنوينه ... ورووا بالأوجه الثلاثة قوله :

تنورتها من أذرعات وأهلها : « بيثرب أدنى دارها نظر عالى »[(١)]

ومن هذا يتبين ، أن الإعراب على الوجهين الأخيرين ، قد اعتبر التنوين قبل التسمية ، تنوين تمكين – فى الرأى الغالب[(٢)] – وحينئذ لايستقيم للخضرى ماقاله من رفضه لهذا الرأى .

ولعل وجه إعرابه ، إعراب الاسم غير المنصرف ، هو أفضل الآراء ، لأنه يمنع اللبس ، ويزيل الإبهام ، ويجعل المراد واضحا جليا .

وظيفة العوض :

فى الأساليب العربية دواع ، اقتضت حذف حرف من بعض الكلمات ، أو حذف كلمة من جملة ، أو حذف جملة أو أكثر ، وعندئذ يحل التنوين محل المحذوف ، ويكون عوضا عنه .

أما التنوين العوض عند حذف حرف ، فقد ذكر النحاة ، أنه يكون دائما فى الجموع المعتلة ، التى تأتى على وزن فواعل ، وفى حالتى الرفع والجر ، نحو جوارٍ وسواقٍ .

وقد اختلف النحاة فى المعوض عنه ، « فذهب المبرد والزجاج ، إلى أن هذا التنوين ، عوض حركة الياء ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين[(٣)] »

---

(١) شرح التصريح ١ : ٨٢
والبيت لامرىء القيس ، ديوانه ص ٣١ ط دار المعارف

(٢) لانه يشبه تنوين الصرف لفظا وصورة ، كما قال ابن القواس
(الاشباه والنظائر ١ : ٢٦٣)

(٣) الأشمونى ٣ : ٢٤٥

أما سيبويه والجمهور ، فقد ذهبوا ، إلى أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة ، إما للتخفيف ، أو لالتقاء الساكنين .

ويكون حذفها للتخفيف ، إذا اعتبروا أن الكلمة ممنوعة من التنوين أصلا لصيغة منتهى الجموع ، فأصل كلمة جوارٍ عندهم ، جوارىُ ، بضمة واحدة ، ثم حذفت الضمة ، لأنها ثقيلة على الياء ، فتصير الكلمة جوارى ، ثم حذفت الياء للتخفيف ، وجىء بالتنوين عوضا عنها ، لأنها حرف أصلى لايحذف من غير تعويض .

ويكون حذفها لالتقاء الساكنين ، عند من يعتبرها ، أنها لم تكن ممنوعة من الصرف أول الأمر « وإنما وقع الحذف والتعويض فيها قبيل منعها من الصرف ، فيقال فيها : جوارى (بالتنوين) ثم حذفت الضمة وحدها ، لأنها ثقيلة على الياء (ويقى التنوين الذى تدل الضمة الثانية عليه) ، فالتقى ساكنان ، لايجوز اجتماعهما ، هما الياء والتنوين ، فحذفت الياء أولا ، ثم حذف التنوين بعدها (لسبب أن الكلمة ممنوعة من الصرف ، لصيغة منتهى الجموع) فصارت جوار بكسرة واحدة أى (بغير تنوين) ثم جاء تنوين آخر غير المحذوف ، ليكون عوضا عن الياء ، ويمنع رجوعها عند النطق[1] .

وكلتا الحالتين السابقتين تجرى على جوارٍ وأشباهها من الجموع ، فى حالة الجر أيضا .

وبالنظر إلى ماقاله النحاة ، فى أصل جوارٍ ، وماحذف منها نجد أن فيه تكلفة ، بغير داع ولفا ، وتعقيدا ، وما علينا إذا قلنا : إنه استعمال العرب ليس غير ، فهم يحذفون تلك الياء المنونة ، رفعا وجرا ، إذا وقعت آخر صيغة منتهى الجموع ، من غير أن يفكروا فى قليل أو كثير ، مما ذكره النحاة ، بل من غير أن يعرفوا عنه شيئا .

« ومما يؤيد هذا الرأى ، أن العرب يقولون : أكرمت جوارىَ بظهور الفتحة على الياء ، فلم توصف الفتحة ، فى مثل هذه الحالة بالخفة ، وتفوز بالبقاء ؟

(١) النحو الوافى ١ : ٢٥

ولم توصف فى حالة الجرحين تكون نائبة عن الكسرة بالثقل[١] ، وتحذف ، ثم تحذف الياء .

« فكيف يقع هذا مع أن الحرف فى الحالتين واحد ، وكذلك حركته واحدة وهى الفتحة »[٢] .

ومن أجل ذلك قال بعضهم « كان ينبغى ، أن تثبت الياء فى جوار ، فى حال الجر ، كما تثبت فى حال النصب ، لأن حركته فى الجر الفتح ، فينبغى ألا تحذف »[٣] .

هذا ماذكره النحاة ، فى تنوين العوض عن حرف محذوف .

وإن كنت أميل إلى قول - فريد - لم يقل به إلاّ الأخفش : وهو اعتبار التنوين ، فى جوارٍ ، وأشباهه ، تنوين صرف .

« لأنه لما حذفت (الياء) تخفيفا زالت صيغة مفاعل ، وبقى اللفظ كجناح فانصرف[٤] .

فيكون حينئذ مرفوعا بالضمة الظاهرة ، ومجرورا بالكسرة الظاهرة أيضا لزوال صيغة منتهى الجموع ، لحذف الياء التى قطع النظر عنها . وحينئذ يكون التنوين فيها تنوين تمكين كسلامٍ وكلامٍ .

العوض عن مفرد :

أما التنوين الذى يكون عوضا عن كلمة محذوفة ، فإنه يوجد عند حذف المضاف إليه ، بعد لفظتى كل أو بعض مثال ذلك :

صححت أوراق الطلاب ، فأعطيت كلاً نصيبه : أى كل طالب ، وظهرت

---

(١) يقولون فى هذا ، إنما قدرت الفتحة فى حالة الجر مع خفتها ، لأنها نابت عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل (الأشمونى ٣ : ٢٤٥) ويظهر من هذا القول ، مايسعى إليه النحاة من تلمس لأسباب العلل النحوية ، لتستقيم لهم القاعدة ، دون نظر إلى حقيقة هذه العلل إن كانت مستساغة للعقل ، أولا .

(٢) النحو الوافى ١ : ٢٥

(٣) الأشباه والنظائر ١ : ٢٥٨

(٤) الأشمونى ٣ : ٢٤٥

نتيجة امتحان الطلبة ، فبَعْضٌ ناجح ، وبعضٌ راسب ، أى وبعض الطلبة ناجح ، وبعضهم راسب .

فحذف المضاف إليه من الأمثلة السابقة ، وعوض عنها التنوين .

وهذا القسم من تنوين العوض ، قد أهمله بعض النحاة ، ولم ينص عليه ، نظرا لأنه تنوين تمكين ، لأن هذين اللفظين منصرفان ، والتنوين فى الاسم المنصرف يوجد عند عدم الاضافة .

وإذا صح أن نقول : بأن التنوين فى كل أو بعض للتعويض عن المضاف إليه فلم لانقول بأن التنوين فى « قلمٍ » مثلا لتعويض أيضا ؟ حيث أنه من الممكن أن نقول : قلم على ، بدون تنوين ، فإذا لم توجد الإضافة ، وجد التنوين ، كما فى كل وبعض .

كما أن الاسم الذى ينصرف يجر بالكسرة ، وكل وبعض يجران بالكسرة ، أى أنهما اسمان منصرفان ، ومعلوم أن تنوين الاسم المنصرف للتمكين . فإن كان السبب فى اختصاص (كل وبعض) بهذا الحكم ، كثرة ورودهما منقطعين عن الإضافة .

قلنا أن نقول : إن هناك كثيرا من الظروف ، كقبل وبعد ، ومع ، وكذلك غير وأى ، تقطع عن الإضافة ، ومع ذلك لم يقل أحد من النحاة ، بأن التنوين فيها تنوين عوض [1] .

على أن من النحاة ، من نص على أن التنوين فى كل وبعض ، ليس تنوين عوض فقد قال الزمخشرى : « إنما هو التنوين الذى كان يستحقه الاسم قبل الإضافة ، والإضافة كانت مانعة من إدخال التنوين عليه ، فلما زال المانع ، رجع إلى ما كان عليه من دخول التنوين عليه[2] »

كما أن صاحب التوضيح ، لم يذكره أصلا ، وفسر شارحه ذلك بقوله :

---

(١) اللهم إلا ماذكر فى قبل وبعد على وجه ضعيف (انظر التصريح ٢ : ٥)

(٢) نقلا عن الأشباه والنظائر ١ : ١٣٦

« ولم يذكر هنا العوض عن مفرد ، وهو اللاحق ، لكل ، وبعض ، إذا قطعا عن الإضافة ، لأن التحقيق أن تنوينهما ، تنوين تمكين ، يذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها[١] » .

وعلى ضوء ماسبق يمكن أن نقرر : إن وظيفة التنوين فى كل ، وبعض ، إنما هى للتمكين ، وليست للعوض .

العوض عن جملة :

وأما التنوين الذى يجىء عوضا عن حذف جملة أو أكثر ، فإن ذلك يكثر بعد كلمة « إذ » ، وذلك ، لأنها تلتزم الإضافة إلى الجمل[٢] سواء أكانت اسمية نحو قوله تعالى « واذْكُرُوا إذْ أنْتم قَلِيْلٌ[٣] » أم فعليه نحو « واذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ ، إذْ كُنْتُمْ أعداءً[٤] » .

غير أنه قد تحذف الجملة[٥] المضافة إلى إذ ، اختصارا ، للعلم بها ، وحينئذ يؤتى بالتنوين ليكون عوضا عن الجملة المحذوفة ، ويكون ذلك فى الغالب حين تقع إذ مضافة إليه ، والمضاف اسم زمان ، كيوم ، أوحين ، أو ساعة ، وذلك نحو قوله تعالى « إذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ، وأخْرجَتَ الْأَرْضُ أثقَالَهَا ، وقَالَ الْإنسانُ مَالَهَا ، يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أخْبارَهَا[٦] » .

---

(١) شرح التصريح ١ : ٣٣

(٢) للجمل المضافة إلى إذ شروط : فإن كانت اسمية فيجب أن يكون معناها قد تحقق ، قبل النطق بها ، أو أنه سيتحقق فى المستقبل ، كما أنه من المستقبح ، أو الممنوع ، أن يكون خبر المبتدأ فى هذه الجملة الاسمية جملة ماضوية ، كقولك : حضرت إذ الجو اعتدل . وإن كانت فعلية وجب أن يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى ، أو معنى فقط بأن يكون مضارعا ، يصح أن يوضع مكانه الماضى ، فلا يتغير المعنى نحو قوله تعالى : « وإذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت » (النحو الواف ٣ : ٦٤) .

(٣) الأنفال : ٢٦

(٤) آل عمران : ١٠٣

(٥) وقد يحذف جزء الجملة ــ فقط ــ ، فيظن من لاخبرة له بأنها أضيفت إلى المفرد كقوله :

« والعش منقلب إذ ذاك أفنانا »   والتقدير : إذ ذاك كذلك » (الهمع ١ : ٢٠٥)

(٦) الزلزلة : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤

« فالأصل يومئذ تزلزل الأرض زلزالها ، وتخرج الأرض أثقالها ، ويقول الإنسان مالها ، فحذفت هذه الجمل الثلاث ، وناب منابها التنوين ، فاجتمع ساكنان ، وهما الذال ، والتنوين ، فكسرت الذال ، لالتقاء الساكنين[١] » .

ومن النحاة من يجوز فتح الذال ، تخفيفا ، فيقول يومئذاً ، اعتمادا على أن حركة الفتح ، أخف من حركة الكسر ، وقد صرح بذلك (يس) فى حاشيته[٢] .

اختلاف النحاة فى نوع الكسرة :

أما من قالوا بكسر الذال . فقد اختلفوا فى حقيقة هذه الكسرة :

أ – ذهب الجمهور إلى أنها كسرة بناء ، لاكسرة إعراب ، مع أن إذ فى موضع جر ، بإضافة ماقبلها إليها ، لأن إذ ملازمة للبناء .

ومما يدل على أنها كسرة بناء قول الشاعر :

نهيتك عن طلابك أم عمرو * بعاقبة ، وأنت إذٍ صحيح[٣]

لأن إذ فى هذا البيت ، ليس قبلها شيء يضاف اليها ، فيتوهم أنه مخفوض به .

ب – وذهب الأخفش إلى « أن الكسرة ، كسرة إعراب المضاف إليه ، وأن التنوين للتمكين ، وحمله على ذلك ، أنه جعل بناء إذ ناشئا عن إضافتها إلى الجمل ، فلما زالت من اللفظ صارت معربة . ورد بملازمتها للبناء[٤] وبأنها كسرت ، حيث لاشيء يقتضى الجر[٥] » كما فى البيت السابق .

ورأى الجمهور فى ذلك هو الأوفق ، حيث أن الكسرة التى فى إذ تشبه الكسرة التى فى صه ، ومع ذلك لم يقل أحد بإعرابها .

---

(١) شرح المفصل ٩ : ٣١

(٢) حاشية يس على التصريح ٢ : ٣٩

(٣) البيت لأبى ذؤيب الهذلى : ديوان الهذليين القسم الأول ص ٦٨ ط دار الكتب .

(٤) والأصل استصحابه حتى يقوم دليل على إعرابها

(٥) حاشية يس ٢ : ٣٩

ومن المادة السابقة : يتبين أن التنوين ، لايكون عوضا عن جملة أو أكثر إلا بعد إذ فقط[1] ، وهذا ما عليه أكثر النحاة .

وقد ذهب المبرد إلى أن كسرة أوان فى قول الشاعر :

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ فأجبنا أن لات حين بقاء[2]

« ليست إعرابا ، ولا علما للجر ، والتنوين الذى بعده ، ليس الذى يتبع حركات الإعراب ، وإنما تقديره عنده ، أن أوان بمنزلة إذ ، فى أن حقه أن يكون مضافا إلى الجملة نحو قولك : جئتك أوان قام زيد ، فلما حذف المضاف إليه من أوان ، عوض منه تنوينا[3] » وكسرت النون لالتقاء الساكنين كما كسرت ذال إذ .

ولعل الذى حمل المبرد ، على هذا القول ، أنه رأى أوان مكسورة ، وليس قبلها عامل ، يوجب جرها ، فتخيله كذلك .

وهذا رأى ضعيف « لأن أوان من أسماء الزمان ، تضاف تارة إلى الجملة ، وتارة إلى المفرد ، قال الشاعر :

هذا أوان الشد فاشتدى زيم[4]

فأضافه إلى المفرد ، وذلك كثير .

« والذى عليه الجماعة ، أنه مخفوض ، والكسرة فيه إعراب ، والتنوين تنوين تمكين ، والخافض لات ، وهى لغة قليلة لقوم من العرب ، يخفضون بها ، وقد قرأ عيسى ابن عمرو « **وَلَاتِ حينِ مَنَاص** » بجرحين[5] » .

---

(١) بعض النحويين ، ألحقوا « إذاً الشرطية ، بإذ فى مجيء تنوين العوض منها بعد حذف جملتها المضافة إليها وذلك نحو قوله تعالى « ولئن أطعتم بشرا مثلكم إنكم إذا لخاسرون » أى إذا أطعتم إنكم لخاسرون »
(انظر حاشية الصبان ٢ : ٢٠٥)

(٢) البيت لأبى زيد المنذر بن حرملة ، مات على دين النصرانية ، وقد أدرك الإسلام . (العينى ١ : ٢٥٦) .

(٣) شرح المفصل ٩ : ٣٢

(٤) قائله : رويشد بن رميض العنبرى (حواشى البيان والتبين : ٢ : ٣٠٨ تحقيق هارون ط . ثانية)

(٥) ص : آية ٣
شرح المفصل ٩ : ٣٢

ولذا يسلم رأى الجمهور القائل : بأن تنوين العوض ، لايكون إلا بعد إذ فقط .

وعلى ضوء ما ذكرناه من آراء النحاة ، وأقوالهم فى تنوين العوض ، نقول إن هذه الوظيفة للتنوين ، لانراها تتحقق ، إلا بعد إذ حين تحذف الجملة المضافة إليها .

أما التنوين فى كل ، وبعض ، وجوار وأشباهها ، فهو تنوين تمكين ، كما تقدم[1] .

وظيفة خاصة بالشعر :

من وظائف التنوين ، وظيفة خاصة بالشعر : وهى أن يؤتى بالتنوين للمحافظة على الوزن الشعرى[2] .

وذلك أن للشعر العربى ، نظاما موسيقيا ، يتجلى فى أوزانه وقوافيه ، ويتحتم على الشاعر ، مراعاته والمحافظة عليه .

ولذلك ، قد يضطر الشاعر لأجل المحافظة على الوزن أن يخالف بعض القواعد النحوية ، كتنوين بعض الكلمات ، التى لاتستحق التنوين عند النحاة ، كالاسم الممنوع من الصرف ، والمنادى المبنى على الضم ، فالأول كقول الشاعر :

لا لا أبوح بحب بثنة إنها ... أخذت على مواثقاً وعهودا[3]

فقد لجأ الشاعر إلى تنوين كلمة (مواثق) مع أنها ممنوعة من الصرف ، لأنها على صيغة منتهى الجموع ، وذلك لكى يحافظ على وزن هذا البيت وموسيقاه .

فهذا البيت من البحر الكامل ، وتقطيعه هكذا :

لا لا أبو حبببث تتننها ... أخذ تعلى مواثقن وعهودا

متفاعلن متفاعلن متفاعلن ... متفاعلن متفاعلن متفاعل[4]

---

(١) انظر ص : ٩٩ ومابعدها

(٢) هذا ما أسماه النحاه بتنوين الضرورة .

(٣) البيت من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذرى (العينى : ٣ : ٨٤)

(٤) البحر الكامل أجزاؤه : متفاعلن ست مرات (بتحريك الثانى) وقد حصل فى هذا البيت الإضمار فى التفعيلة الأولى ، والقطع فى التفعيلة الأخيرة .

ويلاحظ أن التنوين ، قابل النون الساكنة فى التفعيلة الثانية من عجز البيت ولولا وجوده ، لانكسرت هذه التفعيلة ، وبالتالى انكسر وزن البيت .

وأما تنوين المنادى ، المبنى على الضم ، فكقول الشاعر :

سلام الله يامطـــــرٌ عليها ولیس علیك یامطرُ السلام

وقد اضطر الشاعر إلى تنوين كلمة « يامطر » الأولى وهى منادى علم مفرد حقه البناء على الضم ، وعدم التنوين ، ليسلم له وزن البيت .

فهو من البحر الوافر ، وتقطيعه هكذا :

سلاملـلا هيـــا مطــرن عليها وليسعلى كيامطــرس سلامــو

مفاعلتن مفاعلتـــن مفاعـــل مفاعلتن مفاعلتن مفاعـــل[1]

والتنوين فى مطر (الأولى) قد قابل النون الساكنة ، فى التفعيلة الثانية من صدر البيت ، ولولاه أيضا ، لما حافظ البيت على وزن تفعيلاته وموسيقاه .

ومن هذا يتضح ، أن التنوين ، فى هذين البيتين — وما شابههما — جاء على خلاف القياس ، وذلك للمحافظة على الوزن الشعرى .

تنوين المناسبة :

وهناك وظيفة أخرى للتنوين ، قريبة من الوظيفة السابقة ، إلا أنها خاصة بما ورد بعض قراءات القرآن الكريم ، مخالفاً للقواعد التى وضعها النحاة .

فمن القراء[2] من قرأ قول الله تعالى : « إنا اعتدنا للكافرين سلاسلاً ، وأغلالا وسعيرا[3] فنون سلاسلا ، مع أنها ممنوعة من الصرف ، لأنها على صيغة منتهى الجموع .

---

(١) البحر الوافر أجزاؤه : مفاعلتن ست مرات (بتحريك اللام)

وقد حصل فى هذا البيت العصب فى التفعيلة الأولى ، والقطف فى كل من العروض والضرب .

(٢) قرأ بها نافع ، والكسائى ، وعاصم : وابن عامر (الجامع لأحكام القرآن الكريم : القرطبى ١٩ : ٣٢١)

(٣) الدهر : ٤

ومنهم من قرأ قوله تعالى « **وَيُطافُ عَلَيْهِم بآنية مِنْ فضةٍ وأكْوابٍ كانَتْ قواريراً ، قواريراً من فضة قدروها تقديرا**[١] » فنون قواريرا الأولى والثانية[٢] ، مع أنهما لاتستحقان التنوين ، لأنهما على صيغة منتهى الجموع أيضا .

ومن القراء من[٣] قرأ أيضا قوله تعالى : وقالوا : **لاتَذَرُنَّ آلهتكم ، ولا تذرن ودًا ولا سواعاً ، ولا يغوثاً ، ونسراً**[٤] فقد نون يغوث ، ويعوق مع أنهما ممنوعتان من الصرف إما للعلمية والعجمة ، أو العلمية ووزن الفعل ، على اختلاف فى أصلهما ، هل هما عربيان أم أعجميان ؟

وبالنظر إلى القراءات ، نجد أن من قال بها ، قد راعى التناسب بين الكلمات حتى يحسن وقعها على السمع[٥] .

فكلمة « سلاسل » تليها كلمتان منونتان ، فلذلك حسن تنوينها مراعاة لهما كما نونت كلمة « قوارير » الأولى ، لأنها رأس آلاية ، ورؤس الآى التى قبلها ، والتى بعدها ، منونة جميعا .

ونونت قوارير الثانية ، لجوارها للأولى .

كما أن الكلمتين (يغوث ، ويعوق) وجدتا بين كلام منون ، فقبلها ، ودا ، وسواعا ، وبعدهما نسرا ، فلأجل ذلك ، حسن تنوينهما للمناسبة .

ومما ذكرناه فى هذا الموضوع نعلم : أن وظيفة التناسب للتنوين لم ترد إلا فى القرآن الكريم ، بل فى بعض كلمات قليلة منه قرأ به فيها بعض القراء .

ولذا تعتبر وظيفة خاصة .

---

(١) الدهر : ١٥ ، ١٦

(٢) نون نافع ، والكسائى ، وابن عاصم الأولى والثانية ، أما ابن كثير فلم ينون إلا الأولى فقط (الجامع لأحكام القرآن ١٩ : ٢٢١)

(٣) هذه قراءة الأعمش فقط (الكشاف ٣ : ٢٢٠)

(٤) نوح : ٢٣

(٥) ولذلك كان الشعر أوقع أثرا على السمع من النثر لوزنه وموسيقاه ، كما أن السجع فى النثر محبب إلى النفس .

أنواع التنوين بحسب الوظائف :

وفى ضوء ماقدمت من وظائف التنوين نجد أن أنواع التنوين خمسة فقط : وهى تنوين التنكير ، والتمكين ، والعوض ، والمناسبة ، والمحافظة على الوزن الشعرى وذلك لأن الاسم المنون ، إما أن يكون مبنيا ، أو معربا .

١) فإن كان الاسم المنون مبنيا ، فتنوينه حينئذ تنوين تنكير : وبه يظهر الفرق بين المعرفة والنكرة.

وإن كان الاسم المنون معربا : فإما أن يكون غير ممنوع من الصرف ، أو ممنوعا منه .

٢) فالأول هو تنوين التمكين : كتنوين محمدٍ فى قولك زرت محمداً ، وبه يعرف تمكن الاسم فى باب الاسمية .

وإن كان الاسم المعرب منونا على خلاف القياس ، بمعنى أنه ممنوع من الصرف فى الأصل .

فإما أن يكون فى النثر أو الشعر .

٣) فإن كان فى النثر فهو تنوين التناسب : ولا يكون ذلك إلا فى بعض قراءات القرآن الكريم .

٤) وإن كان ذلك فى الشعر فهو التنوين ، الذى يؤتى به ، لسلامة الوزن الشعرى .

ومن هذا النوع أيضا ، التنوين الذى يؤتى به فى المنادى ، حين يكون علما مفردا .

٥) وتنوين العوض : وهو الذى يؤتى به ليكون عوضا عن حذف المضاف إليه ، حين يكون جملة ، ويكون ذلك فى نحو حينئذٍ ، ويومئذٍ وما شابههما .

رفضنا لأنواع التنوين الأخرى :

أما ماذكره النحاة ، من أنواع التنوين الأخرى ، فغير مسلم بها ، وذلك لأن ما أسموه : تنوين الحكاية ، فغير موجود فى اللغة العربية ، فهو افتراض من النحاة ، غير مطابق للواقع ، فلم نسمع أن سمى رجل « بعاقلة لبيبة » أو ماشابهها ، كما يفترضون .

وعلى تسليمنا معهم بوجود مثل هذه التسمية ، فإن التنوين الموجود حينئذ هو تنوين الصرف ، لأن اللفظ محكى بتمامه ، والتنوين قبل الحكاية هو تنوين التمكين .

أما التنوين الشاذ ، الذى سمع فى كلمة « هؤلاء » فقط ، فلا يصح أن يسمى تنوينا ، لأنه كما قال ابن مالك « غير مناسب لواحد من أقسام التنوين[١] . والجيد أن صاحب هذه اللغة ، زاد نونا ، بعد هذه الهمزة ، كنون ضيفن[٢] .

وأما تنوينا الترنم ، والغالى ، فلا يصح أن يدخلا تحت أنواع التنوين ، وسيأتى الكلام عليهما مفصلا .

ومن هذا يظهر أن أنواع التنوين خمسة فقط ، لا عشرة كما ذكر أكثر النحاة .

(١) ولايصح أن يكون التنوين فى كلمة واحدة قسيما للأنواع الأخرى من التنوين .

(٢) همع الهوامع ١ : ٧٥

الفصل الثانى

نونات على صورة التنوين ، وتؤدى وظائف أخرى – نونات تنوب عن التنوين

هناك نونات ساكنة تلحق آخر الكلمات ، لتؤدى وظائف أخرى غير وظائف التنوين المتقدمة ، ومن هذه الوظائف :

أ ـ وظيفة الترنم للنون الساكنة :

[illegible] لأنواع التنوين عند النحاة ، فى الباب السابق ، وجدنا أن نوعين من أنواعه ، هما تنوينا الترنم ، والغالى يدخلان فى القوافى الشعرية ، بقصد التطريب والتغنى ، ووجدنا كذلك أن النحاة يفرقون بين هذين النوعين : بأن الأول يلحق القوافى التى آخرها حرف مد ، وهى المسماة بالقوافى المطلقة ، وأنه يكون مكملا الوزن فى البيت .

أما الثانى ، فإنه يلحق القوافى ، التى يكون آخرها حرفا صحيحا ، وهى المسماة بالقوافى المقيدة ، كما أنه يكون زيادة على وزن البيت .

وعندى أن هذين النوعين ، ليسا من أنواع التنوين ، وإنما هما نون ساكنة ، تلحق القوافى الشعرية ، بقصد التطريب ، والتغنى ، سواء فى ذلك القوافى المقيدة ، أو المطلقة ، ويمكن أن تسمى بنون الإنشاد والترنم .

فعلى ذلك ، يدخل ما أسماه النحويون بالتنوين الغالى مع الترنم ، فيما ذكرنا[1] فلافرق – عند دخول نون الإنشاد – بين القوافى الساكنة أو المتحركة .

والذى يقوى عندى هذا الرأى ، أنها تفترق عن التنوين فى الأمور الاتية :

١) ذكرت جميع الكتب النحوية – المطولة منها ، وغير المطولة – أن التنوين يعد من العلامات الأصلية للأسماء ، فعلى ذلك ، لايصح أن يطلق على هذه النون

---

(١) قال بذلك أيضا بعض النحويين ، فجعلهما نوعا واحدا من أنواع التنوين هو الترنم . (انظر شرح المفصل ٩ : ٣٣)

الساكنة ، أنها من أنواع التنوين ، لأنها تدخل على الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، كما تقدم أمثلته ، فهى غير مختصة بدخولها على الأسماء . كما أنه لايمكن عتبارها تنوينا عند دخولها على الأسماء ، وغير تنوين عند دخولها على الأفعال ، والحروف ، لأن الحقيقة واحدة لا تتجزأ .

٢) أن التنوين لايجامع الألف واللام ، بخلاف هذه النون ، فأنها تجامعهما ، كما فى قول الشاعر :

أقلى اللوم عاذل والعتابن وقولى إن أصبت لقد أصابن

وقوله :

وقاتم الأعماق خاوى المخترقن مشتبه الأعلام لماع الخفقن

فدل ذلك على أن هذه النون ، لا تعد من جنس التنوين .

٣) أن التنوين ، لايلحق الضمائر مطلقا ، بخلاف هذه النون فإنها تلحقها كقول الشاعر :

يا أبتا علك أو عساكن[١]

٤) أن التنوين ، لايكتب مطلقا بالنون ، كما تقدم ، أما هذه ، فإنها تكتب نونا ساكنة ، كنون التوكيد الخفيفة ، ولذا قال ابن الحاجب « إن الأولى ، أن تكون الحركة[٢] قبله فتحة ، كما فى نحو اضربَنْ[٣] .

٥) فضلا عن ذلك أنه لم يقل من العرب بهذا النوع — من التنوين — إلا بعض من تميم .

أما البعض الآخر منهم « فأنه أجرى القوافى مجراها ، لو كانت فى الكلام ، ولم تكن قوافى شعر ، جعلوه كالكلام ، حيث لم يترنموا ، وتركوا

---

(١) استشهد به سيبويه ، ولم ينسبه لقائل معين : الكتاب ٢ : ٢٩٩

(٢) يقصد قبل تنوين الترنم .

(٣) حاشية يس ١ : ٣٦

المدَّة ، فقد سمعناهم يقولون لجرير :

أقلى اللوم عاذل والعتابْ[١]

بسكون الباء .

كما أن أهل الحجاز يدعون القوافى ، على حالها من الترنم ، ليفرقوا بينه وبين الكلام الذى لم يوضع للغناء[٢] . وعلى ذلك فهم يقولون :

أقلى اللـــوم عاذل والعتابـــا وقولى إن أصبت لقد أصابـــا

فلا يبدلون من هذه المدة تنوينا .

أما الأنواع الأخرى من التنوين ، فقد جرت بها ألسنة العرب جميعا ، حيث لم يرد فيها تخصيص ، كما ورد فى هذا النوع .

فمن هذه الأمور ، يظهر الفرق ، بين التنوين وبين هذه النون الساكنة ، التى يتغنى بها فى القوافى الشعرية ، والتى أطلقنا عليها « نون الإنشاد والترنم » ، والتى لايصح أن يطلق عليها اسم التنوين .

على أن من النحاة من قال بهذا الرأى ، فقد قال أبو حيان « وظاهر قول الشلوبين ، فى الذى يسمونه تنوين الترنم ، أنه ليس بتنوين ، إنما هو نون بدل من الهمزة [٣] ، لا تنوين ترنم[٤] .

ويتضح مما ذهبت إليه : إن النون الساكنة ، يحصل بها الترنم ، لأنها حرف أغن لا كما قال بعض النحويين – عند بيان معنى تنوين الترنم – أن معناه قطع الترنم ، على حذف المضاف .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب : القسم الثانى : ٢٤٤

(٢) انظر الكتاب ٢ : ٢٩٩

(٣) يقصد ألف المد .

(٤) ارتشاف الضرب : ٢٦٩ .

ب ــ وظيفة التوكيد للنون الساكنة :

عند كلامنا على وظيفة « الترنم » للنون الساكنة ، وجدنا أنها خاصة بالقواف الشعرية ، وأنها تأتى فى الأسماء ، والأفعال ، والحروف .

وهناك وظيفة ثانية للنون الساكنة ، إلا أنها خاصة ، بالأفعال ، بل بنوعين منها فقط ، وهما المضارع والأمر .

وذلك لأن هذين الفعلين ، قد تزاد نون ساكنة ، فى آخرهما لتفيد تأكيدهما ، وهى المسماة بنون التوكيد الخفيفة[١] .

وهذه النون لاتدخل إلا على الأفعال المستقبلة خاصة ، وتؤثر فيها تأثيرا فى اللفظ ، وآخر فى المعنى ، فتأثير اللفظ ، إخراج الفعل إلى البناء ، بعد أن كان معربا . وذلك فى الفعل المضارع .

وتأثير المعنى ، إخلاص الفعل للاستقبال ، بعد أن كان يصلح له ، وللحال .

أوجه الشبه بين هذه النون ، وبين التنوين :

تشبه النون الخفيفة التنوين فى الأمور الآتية :

١) أنها تكون آخر الفعل ، كما أن التنوين يكون آخر الاسم فموضعهما من الكلمة واحد .

٢) أنها حرف ساكن زائد جاء لمعنى ، كما أن التنوين كذلك .

٣) النون علامة لتوكيد الأفعال ، والتنوين علامة المتمكن[٢] فى الاسماء .

٤) حكمهما فى الوقف واحد ، وبيان ذلك :

إن النون الخفيفة ، إذا وقفت عليها ، وكان قبلها فتحة ، قلبت ألفا

---

(١) يؤكد المضارع والأمر بنونين إحداهما الخفيفة ــ وهى محل الكلام الآن والثانية الثقيلة ، ولا صلة لنا بها ، حيث إنها تكون مشددة ، وليست ساكنة كالتنوين .

(٢) قد يكون فى توكيد الفعل تمكن له فى باب الفاعلية ، وقد أشار إلى ذلك ابن يعيش حيث قال : « إن امر هذه النون الخفيفة فى الفعل ، كالتنوين فى الاسم ، لأن مجراهما واحد ، لأن النون تمكن الفعل ، كتمكين التنوين الاسم . (شرح المفصل ٩ : ٤٣)

وذلك كقول الاعشى ميمون :

وإيـاك والميتـات لاتقـربنها ولا تعهد الشيطان والله فاعبدا[١]

فالأصل فيها ، فاعبدَنْ مؤكدا بالنون الخفيفة ، فأبدلت فى الوقف ألفا بعد فتحة ، كما أن تنوين المنصوب يبدل فى الوقف ألفا نحو رأيت زيدا » وقياس من قال : رأيت زيدْ بحذف الألف على لغة ربيعة أن يقول فى الوقف على اضربَنْ ، اضربْ) بالسكون .

« وإنْ وقفت على النون الخفيفة بعد ضمة أو كسرة حذفت ، ويجب حينئذ أن يرد ماحذف فى الوصل من واوا أو ياء لأجلها ، فتقول : اضربُن ياقومِ واضربِن ياهند بضم الباء فى الأول ، وكسرها فى الثانى ، والأصل اضربونْ واضربينْ بسكون النون فيهما ، فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين ، فإذا وقفت ، حذفت النون لشبهها بالتنوين الواقع بعد ضمة أو كسرة نحو جاء زيدٌ ، ومررت بزيدٍ ، ثم ترجع الواو ، والياء ، لزوال التقاء الساكنين بحذف النون ، فتقول : اضربوا ، واضربى[٢] .

٥) أنها تكتب ألفا إذا كان ماقبلها مفتوحا ، كما أن التنوين يكتب كذلك فى حالة النصب ، مراعاة للوقف فيهما – كما تقدم –

إلا أنه قد اختلف فى كتابة النون الخفيفة بالألف ، على مذهبين :

أ – المذهب البصرى : وعليه رسم المصحف ، يرى كتابة نون التوكيد الخفيفة بعد الفتحة ألفا نحو قوله تعالى : **لنسفعاً بالناصية**[٣] « **وليكوناً من الصاغرين**[٤] » « إلا إذا التبس نهى الواحد أو أمره ، بنهى الاثنين ، أو أمرهما كتبت نونا[٥] » .

---

(١) من شواهد العينى ٣ : ٢٢٦

(٢) شرح التصريح ٢ : ٢٠٨

(٣) العلق : ١٥

(٤) يوسف : ٣٢

(٥) وذلك نحو اضربن زيدا ، ولا تضربن زيدا ، لأنها لو كتبت حينئذ بالألف لالتبس الفعل بأمر الاثنين ونهيهما .

ب ـــ المذهب الكوفى : كتابتها فى غير المصحف بالنون ، لأن بعض العرب وقف بالنون مطلقا ، وقيل لحملها على اضربن بضم الباء أو كسرها[١] .

والمذهب البصرى هو الأولى بالاتباع ، لشيوعه ، ولوروده فى رسم المصحف الشريف .

ومن هنا يتضح أوجه الشبه بين ، نون التوكيد الخفيفة ، وبين التنوين وأنها جاءت على صورته ، ولكنها تؤدى وظيفة خاصة بها غير وظائفه .

وجه الخلاف بين النون والتنوين :

وتفترق النون الخفيفة عن التنوين فيما يأتى :

١) أن النون مختصة بالأفعال ، أما التنوين فهو مختص بالأسماء .

٢) أن النون تكتب غالبا بلفظها ، حتى ولو كان ماقبلها مفتوحا على المذهب الكوفى – كما تقدم – أما التنوين فلا يكتب بلفظه ، إلا عند العروضيين .

٣) أن التنوين يحرك بالكسر عند ملاقاته ساكنا ، وأما النون ، فإنها تحذف ، وبيان ذلك :

أن التنوين فى نحو قولك « مكتوباً اقرأ » يحرك بالكسر لملاقاته الساكن بعده – كما سبق ذكره – وأما النون الخفيفة « فإنها تحذف قبل الساكن[٢] كقول الشاعر :

لاتهينَ الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه[٣]

فحذف نون التوكيد الخفيفة ، لالتقاء الساكنين ، وأبقى الفتحة دليلا عليها[٤] .

وقد ذكر النحاة لذلك أسباب ، فقال الأنبارى « وإنما وجب حذف النون الخفيفة ها هنا بخلاف التنوين ، لأن نون التوكيد تدخل على الفعل والتنوين يدخل على

---

(١) كتاب الإملاء : ١٤٤

(٢) هناك رأى يقول : بعدم الحذف ، وتحريكها بالكسر ـــ كالتنوين ـــ وقد استحسنت هذا الرأى لأسباب ستأتى بعد ذلك .

(٣) قاله الأضبط بن قريع (شواهد العينى ٣ : ٢٢٥)

(٤) شرح التصريح ٢ : ٢٠٨

الاسم ، والاسم أصل للفعل ، والفعل فرع عليه فجعل مايدخل على الاسم الذى هو الأصل ، أقوى مما يدخل على الفعل الذى هو الفرع ، فلهذا المعنى حذفت النون لالتقاء الساكنين[١] »

ويرى ابن النحاس [٢] سببا آخر لهذا الحذف ، فيقول « إنما حذفت النون الخفيفة حَطًّا لها عن درجة التنوين حيث كان التنوين يحرك لالتقاء الساكنين ، غالبا ، لأن الأفعال أضعف من الأسماء ، فما يدخلها أضعف مما يدخل الأسماء ، مع أن نون التوكيد ليست ملازمة للفعل إلا مع المستقبل فى القسم ، والتنوين لازم لكل اسم منصرف ، عرى عن الألف واللام ، والإضافة ، فلما انحطت النون عن التنوين ، وانحط ما تلحقه عما يلحقه التنوين ، ألزموها الحذف عند التقاء الساكنين[٣] » .

هذه هى العلل التى ذكرها النحاة ، فى حذف نون التوكيد الخفيفة عندما يلاقيها ساكن .

ولعل الأحسن أن يقال فى ذلك : هكذا نطق العرب الأوائل ، فيحسن القياس عليه ، بدلا من محاولة التماس العلل التى تتفرع عنها المناقشة والجدل ، دون فائدة .

على أن من النحاة من يرى تحريكها بالكسر حينئذ وحجته « أن الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ، هو الكسر ، وأن الكسر هنا مسموع فى بعض أمثلة قليلة ، لكنها على قلتها مسايرة للأصل العام السالف[٤] » .

وقد قال شارح المفصل « لايعدل عن هذا الأصل إلا بعلة [٥] »

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف : ٢٧٦

(٢) هو محمد بن ابراهيم بن محمد بهاء الدين الحلبى ـــ شيخ العربية بالديار المصرية فى عهده ، ولد فى حلب عام ٦٢٧ هـ ، وسكن القاهرة ، وتوفى بها عام ٦٩٨ هـ . له مصنفات منها . التعليقة ، وإملاء على كتاب المقرب لابن عصفور ـــ(الأعلام ٦ : ١٨٧)

(٣) نقلا عن الأشباه والنظائر ٢ : ٢١٨

(٤) النحو الوافى ٤ : ١٤٠

(٥) شرح المفصل : ٣ : ٨٢

ولم يذكر لنا ولا غيره من النحاة من المتمسكين بحذف النون الخفيفة تعليلا مقبولا لحذفها عندما يليها ساكن .

وما تقدم يجعلها نميل إلى الأخذ بهذا الرأى القائل بتحريكها بدلا من حذفها لبعده عن شائبة اللبس ، والغموض ، بل إن حذف النون قد يؤدى إلى لبس محقق ، وذلك فى الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف ، إذا أريد توكيده فى مثل : لاتخشين الأذى فى سبيل الحق ، لوحذفت النون لالتقاء الساكنين وأبقيت الفتحة ، لكان الكلام لاتخشى الأذى ، وترك الياء من غير قلبها ألفا - مع أنها متحركة ، ومتطرفة ، وقبلها فتحة - غير موافق للضوابط العربية ، وقلبها ألفا عملا بتلك الضوابط يؤدى إلى أن نقول : لاتخشا الأذى ، وتقع فى محظور هو تلاقى الساكنين والتخلص منه بحذف ألف الفعل ، يوقع فى لبس ، لادليل معه على أن الفعل مؤكد ، وعدم التخلص منه يؤدى إلى لبس كذلك . هو اعتبار لا نافية وليست ناهية .

أما عند تحريكها بالكسر - كالتنوين - فلن يوجد مثل هذه المآخذ ، ولهذا كان استحساننا لهذا الرأى .

نونات تنوب عن التنوين :

من المعلوم أن المثنى وجمع المذكر السالم ، يعربان بالحروف ، الأول منهما يرفع بالألف ، والثانى يرفع بالواو ، وينصبان ويجران بالياء[١] .

وتلحق علامة الإعراب فيهما دائما نون .

وقد اختلف النحاة فى سبب زيادة هذه النون ، فذكروا أسبابا عدة :

أولها : أنها لحقت لدفع توهم الإضافة فى نحو : جاءنى خليلان موسى وعيسى ، ومررت ببنين كرام ، ودفع توهم الإفراد فى نحو : جاءنى هذان ، ومررت بالمهتدين[٢] .

---

(١) هذه أشهر الآراء فى إعرابهما ، وهناك آراء اخرى ذكرها الصبان فى حاشيته ١ : ١٤٤ ومابعدها .

(٢) الأشمونى ١ : ٩١

ثانيها : « أنها عوض عن حركة المفرد ، ونسبه أبوحيان للزجاج .
ورده ابن مالك ، بأن الحروف نائبة عنها ، فلا حاجة إلى التعويض بالنون .

ثالثها : أنها عوض من تنوين المفرد ، وعليه ابن كيسان . ووجهه بأن الحركة عوض منها الحرف ، ولم يعوض من التنوين شيء ، فكانت النون عوضا عنه ، ولذلك حذفت فى الاضافة ، كما يحذف التنوين ، ورد بثبوتها مع الألف واللام ، وفيما لا تنوين فيه نحو : يازيدان ، ولا رجلين فيها . وغير المنصرف إذا ثنى ، وبأن التنوين إذا دخل ، ليفرق بين الاسم الباقى على أصالته وبين المشابه للفعل ، ولا حاجة إليه هنا ، لأن التثنية والجمع ، أبعاد عن الفعل ، فلم يحتج إلى فارق .

وإنما حذفت فى الإضافة ، لأنها زيادة والمضاف إليه زيادة فى المضاف فكرهوا زيادتين فى آخر الاسم[1] .

رابعا : أنها عوض من الحركة والتنوين معا اللذين كانا فى الواحد ، وذلك أن الاسم بحكم الاسمية والتمكن ، تلزمه حركة وتنوين ، الحركة دليل كونه فاعلا أو مفعولا ونحوهما من المعانى ، والتنوين دليل كونه منصرفا متمكنا ، وأنت إذا ثنيته بضم غيره إليه ، وامتنع من الحركة والتنوين ، ولم تزل التثنية ، وماكان له بحق الاسمية والتمكن ، فعوض النون من الحركة والتنوين .
ورد بما سبق فى المذهبين قبله ، وبثبوتها فى الوقف ، والحركة والتنوين ، لا يثبتان فى الوقف[2] » .

خامسها: ذهب بعض كوفيين ، إلى أنها تزاد للفرق بين التثنية والواحد المنصوب فى نحو قولك : رأيت زيدا[3] .

سادسها: « أنها التنوين نفسه ، لأن الأصل بعد تحقق العلامة للتثنية والجمع أن ينقل

---

(١) همع الهوامع ١ : ٤٨
(٢) أسرار العربية : ٢٤
(٣) لأنك إذا قلت زيدا تقصد المثنى بدون النون ، لا لتبس حينئذ بالمفرد المنصوب فى حالة الوقف .

إليه الحركة والتنوين ، فامتنعت الحركة للإعلال ، ولم يمتنع التنوين ، ولكنه لزم تحريكه ، لأجل التقاء الساكنين ، فثبت نونا .

قال : ولا يرد أنه لاتنوين فى تثنية ما لا ينصرف ، والمبنى ، لأنا نقول لما ثنى زال مشبه الفعل والحرف ، فرجعا إلى الأصل فعاد التنوين[1] .

ويؤخذ على هذا الرأى : كتابة التنوين حينئذ نونا ، مع أنه لم يقل أحد من النحاة بذلك ، بل إن فى تعريفه قيدا يحتم منع ذلك .

كما يؤخذ عليه أيضا : اجتماع الألف واللام مع التنوين فى نحو : حضر الرجلان مع أنه يمتنع ذلك أيضا .

سابعها: أنها تختلف باختلاف المفرد :

١) فحالا تكون فيها عوضا من الحركة والتنوين جميعا .
٢) وحالات تكون فيها عوضا من الحركة وحدها .
٣) وحالا تكون فيها عوضا من التنوين وحده .

وصاحب هذا الرأى ابن جنى حيث قال عند الكلام فى النون التى هى عوض عن الحركة والتنوين معا أنها تكون .

« فى كل موضع لا يكون الاسم المتمكن فيه مضافا ، ولا معرفا بلام – المعرفة وذلك ، نحو : رجلان وفرسان ، ألا ترى أنك إذا أردت الواحد على هذا الحد ، وجدت فيه الحركة والتنوين جميعا ؟ رجل ، وفرس ، فالنون فى رجلان إنما هى عوض مما يجب فى ألف رجلان التى هى حرف الإعراب بمنزلة لام رجل ، فكما أن لام وسين فرس ونحوهما مما ليس مضافا ، ولا معرفا باللام ، يلزم أن يمنعهما الحركة والتنوين ، فكذلك كان يجب فى حرف التثنية .

« وأما الموضع الذى يكون فيه نون التثنية عوضا من الحركة وحدها فمع لام المعرفة ، وذلك نحو : الرجلان ، والفرسان ألا ترى أنها تثبت مع لام المعرفة ، كما تثبت

---

(١) همع الهوامع : ١ : ٤٨

معها الحركة نحو : الرجل ، والفرس ؟ وكذلك النداء ، كقولك : يارجلان ، وياغلامان ، ألاَ ترى أن الواحد من نحو هذا لا تنوين فيه ، إنما هو ياغلام ، ويارجل ، فالنون فيهما بدل من الحركة وحدها ؟

« اما الموضع الذى تكون فيه نون التثنية عوضا من التنوين ، وحده ، فمع الإضافة وذلك نحو قولك : قام غلاما زيد ، ومررت بصاحبى عمرو ، ألا تراك حذفتها ، كما تحذف التنوين للإضافة ؟

ولو كانت هنا عوضا من الحركة وحدها ، لتثبت ، فتقول : هذان غلامان زيد ، كما تقول : هذا غلام زيد[١] .

هذه هى جملة الآراء التى ذكرها النحاة فى نون المثنى والجمع ، وكونها نائبة عن التنوين ، أو عن الحركة ، أو نائبة عنهما معا .

ومن هذه الآراء يتبين مدى حرص النحاة على التعليل لقواعدهم النحوية ، واضطرارهم إلى الإتيان بعلل نظرية جدلية ، لاتتفق هى وطبيعة العرب الأوائل .

ولو أنهم فسروا قواعدهم ، على أنها مانطقت به العرب ، على سجيتها وطباعها لأراحونا ، وأراحوا أنفسهم من هذه العلل ، ولعرفنا حينئذ أن العرب ، التزموا نونا ، تأتى بعد حروف الإعراب فى التثنية والجمع ، دون تفسير لهذه النون ، اللهم إلا تطقهم بها .

كسر نون المثنى وفتح نون الجمع :

وهذه النون تكون مكسورة مع المثنى ، ومفتوحة عند الجمع ، وذلك للفرق بينهما ، حتى لايلتبس « جمع المقصور فى حالة الجر والنصب بتثنية الصحيح ، ألا ترى أنك تقول فى جمع مصطفى رأيت مصطفينَ ومررت بمصطفينَ ، قال الله تعالى « **وإنهم عندنا لمن المصطفينَ الأخيار** [٢] » .

---

(١) سر صناعة الإعراب : ٢٣٧ ومابعدها .

(٢) ص : آية ٤٧

فلفظ مصطفين ، كلفظ زيدين ، فلو لم يكسروا نون التثنية ، ويفتحوا نون الجمع ، لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية[١] » .

وذكر ابن يعيش سببا آخر لذلك فقال « إنما كسرت نون التثنية ، وفتحت نون الجمع ، لأن التثنية أخف من الجمع ، والكسرة أثقل من الفتحة ، فخص الأخف بالأثقل ، والأثقل بالأخف للتعادل[٢] .

وكسر نون المثنى هى اللغة المشهورة ، ومن العرب من « يفتح نون التثنية فى حال الجر والنصب ، ويجرى الياء ، وإن كانت غير لازمة ، مجرى الياء اللازمة ، فى نحو أين وكيف ، فيقول : مررت بالزيدَيْنَ ، وضربت الزيدَيْنَ ، حكى ذلك البغداديون ، وأنشدوا لحميد بن ثور :

على احوذَينَ استقلت عَشيّة فَمَا هى إلاّ لَمحَةٌ فتغيب[٣]

ومن الفتح مع الألف ما أنشده أبو زيد فى نوادره :

أعْرِفُ منها الجيدَ والعينانَا[٤] ومنخرَيـنِ أشبهـا ظِبيانَـا[٥]

« وحكى الشيبان ضمها مع الألف ، كقول بعض العرب : هما خليلانُ وقوله :

يا أبَتَـا أرَّقنـى القِـذانُ فالنَّوم لا تألفـه العينـانُ[٦]

وفتح نون الجمع هى أيضا اللغة الشائعة ، وهناك لغة تنطق بكسرها « كقول جرير » :

---

(١) أسرار العربية : ٢٤

(٢) نقلا عن الأشباه والنظائر ١ : ١٦

(٣) من شواهد العينى ١ : ٩٠

(٤) لايصح أن يكون هذا البيت استشهادا على لغة من فتح النون فى موضع الرفع بحيث لايصح القياس عليه — لأن هذه الفتحة والألف بعدها ، إما أن تكون للإطلاق ، أو أنها ضرورة شعرية ، حيث أن ماقبله

كانت عجوزا عمرت زمانا فهى ترى سيئها إحسانا

(٥) شرح المفصل ٤ : ١٤٢ والبيت من شواهد الخزانة ٣ : ٣٣٧ والعينى ١ : ٩٠ ورجح أنه لرجل من بنى ضبة لم يعرف اسمه

(٦) الأشمونى ١ : ١ والظاهر أن هذا الضم على لغة من يعرب المثنى بالحركات الظاهرة على النون ، فلا محل إذن لهذا الاستشهاد . لم ينسب البيت لقائل معين وهو من شواهد العينى ١ : ٩٠

عرفنا جعفرا ، وبني أبيه وأنكرنا زعانف آخرين[١]

وقول سحيم بن وثيل الرياحي :

وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين[٢]

والصحيح أن هذه ليست لغة ، بل إن الضرورة الشعرية هى التى أوجبت ذلك ، فإن البيت الأول قبله :

أكل الدهر حل وارتحال أما يبقى على ولا يقيني ؟

فمن هذا يتبين أن القصيدتين ، مكسورتا القوافى ، فكسرت لأجل ذلك نون الجمع ، فلا داعى إذن إلى اعتبارها لغة مَنْعاً للخلط والتشتيت من غير فائدة .

حذف نونى المثنى والجمع :

تحذف نون المثنى وجوبا عند الإضافة ، نحو « جاءنى غلاما زيد ، ورأيت ثوبى عمرو » .

كما تحذف نون الجمع أيضا مثل : جاءنى غلاموزيد ، ورأيت مدرسى المدرسة وذلك ، لأن هذه النون تلحق آخر الكلمة والمضاف إليه يكون أيضا متصلا بآخرها ، ولايمكن أن تحتمل الكلمة زيادتين فى آخرها ، وأيضا ، لأن المضاف والمضاف إليه يكونا كاسم واحد ، فلا يمكن أن يؤتى بالنون التى تفصل بينهما ، فلذا وجب حذفها عند الإضافة . وهذا عند من يعربهما بالحروف .

أما من يعربهما بالحركات الظاهرة على النون فيهما ، فإن النون حينئذ لا تحذف ، لأنها تعتبر كأنها من أصل الكلمة ، ويكثر ذلك فى جمع المذكر السالم[٣] .

---

(١) من شواهد الخزانة ٣ : ٣٩٠

(٢) الأشمونى ١ : ٨٩

والبيت من شواهد الخزانة ٣ : ٤١٤

(٣) ذكر ابن يعيش أن ذلك يكثر فيما جمع بالواو والنون عوضا من نقص لحقه نحو سنون وبنون وأشباههما (شرح المفصل ٥ / ١٢)

فعلى هذه اللغة تقول : هذه سنينٌ ، وعشت سنيناً ، وتمتعت بسنينٍ ، بالتنوين أو عدمه ، والأول هو الأكثر .

« وإنما جاز إعراب النون فى هذا الضرب من الجمع ، لأن النون فيه قامت مقام الحرف الذاهب ، فجعلوها كلام الكلمة ، وإنما ألزموه الياء ليصير نحو غسلين[١] .

ومن ذلك قول الشاعر ؟

دعانى من نجد فإن سنينه لعبن بناشيبا ، وشيبننا مردا[٢]

وقول الآخر :

ولقد ولدت بنين صدق سادة ولأنت بعد الله كنت السيدا[٣]

فمما ذكرناه يتبين أن نونى المثنى والجمع تحذفان وجوبا فى حالة واحدة ، وهى حال كونهما مضافين معربين بالحروف .

أما حذفها جوازا ، ففى المواضع الآتية :

« إذا كانت فى آخر اسم مشتق (أى وصف) فى أوله ال مثل : مأأنتما المهملا الواجب .

ومنه قراءة من قرأ «**والمُقِيمِي الصَّلاةَ**» بنصب كلمتى الواجب والصلاة[٤]

« ويجيز سيبويه حذف نون مادل على تثنية أو جمع من أسماء الموصول نحو : اللذان ، واللتان[٥] فيقال فيهما جاء اللذا ، واللتا » .

وتحذف أيضا جوازا إذا وقعت « قبل لام ساكنة كقراءة بعضهم « غير معجزى الله[٦] » بنصب الله ، وقراءة بعضهم « **إنكم لَذائِقوا العذابَ**[٧] » بنصب العذاب

(١) وأجاز أبو العباس المبرد إلزام الواو فيكون مثل زيتون .

(٢) قاله الصمة بن عبد الله بن الطفيل من شواهد الخزانة ٣ : ٤١٢

(٣) ورد هذا البيت غير منسوب فى خزانة الأدب ٣ : ٤١٣

(٤) على أنهما مفعولان لاسم الفاعل قبلهما .

(٥) النحو الوافى ١ : ١٠٤

(٦) التوبة : ٢

(٧) الصافات : ٣٨

وهو أكثر من حذفها لاقبل لام[1] ساكنة كقراءة الحسن :

« **وماهُمْ بضار ين به من أحد**[2] » .

« كما تحذف النونان أيضا جوازا لشبه الإضافة نحو : لاغلامى لزيد ، ولا مكرمى لعمرو إذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا[3] »

أوجه الاتفاق والاختلاف بين التنوين وبين نونى المثنى والجمع :

يتفق كل من التنوين ، وهذه النون فى أمرين :

١) أن كلامنهما دليل على تمام الكلمة .

٢) أن وجود أحدهما فى الكلمة يمنع إضافتها[4] .

أما وجه اختلافهما ، فيكون فى الأمور الآتية :

١) أن التنوين نون ساكنة أما هذه النون فتكون متحركة بالكسر مع المثنى وبالفتح مع الجمع على الرأى المشهور .

٢) أن التنوين له عدة أنواع ، ويختلف معناه باختلاف نوعه ، أما النون فإنها لايشعر بها شىء من تلك المعانى .

٣) أن التنوين يحذف عند وجود أل فى الاسم ، لكراهة اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون فى بعض المواضع علامة للتنكير ، ولا يسقط النون معها ، لأنها لاتكون للتنكير .

٤) أن التنوين يحذف فى نحو : يامحمد ، ورجلُ ، بخلاف النون فى نحو : يازيدان ، ويازيدون ، ولا رجلين ، ولا مسلمين .

٥) عند الوقف يحذف التنوين فى حالتى الرفع والجر ، أما النون ، فإنها لاتحذف ، لأنها متحركة ، وبإسكان المتحرك يكتفى به فى الوقف .

٦) التنوين لا يكتب بلفظه بخلاف هذه النون .

وهذه هى أوجه الاتفاق والاختلاف بين التنوين ونونى المثنى والجمع .

---

(١) أى من غير وقوع اللام الساكنة بعدها

(٢) البقرة : ١٠٢

(٣) حاشية الصبان ١ : ١٥٨

(٤) هذا على الرأى الشائع وإلا فهناك من لايحذف النون عند إضافتها فى مثل سنون ، وبنون كما سبق .

الباب الثالث

الأبواب النحوية والتنوين

الفصل الأول :ــ الأبواب النحوية التى للتنوين بها علاقة
- الأبواب النحوية التى قد لايدخلها التنوين

الفصل الثانى :ــ الاسم الذى لاينصرف .



الفصل الأول

الأبواب النحوية التى للتنوين بها علاقة — الأبواب النحوية التى قد لايدخلها التنوين

فى النحو أبواب للتنوين علاقة بها ، بمعنى أنه قد يكون أحد شروط يجب أن تتوافر فى هذه الأبواب ، لكى تعمل ، وتؤثر فى معمولها .

ومن هذه الأبواب المصدر .

فالمصدر لا يعمل ، إلا إذا كان متوفرا فيه شرط من شروط ثلاثة :

إما أن يكون مفردا منونا ، أو يكون مضافاً ، أو يكون معرفا بالألف واللام .

فالتنوين إذا يكون سببا من أسباب إعمال المصدر ، بل إن ابن يعيش جعله أقيس الضروب الثلاثة فى العمل « وذلك من قبل أن المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل ، والتنوين قد يدل على التنكير فهو فى المعنى موافق لمعنى الفعل ، وإن كان فى اللفظ ، من زيادة الأسماء[1] .

كما ذكر السيوطى أن إعماله منونا « أكثر من إعماله معرفا بأل ، لأن فيه شبها بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة[2]

وذلك نحو قوله تعالى « **أو إطْعَامٌ فى يومٍ ذى مسغبة ، يتيما**[3] » فكلمة « يتيما » مفعول للمصدر « إطعام » ومن ذلك قول الشاعر :

بضَرْبٍ بالسيوفِ رُءوسَ قومٍ   أزلنا هامهــنَّ عن المقيــلِ[4]

---

(١) شرح المفصل ١ : ٦٠

(٢) همع الهوامع ٢ : ٩٣

(٣) البلد : ١٤ ، ١٥

(٤) البيت لمرار الأسدى ، وهو من شواهد الكتاب ١ : ٩٧

فكلمة « رءوس » كذلك مفعول للمصدر « ضرب »[١]

اسم الفاعل :

ومن هذه الأبواب أيضا اسم الفاعل ، فإنه يعمل عمل الفعل فى حالتين : إذا كان منونا ، أو محلى بالألف واللام .

فنقول مع التنوين زيد ضاربٌ عمرا غدا ، فزيد مبتدأ ، وضارب الخبر مرتفع به ارتفاع الفاعل وعمرا منصوب على أنه مفعول ، لأنه جارٍ مجرى[٢] الفعل المضارع منه وهو – يضرب – فى معناه وفى عمله .

فاسم الفاعل حينئذ لم يعمل عمل فعله إلا لأنه منون « وماجاء فى الشعر منونا من هذا الباب قوله :ـــ

إنِّـــى بَحْبـــلك واصل حَبْلى   وبـريش نبـــلك رائشٌ نَبْلى[٣]

وقد يحذف التنوين من اسم الفاعل تخفيفا ، ويضاف إلى مابعده إضافة غير محضة ، وهى المسماة بالإضافة اللفظية ، لأن المعنى يكون على ثبات التنوين فيه ، ولذلك لايكون إلا نكرة[٤] كقوله تعالى « **هَدْيًابالغ الكعبة** »[٥]

فلو لم يرد به التنوين لم يكن صفة لهدى وهو نكرة ، ومنه قوله تعالى « **كل نفس ذائقةُ الموت** »[٦] **فالتنوين مراد فى « ذائقة »** .

---

(١) هذا على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فإنهم ينكرون عمل المصدر المنون وقالوا : إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فبإضمار فعل يفسر المصدر من لفظه . انظر الهمع ٢ / ٩٣

(٢) معنى جريانه عليه : أنه موافق له فى الحركات والسكنات ، فضارب مثل يضرب .

(٣) الكتاب ١ : ٨٥ ، والبيت فى ديوان امرىء القيس ص ٢٣٩ طبعة دار المعارف عن زيادات نسخة الطوسى .

(٤) يقول سيبويه فى هذا : اعلم أن العرب يستخفون فيحذفون النون (أى نون المثنى وجمع المذكر) والتنوين ، ولا يتغير من المعنى شىء ، وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم ، فصار عمله عمل الجر ودخل فى الاسم معاقبا للتنوين ، وليس يغير كف التنوين ، إذا حذفته مستخفا من المعنى شيئا ، ولا يجعله معرفة (الكتاب ١ : ٨٥) .

(٥) المائدة : ٩٥

(٦) آل عمران : ١٨٥

« وإنما قلنا إن التنوين مراد ، لأنه لو لم يكن مرادا ، لكان معرفة ولو كان معرفة ، لكنت قد أخبرت عن النكرة بالمعرفة ، وذلك قلب القاعدة ، فالتقدير كل نفس ذائقةٌ الموتَ .

« والتنوين هو الأصل ، والإضافة دخلت تخفيفا ، ولو لم يكن التنوين هو الأصل لما جاز دخول التنوين ، لأنه ثقيل »[١] .

ولذلك لما كان التنوين مرادا فى المعنى كانت الإضافة منفصلة ، وكان المخفوض منصوبا فى المعنى أيضا ، لأنه مفعول حيث إن اسم الفاعل لا يضاف فقط إلا إلى المفعول .

ومن هنا يتضح أن وجود التنوين فى اسم الفاعل أحد الشروط فى أن يعمل عمل فعله ، سواء أكان التنوين موجودا حقيقة أم حكما .

واسم المفعول كذلك يرفع نائب فاعل فى حالتين :ـ

١) أن يكون محلى بالألف واللام .

٢) أن يكون مجردا منهما .

وفى الحالة الثانية لا يرفع نائب الفاعل إلا إذا كان منونا نحو « أمضروبٌ الزيدان الآن أو غدا » فكلمة مضروب اسم مفعول مجرد من ال منون ، ورفع الزيدان ، على أنه نائب فاعل .

ومثله أيضا الصفة المشبهة ، فإنها حين تكون مجردة من ال ، فلأجل أن تعمل عمل اسم الفاعل المتعدى ، فترفع فاعلا وتنصب مفعولا ، فإنها تنون ، فتقول : زيد حسنٌ الوجهَ ، ففى حسن ضمير مرفوع هو الفاعل والوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به ومن ذلك قول زهير :

أهوى لها أصفع الخدين مطرق ريش القوادم لم ينصب له الشبك[٢]

---

(١) شرح المفصل : ٦ : ٦٨ .

(٢) شرح ديوان زهير طبعة دار الكتب عام ١٣٦٣ هـ ص ١٧٤

وعلى ذلك يتضح مما قدمناه فى هذا الموضوع ، أن التنوين يكون شرطا فى عمل المصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، إذا كان كل منها مجردا من أل .

* * * *

الأبواب النحوية التى قد لايدخلها التنوين :

هناك بعض العوامل ، قد لايدخل فى معموها التنوين ، ومن ذلك اسم لا النافية للجنس ، فلاسمها حالتان :

الحالة الأولى : أن يكون مضافا ، أو شبيها بالمضاف ، أما المضاف فنحو قولك : لا أصحاب أدب مكروهون ، فأصحاب اسم لا ، وهى مضافة إلى أدب بعدها فينتصب ، ولا ينون لا ضافته .

أما الشبيه بالمضاف فنحو « لا مرتفعاً شأنه خامل » ، ونحو « لابائعاً دينه بدنياه رابح » فكل من « مرتفعا » ، « وبائعاً » ، وقع اسما للا النافية للجنس ، فنصبا ونونا وذلك لأن الجمهور على أن الاسم الواقع بعد لا إذا كان عاملا فيما بعده يلزم تنوينه ، وإعرابه مطلقا .

« وقد ذهب ابن كيسان إلى أنه يجوز فيه التنوين وتركه ، وأن الترك أحسن ، إجراء له مجرى المفرد فى البناء ، وذهب ابن مالك إلى جواز تركه بقلة ، تشبيها بالمضاف لابناء ، وذهب البغداديون إلى جواز بنائه إن كان عاملا فى ظرف أو مجرور نحو « لا جدالَ فى الحج »[1] وحينئذ لا ينون .

الحالة الثانية : أن يكون مفردا (ويراد بالمفرد هنا : ماليس مضافا ، ولا شبيها بالمضاف ، ولو كان مثنى . أو مجموعا) وحكمه حينئذ وجوب بنائه على الفتح[2] إن

---

(١) همع الهوامع ١ : ١٤٧

(٢) ويبنى على ماينوب عن الفتح وهو الياء إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالم ، وعلى الكسر إذا كان جمع مؤنث سالم .

كان مفردا أو جمع تكسير نحو لا عالم متكبر ، ولا علماء متكبرون . فكل من عالم ، وعلماء ، مبنى على الفتح ، وقال النحاة : إن السبب فى هذا البناء هو تركيب الاسم مع لا تركيب خمسة عشر ، ولذا لم ينون .

« وذهب الجرمى والزجاجى ، والسيرافى ، إلى أن المفرد معها معرب أيضا وحذف منه التنوين تخفيفا لابناء »(١) .

والقول الأول هو الأصح ، لأنه لو كان معربا ، لثبت فيه التنوين ، إذ لا داعى لحذفه تخفيفا هنا ، وثبوته فى بعض الأمثلة الأخرى نحو : « لا خيراً منك فى الدار » ونحو ذلك من الموصوفات .

حكم صفة اسم لا من جهة التنوين وعدمه :

إذا وصف اسم لا ، فإما أن يكون هناك فاصل بين الصفة ، والموصوف أولا ، فإن لم يكن هناك فاصل ، فأنت بالخيار ، إن شئت نونت الصفة – وهو الأكثر – وإن شئت لم تنون ، وذلك كقولك : لا غلام ظريفاً لك ، ولا غلام ظريفَ لك .

« فأما الذين نونوا ، فإنهم جعلوا الاسم ولا ، بمنزلة اسم واحد ، وجعلوا صفة المنصوب فى هذا الموضوع ، بمنزلته فى غير المنفى ، وأما الذين قالوا : لا غلام ظريفَ لك(٢) فإنهم جعلوا الموصوف والصفة بمنزلة اسم واحد »(٣) .

فإذا تكررت الصفة حينئذ نحو قولك لا غلام ظريفاً عاقلاً لك فأنت فى الوصف الأول بالخيار ، أما الثانى فلا يكون إلا منونا ، لأنه لا يكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد .

أما إذا فصل بين اسم لا وصفته فحينئذ لابد من أن تكون الصفة منونة وذلك

---

(١) همع الهوامع ١ : ١٤٦

(٢) أى بدون تنوين .

(٣) الكتاب ١ : ٣٥١

كقولك : لا طالبَ اليوم ظريفا ، ولا غلام فيها عاقلاً » من قبل أنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد ، وقد فصلت بينهما ، كما أنه لا يجوز لك أن تفصل بين عشرة وخمسة في خمسة عشر »[١]

« وإذا كررت اسم لا فصار وصفا ، فأنت فيه بالخيار ، إن شئت نونت وإن شئت لم تنون ، وذلك كقولك لا ماءَ ماءً باردا ، ولا ماءَ ماءَ باردا ولا يكون باردا إلا منونا ، لأنه وصف ثان[٢] »

مما ذكرناه تعلم : أن التنوين يلزم الصفة الثانية لاسم لا إذا تكررت الصفة أو إذا فصل بين الموصوف والصفة بفاصل . سواء أكانت واحدة أم أكثر ، ويجوز في الصفة التنوين وعدمه إذا لم يفصل بينها وبين موصوفها بفاصل ، وكانت صفة واحدة .

المنادى والتنوين :

ومن الأبواب النحوية التي لايدخلها التنوين : المنادى إذا كان مفردا علما ، أو نكرة مقصودة ، لأنه في هاتين الحالتين يكون مبنيا على الضمّ ، أو ما ينوب منابه ، ولا ينون حينئذ إلا عند الضرورة الشعرية فيباح تنوينه مع بقاء ضمته ، وقد ورد بالنصب أيضا

فمثال الأول قول الشاعر :

سلام الله يا مطـــــرٌ عليها   وليس عليك يامطرُ السلام[٣]

ومثال النصب قوله :

ضربت صدرهـــا إلى وقـــالت   ياعديّاً لقد وقـــتك الأواقي[٤]

هذا في العلم المفرد

وفي النكرة المقصودة[٥] كقول الشاعر :

---

(١) الكتاب ١ : ٣٥١

(٢) المصدر السابق

(٣) سبق الحديث عنه ص ١٩

(٤) البيت لمهلهل بن ربيعة أخى كليب بن ربيعة (العيني ٣ : ١٤٥)

(٥) قيد الفراء المقصودة حين ذاك بأن تكون موصوفة انظر الأشموني ٣ : ١٣٩

أدارًا بِحُزْوى هجت للعين عَبْرَةً فماء الهوى يرفضُ أو يترقرقُ[١]

وقد اختار الخليل والمازنى بقاء الضمة ، واختار أبو عمرو ، وعيسى بن عمرو والجرمى والمبرد نصبه ، وكلاهما مسموع عن العرب ، وقال ابن مالك ، عندى أن بقاء الضمة راجح فى العلم ، والنصب راجح فى النكرة المعينة[٢] .

وكذلك لا يدخل التنوين المنادى إذا كان مضافا نحو قولك : ياتلميذَ المدرسةِ ذاكر دروسك ، وذلك لإضافته ، فينتصب ولا ينون .

أما اذا كان المنادى نكرة غير مقصودة نحو قولك : ياعاقلاً تذكر لقاء الله أو كان شبيها بالمضاف نحو ، قول شوقى :

يا طالبـاً لمعـالى الملك مجتهدا خذهامن العلم أوخذها من المال[٣]

فإنه فى هاتين الحالتين يكون منصوبا ، منونا .

فمما تقدم نرى أن المنادى ينون فى حالتين ، ويمتنع تنوينه فى ثلاث حالات اثنتين منها للبناء[٤] ، والأخرى للاضافة .

المندوب وحكم التنوين فيه :

قد يلحق جوازا آخر ماتم به المندوب ألف ، فإن كان متلوّها ألفا ، حذفت هذه الألف ، لالتقاء الساكنين نحو واموساه .

أما إن كان متلوها تنوينا ، فللنحاة فيه أربعة مذاهب :

المذهب الاول : حذف التنوين ، لالتقاء الساكنين ، وتحريك ماقبلها بالفتحة فتقول : « واغلام زيداه » فإن زيدا حذف منها التنوين » لضرورة أن الألف لايكون قبلها إلا فتحة ، والتنوين لاحظ له فى الحركة وهذا هو مذهب سيبويه والبصريين[٥] .

---

(١) قاله ذو الرمة من شواهد الكتاب ١ : ٣١١

(٢) ارتشاف الضرب : ١١١٦

(٣) الشوقيات : ١ : ٢٢٣ مطبعة الاستقامة ١٩٥٦

(٤) وفى حالتى البناء يجوز التنوين للضرورة — كما تقدم انظر ص ١٨٠

(٥) الأشمونى ٣ : ١٦٩

الثانى : وهو مذهب الكوفيين « جواز التنوين وإثباته ، مع فتحة ، فيقولون : واغلام زيدناه ، محافظة على بقاء ألف الندبة[١] .

الثالث : ذهب آخر للكوفيين وهو « إثبات التنوين وكسره وقلب الألف ياء ، فيقولون : واغلام زيدنيه على أصل التقاء الساكنين[٢] .

الرابع : أجاز الفراء حذف التنوين مع إبقاء الكسرة ، وقلب الألف ياء فتقول : واغلام زيدِيْه .

هذه مذاهب النحاة فى التنوين اللاحق للاسم المتمم للمندوب .

ولعل أحسنها ماقاله البصريون لسهولته ، ويسر العمل به

وذلك ، لأن مذهبى الكوفيين سيترتب عليه - عند كتابة المندوب على مذهبيهم - كتابة التنوين نونا ، كما أن مذهب الفراء ، يجعل آخر المندوب ياء بدلا من الألف ويمكن الفرار من ذلك كله باتباع مذهب البصريين .

حكم العلم الواقع قبل (ابن أو ابنه) من التنوين وعدمه :

إذا وقع ابن بين علمين ، فإما أن يعرب صفة ، أو غير صفة .

فإن كان صفة ، حذفت منه ألف الوصل ، وحذف من موصوفه التنوين - كما سبق ذكره[٣]

غير أن هناك مسألة وقع فيها الخلاف فى حذف التنوين من آخر العلم الموصوف وهى « أن يكون العلم الأول (الموصوف) كنية ، أو يكون العلم الثانى (وهو المضاف إليه) كنية ، مثل : أول الخلفاء الراشدين أبو بكر بن أبى قحافة ، ومثل محمد ابن أبى بكر من أشهر الزهاد ، فيرى كثير من النحاة ، وجوب إثبات التنوين ، وألف الوصل فى الصورتين ، ويرى آخرون جواز حذفهما ، وإثباتهما[٤] .

---

(١) شرح التصريح ٢ : ١٨٣

(٢) المصدر السابق

(٣) بشرط تحقق الشروط المذكورة عند الكلام على مواضع حذف التنوين ص ٥٥

(٤) النحو الوافى ٣ : ١٣

وقد يكون الأولى حذف التنوين ، ليكون الحذف مطردا فى كل المسائل .

العِلّة فى حذف التنوين من الموصوف بابن :

اختلف النحاة فى سبب حذف التنوين حينئذ فقد قال أبو على الفارسى « إن حذف التنوين من نحو قام زيد بن عمرو ، للتركيب ، وأنهم بنوا الصفة مع الموصوف ، وأن نون ابن حرف إعراب ، والدال تابعة للنون بمنزلة الميم فى قولهم هذا امرؤ ، ولما كانت الدال غير حرف إعراب ، لم ينون ، لأن التنوين لايكون وسطا[1] » .

ويعترض ابن مالك على هذا فيقول : إن « الإجماع على فتح المجرور الذى لاينصرف نحو صلى الله على يوسف بن يعقوب ، ولو كان كما قال لكسروا[2] » .

وذهب بعضهم إلى أن التنوين إنما سقط « لالتقاء الساكنين ، لسكونه وسكون الباء بعده ، وهو قول فاسد ، لأنه قد جاء عنهم هذه هِنْد بِنت عمرو فيحذف التنوين ، وإن لم يلقه ساكن بعده ، فعلم بذلك أن حذف التنوين إنما كان لكثرة الاستعمال[3] » .

وهو ماذكره سيبويه حيث قال : « وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر فى كلامهم[4] »

أما إذا أعرب ابن غير صفة بأن كان بدلاً أو خبرا ، فإن التنوين لم يحذف من المبدل منه أو من المخبر عنه – وكذا تثبت همزة وصله خطا – فتقول : زيد ابن عمرو بتنوين زيد ، حيث أنه مبتدأ ، وابن خبر[5]

---

(١) همع الهوامع ١ : ١٧٧

(٢) المصدر السابق

(٣) شرح المفصل ٢ : ٦

(٤) الكتاب ٢ : ١٤٧

(٥) وكذلك لايحذف التنوين إذا أعرب صفة ، ولكنه لم يضف إلى علم نحو هذا زيدٌ ابن أخينا ، فإن زيدا فى هذا المثال ينون ، لأن ابن اضيف إلى اخى وهو غير علم .

مما ذكرناه يتضح : أن تنوين الاسم الواقع قبل كلمة ابن ، متوقف على إعرابها فان أعربت صفة ، وكانت مضافة إلى علم بعدها ، لم ينون الاسم الذى قبلها

أما إذا كانت صفة ، ولم تضف إلى علم ، أو أعربت غير صفة [1] ، فإن ماقبلها ينون فى هاتين الحالتين ، وكذا تكتب ألف وصلها .

والعلة الصحيحة فى هذا كله ، إنما هى ورود ذلك عن العرب ليس غير .

وحكم ابنة فيما سبق ، كحكم ابن فى إثبات ألفها أو حذفه ، وكذا تنوين الاسم السابق عليها أو عدم تنوينه ، غير أن الاسم المتقدم عليها يكون علما مؤنثا ، بخلاف ابن ، فإن المتقدم عليه يكون علما مذكرا .

الإضافة والتنوين :

عند إضافة اسم إلى اسم ، فان المراد إيصال الاسم الثانى إلى الأول ، من غير فاصل ، وجعله من تمام الأول ، بحيث يتنزل منه منزلة التنوين .

والإضافة تنقسم إلى نوعين :

١) إضافة محضة (وقد تسمى معنوية أو حقيقية) وهى : ما كان فيها الاتصال بين الطرفين قويا ، وليست على نية الانفصال ، وذلك بأن يكون ثَمَّ حرف إضافة مقدر ، لوصل معنى ماقبله إلى مابعده .

وهى تفيد التعريف فى نحو غلام زيد ، والتخصيص فى نحو غلام رجل .

٢) إضافة غير محضة (وقد تسمى لفظية أو مجازية) وهى : « ماكان المضاف وصفا عاملا ، ودالاً على الحال ، أو الاستقبال ، أو الدوام ، وينحصر ذلك فى اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وفى الصفة المشبهة على الرأى الراجح [2] » وذلك نحو هذا ضاربُ زيدٍ غدا .

---

(١) سمع حذف تنوين المخبر عنه بابن فى مثال واحد : وهو قراءة من قرأ قوله تعالى (وقالت اليهود عزيرُ ابن الله) ـــ بدون تنوين ـــ وحذفه حينئذ لالتقاء الساكنين ، لا لكثرة استعماله كما فى الصفة ، وحمله على هذا أولى من جعله صفة لعزير ، والمبتدأ محذوف ، لأن عزيرا لم يتقدم له ذكر فيكنى عنه (شرح المفصل ٢ : ٩٨)

(٢) النحو الوافى ٣ : ٧

وهذه الإضافة تفيد التخفيف وهو حذف التنوين « أو رفع القبح فى نحو حسن الوجه ، فإن فى رفع الوجه قبح خلو الصفة عن ضمير الموصوف وفى نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرى المتعدى ، وفى الجر تخلص منهما[١] »

من أحكام الإضافة بنوعيها حذف التنوين الذى كان موجوداً فى المضاف قبل إضافته إلى مابعده.

وعلل النحاة لذلك فقالوا : « إن قيل لِمَ حذف التنوين فى الإضافة ؟؟ فالجواب : أنه حرف من حروف المعانى ، فهو كلمة كواو العطف ، وباء الجر فلا يفصل به بين ما جعلا كالشىء الواحد .

« وهذا لإيرده أن التنوين ساكن فإن اللام التى للتعريف حرف وضع لهذا المعنى ، مع أنه ساكن[٢] » .

وذكر ابن الانبارى تعليلا آخر فقال إنه لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لوجهين :

« أحدهما : أن الإضافة تدل على التعريف والتنوين يدل على التنكير فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة تعريف وعلامة تنكير فى كلمة واحدة وهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان .

والوجه الثانى : أن الإضافة علامة الوصل والتنوين علامة الفصل فلوجوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة وصل وعلامة فصل فى كلمة واحدة[٣] وهما ضدان والضدان لا يجتمعان[٤] » .

---

(١) الأشمونى ٣ : ٢٤٠

(٢) حاشية يس على التصريح ٢ : ٢٤

(٣) هذه التعليلات النحوية مع حسنها ليست مقبولة ولا مقنعة ، وذلك لأن التعليل الحق هو الاستعمال العرفى المأثور ، الذى جرى على حذف التنوين من المضاف .

(٤) الإنصاف : ٢٠٤

ثم ذكر النحاة أن الحذف يكون على نوعين :ـــ

أ ـــ حقيقى ، ويكون ذلك عند الإضافة المحضة ، بمعنى أنه لا يلحظ للتنوين أى أثر فى الجملة ، فعند قولك غلامُ زيد يحذف التنوين من غلام لفظا ومعنى .

ب ـــ لفظى ، ويكون ذلك عند الإضافة غير المحضة ، فعند قولك : هذا ضاربُ زيدٍ غدا أصله التنوين والنصب لما بعده فتقول : هذا ضاربٌ زيداً غدا ، ولك أن تحذف التنوين لضرب من التخفيف ، وتخفض مابعده ، وأنت تريد معنى التنوين « كأنك تشبهه بالاضافة المحضة ، بحكم أنه اسم ، والنصب به إنما هو عارض لشبه الفعل ، فالاسم الأول نكرة ، وإن كان مضافا إلى معرفة ، لأن المعنى على الانفصال ، بإرادة التنوين ، ولذلك تقول : هذا رجل ضاربُ زيدٍ غدا ، كما تقول : هذا رجل ضاربٌ زيداً غدا ، لأن التنوين المقدر حكما ، كالموجود لفظا ، ولولا تقدير الانفصال ، لما جرى وصفا على النكرة ، قال الله تعالى « هذا عارضٌ ممطرنا[١] » والمعنى ممطر لنا من قبل أنه وصف به « عارضا » وهو نكرة والنكرة لاتنعت بالمعرفة[٢] .

فيلاحظ حينئذ أن التنوين بعد حذفه لفظا من المضاف ، قدر وجوده معنى ، حتى تسلم الجملة فى إعرابها ، ولذا سميت الإضافة هنا : غير محضة .

وفى ضوء ماسبق يتبين : أن التنوين لا يجامع الإضافة بنوعيها لفظيا وقد ينوى ثبوته فى الإضافة اللفظية فقط .

المحلى بأل :

الاسم المحلى بأل – على اختلاف أنواع أل فيه – لاينون مطلقا ، وقد علل النحاة ذلك : بأن الاسم لايحتمل زيادتين واحدة فى أوله ، والثانية فى آخره .

ومن ثم إذا كان الاسم منونا ، ودخلت ال عليه ، حذف منه التنوين .

الاسم الممنوع من التنوين :

من الأبواب النحوية ، التى لها علاقة بالتنوين ، باب : الاسم الذى لايصرف ولأهميته ، أفردنا له فصلا خاصا ، سأتناول فيه الحديث عنه .

---

(١) الأحقاف : ٢٤

(٢) شرح المفصل ٢ : ١٢٠

الفصل الثاني

الاسم الممنوع من الصرف

سبق أن ذكرنا ، أن النحاة يعدون إلحاق تنوين التمكين بالاسم دليلا على تمكنه فى باب الاسمية ، تمام التمكن .

وذلك أنهم قسموا الاسم إلى ثلاثة أقسام :ـــ

١) اسم غير متمكن : وهو الذى أشبه الحرف ، فبنى[١] .

٢) ومتمكن أمكن : وهو الذى خلص من شبه الحرف ، ومن شبه الفعل فتدخل عليه الحركات الثلاث – حسب موقعها من الجملة – مع التنوين ، سواء أكان دخولها عليه لفظا ، أو تقديرا ، فاللفظ نحو : هذا رجلٌ ، وفرسٌ ، وزيدٌ ، ورأيتُ رجلاً ، وفرساً ، وزيداً ، ومررت برجلٍ ، وفرسٍ وزيدٍ .

أما التقدير فيكون فى الأسماء المعتلة نحو ، هذا فتًى وقاضٍ ، وذهبت إلى وفتًى ، وقاضٍ ، وزرت فتًى .

فهذه الأسماء كلها – وما كان مثلها – متمكنة ، وإن لم يظهر فى المعتل منها الإعراب ، لأن عدم ظهوره ، إنما كان لنبو حرف الإعراب عن تحمل الحركة أو استثقاله .

وهذا النوع من الأسماء يسمى : المعرب المنصرف .

٣) متمكن غير أمكن : وهو الذى يتغير آخره بحسب موقعه فى الجملة إلا أنه يجر بالفتحة ، بدلا من الكسرة ، ولا يدخله تنوين ، وذلك نحو جاء عُمرُ ، ورأيت عمَر ، وذهبت إلى عمرَ .

وهذا النوع من الأسماء هو المسمى : بالمعرب غير المنصرف[٢]

---

(١) ولكنه قد يدخله التنوين أحيانا لغرض التنكير ـــ كما سبق إيضاحه . انظر ص : ١٤

(٢) وقد يسمى بالاسم الممنوع من الصرف ، أو الاسم الذى لاينصرف ، وبدهى أن هذا اختلاف لفظى ، والبغداديون يسمونه باب ما لايجرى ، والصرف قريب من الإجراء ، لأن صرف الاسم إجراؤه على ماله فى الأصل من دخول الحركات الثلاث ، التى هى علامات الاعراب .

(شرح المفصل ١ : ٥٧)

ومن التقسيمات السابقة نلحظ ، أن الفرق بين الاسم المنصرف ، وغير المنصرف ينحصر فى أمرين :ــ

أولهما : أن الأول يعرب بالحركات الأصلية ، رفعا ، ونصبا ، وجرا

الثانى : أنه ينون فى جميع حالاته الإعرابية ، إلا إذا وجد مانع يمنع التنوين .

أما الاسم الذى لاينصرف ، فإنه يرفع بالضمة ، وينصب ، ويجر بالفتحة — من غير تنوين فى أحدها ، وذلك بشرطين :

أحدهما : ألاَّ يضاف ، وثانيهما : ألا يكون مبدوءا بأل .

ولكن لِمَ منع هذا النوع من الأسماء من الصرف ؟

الأصل فى الأسماء — عند النحاة — الصرف ، ولما وردت بعض أسماء غير منونة على خلاف الأصل ، اختلفوا فى التماس العلل لها ، فذكر بعضهم أنها منعت من الصرف لئلا يتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم ، وأنها حذفت واجتزىء بالكسرة .

« وقيل لئلا يتوهم أنه مبنى ، لأن الكسرة ، لاتكون إعرابا ، إلاَّ مع التنوين ، أو الألف واللام ، أو الإضافة ، فلما منع الكسرة حمل جره ، على نصبه فجر بالفتحة[1] »

وقال بعضهم أيضا ، أنه إنما منع الصرف لشبهه بالفعل ، لأن فيه علتين فرعيتين ، مرجع أحداهما إلى اللفظ ، والأخرى إلى المعنى ، أو علة واحدة تقوم مقام العلتين[2] .

كما أن فى الفعل علتين كذلك ، أحدهما لفظية ، وهى اشتقاقه من المصدر والأخرى معنوية ، وهى احتياج الفعل إلى الاسم ، لأن الفعل يحتاج دائما إلى فاعل ، والفاعل لايكون إلا اسما .

ومن ثَمَّ أشبه الاسم الممنوع من الصرف الفعل فى أن كلا منهما فيه علتان فرعيتان .

---

(١) همع الهوامع ١ : ٢٤

(٢) عد النحاة إحدى عشرة علة فى باب الممنوع من الصرف ، سيأتى ذكرها بعد ذلك بالتفصيل .

هذا ما علل به النحاة لعدم تنوين الاسم الممنوع من الصرف .

وهو مردود ، لأن العلة الحقيقية فى وجود التنوين فى بعض الأسماء ، وعدم وجوده فى بعضها الآخر ، وإنما هو نطق العرب الأوائل ، فقد نطقت بهذا منونا وبذاك غير منون ، وفعلت هذا بفطرتها ، وطبيعتها ، لا لسبب آخر ، ولذا يجب أن نحاكيه ، دون أن نلتمس له عللا ، بادية التكلف ، غير مقبولة .

المراد بالمنع من الصرف عند النحاة :

سبق أن ذكرنا ، أن الاسم الذى لاينصرف ، يجرّ الفتحة ، بدلا من الكسرة وأنه كذلك لاينون ، فكلمة « مساجد » فى قولك « صليت فى مساجدَ » تجر بالفتحة ولا تنوّن ، إلا إذا أضيفت ، أو لحقتها ال ، فإنها حينئذ تجر بالكسرة ، فنقول : صليت فى مساجدِ المسلمين ، وصليت فى المساجدِ .

ومن هنا اختلف النحاة فى المراد بالمنع من الصرف .

فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر بالكسرة والتنوين معا ، وليس منع أحدهما تابعا للآخر ، لأن الفعلِ لا يدخله جر ولا تنوين .

« وقال قوم : إن الجر فى الأسماء نظير الجزم فى الأفعال ، فلا يمنع الذى لا ينصرف ماق الفعل نظيره ، وإنما المحذوف منه علم الخفة : وهو التنوين وحده ، لثقل مالا ينصرف ، لمشابهته الفعل ، ثم يتبع الجر التنوين فى الزوال ، لأن التنوين خاصة للاسم ، والجر خاصة له أيضا ، فتتبع الخاصة الخاصة .

ويدل على ذلك أن المرفوع ، والمنصوب ، لامدخل للجر فيه ، إنما يذهب منه التنوين لاغير[١] .

وبنى النحاة على هذا الخلاف ، خلافا آخر ، وهو : إذا أضيف الاسم الذى لاينصرف أو دخلته ال ، فهل يكون حينئذ من جملة المنصرف أو غير المنصرف ؟

---

(١) شرح المفصل ١ : ٥٨

فمن قال بأن المراد بالمنع من الصرف هو : منع الاسم من التنوين فقط ، اعتبر أنه – بعد إضافته أو الحاق به – باق على منعه من الصرف ، وإن انجر بالكسرة ، لأن الشبه قائم ، وعلم الصرف الذى هو التنوين معدوم .

ومن قال بأن المراد بالمنع هو الجر والتنوين معا ، اعتبر أن الاسم حينئذ يدخل فى دائرة المنصرف ، لأنه لما دخله الألف واللام ، أو ضافة ، وهما خاصة للاسم ؛ بعد عن الأفعال ، وغلبت الاسمية عليه فانصرف .

وهناك رأى ثالث فى هذا الخلاف فقد قال أبو على الفارسى « مادخله اللام أو الإضافة من باب مالا ينصرف ، لا أقول فيه بصرف ، ولا بعدمه ، فلا أقول : إنه منصرف ، لأن المانع من الصرف موجود فيه ، وهو شبه الفعل ، وليس اللام أو الإضافة بسالبة إياه شبه الفعل ، ولا أقول ، إنه غير منصرف ، لأن امتناع التنوين عنه ، ليس لكونه لا ينصرف ، وإنما هو لدخول الألف واللام عليه ، فإنها مانع من التنوين[١] .

ونلاحظ أن ماذكره النحاة فى هذا الموضوع من خلافات ، لايعدو أن تكون سفسطة ، لاطائل تحتها ، ولا فائدة مرجوة منها .

فليس يعنينا فى شىء أن يكون المراد بالمنع من الصرف الجر والتنوين معا ، أو التنوين وحده ، وجاء الجر تبعا له .

وإنما الذى يهمنا – فقط – هو أن العرب الأوائل نطقوا بالاسم الممنوع من الصرف خاليا من التنوين ، ومن الجر بالكسرة ، فيجب أن نحاكيهم ذلك النطق . كما أنه لا يفيدنا فى شىء أيضا ، أن نحكم على الاسم الذى لاينصرف ، عندما يضاف أو يحلى بأل ، بأن يدخل فى دائرة المنصرف ، أو فى دائرة غير المنصرف أو يكون واسطة بينهما ، فلا ثمرة تعود عليه من هذا الحكم .

---

(١) الأشباه والنظائر ١ : ٣٠١

كيف يعرف الاسم الممنوع من الصرف ؟

ذكرنا أن الاسم المعرب ينقسم إلى نوعين :ـــ

١) نوع يسمى المعرب المنصرف .

٢) وآخر يسمى المعرب غير المنصرف .

ولكن كيف يمكن التمييز بين هذين النوعين ؟

لقد ذكر النحاة ، عللا يتميز بها الاسم الممنوع من الصرف ، ويعرف بها .

وهذه العلل قد حصرها النحاة فى إحدى عشرة علة . ولكن الاسم قد يكتفى بوجود علة واحدة فيه فيمنع من الصرف ، وقد لايتحقق المنع إلا بوجود علتين معا[١] .

ولهذا كان الاسم الممنوع من الصرف قسمين :ـــ

١) قسم يمتنع صرفه ، لوجود علة واحدة فيه تمنع ذلك ، وهذه العلة الواحدة – فى رأيهم – تقوم مقام العلتين .

٢) وقسم يمتنع صرفه ، لوجود علتين معا ، فلا تكفى وجود واحدة منهما فقط لمنع الاسم من الصرف .

والقسم الأول نوعان :

النوع الأول : ألف التأنيث وذلك « لأن وجود ألف التأنيث فى الكلمة علة ولزومها بمنزلة تأنيث ثان ، فهى بمنزلة علة ثانية[٢]

فهى إذن علة تقوم مقام علتين[٣]

---

(١) هذا ماذكره النحاة لضبط الاسم الذى لاينصرف .

ولكن التعبير بعلتين ليس دقيقا ، لأن كل علة واحدة ، لابد لها من معلول واحد ، وعلى هذا فكل ، واحدة منهما جزء علة ، لا علة تامة ، إذ باجتماع الاثنين يحصل الحكم (حاشية يس على التصريح (١ : ٨٤)

(٢) شرح التصريح ٢ : ٢١٠

(٣) ويعترض يس فى حاشيته على اعتبارها علة تقوم مقام علتين فيقول : « إن المتبادر فى قولهم أو واحدة تقوم مقامهما أن يكون فى العلة جهة راجعة للفظ وجهة راجعة للمعنى ، وتنزيل ، اللزوم [illegible] لا يوافق ذلك . (الحاشية ٢ : ٢١٠) .

أ ــ مقصورة : وهى ألف لازمة ، فى نهاية الاسم المعرب ، وتدل على تأنيثه ويمتنع صرف الاسم الذى تكون فيه هذه الألف [١] ، سواء أكان نكرة كذكرى مصدر ذكر ، أم معرفة كرضوى – اسم جبل بالمدينة المنورة – مفردا كما مثلنا أو جمعا كجرحى أو صفة كحبلى .

ب ــ ممدودة : وهى ألف تدل على التأنيث ، ولكنها تقلب همزة ، لأن قبلها[٢] ألف مد ، فلا يمكن النطق بهما .
وهذه الألف – كسابقتها – فتكون نكرة ، كصحراء ، ومعرفة كزكرياء وجمعا كأصدقاء ، وصفة كحمراء .
فكل هذه الأسماء المتقدمة ممنوعة من الصرف ، لوجود ألف التأنيث فيها ، فلا تنون[٣] ، وتجر بالفتحة المقدرة على المقصورة ، والظاهرة على الممدودة نيابة عن الكسرة .

النوع الثانى : صيغة منتهى الجموع :

وهى كل جمع تكسير يكون ثالثه ألفا ، وبعدها حرفان ، أو ثلاثة وسطها ساكن ، فالاول نحو : مساجد ، ودراهم[٤] . والثانى نحو : مصابيح وعصافير[٥] . فهذه الجموع تمنع من الصرف ، فلا يلحقها التنوين ، وتجر بالفتحة – بشرط ألا تكون مقترنة بأل ، وألا تكون مضافة – لأنها على صيغة منتهى الجموع .

---

(١) إلا إذا كانت هذه الألف للإلحاق كأرطى ملحقة بجعفر ، ففيها التنوين إذا كان الاسم نكرة ، والمنع إذا كان علما وسيأتى الكلام عليها . فى ص ١٦٥

(٢) تسمية الألف الاخيرة بأنها ألف مد فيه مسامحة ، لأن الممدود حقيقة ماقبلها » وذهب بعضهم إلى أن الألف الأولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ، ومؤنث فعلان ، وضعف بأنه يفضى إلى وقوع علامة التأنيث حشوا » وذهب بعضهم إلى أن الألفين معا للتأنيث ، ورد بعدم النظير ، إذ ليس لنا علامة تأنيث على حرفين » (شرح التصريح ٢ : ٢١٠) .

(٣) وإذا كانت هذه الألف للإلحاق فإنها حينئذ لاتمنع من الصرف وسيأتى الكلام عليها انظر ص : ٢٢٩

(٤) قد يكون أحد الحرفين مدغما فى الآخر نحو : دواب وعوام .

(٥) وقد يدغم الحرف الوسط الساكن فى مثله نحو : كراسىّ شتى .

وذكر النحاة ، أن السبب فى منع الجمع الذى يكون على هذه الصيغة هو « كونه جمعا لانظير له فى الآحاد ، فصار بعدم النظير ، كأنه جمع مرتين ، وذلك أن كل جمع له نظير من الواحدة ، وحكمه فى التكسير والصرف ، كحكم النظير ، فكلاب منصرف فى النكرة والمعرفة ، لأن النظير فى الواحد كتاب » وهذا الجمع – أعنى مساجد ودراهم – لما كان الجمع الذى ينتهى إليه الجموع ، ولا نظير له فى آلاحاد ، مكسر على حده ، صار كأنه جمع مرتين ، نحو كلب ، وأكلب ، وأكالب ، وكررت العلة فقامت مقام علتين[1] .

ومن الأمثلة المتقدمة يتضح أن صيغة منتهى الجموع ، قد تكون على وزن : مفاعل كمساجد ، ومفاعيل : كمصابيح ، وقد تكون على أوزان أخرى ، تنطبق عليها قاعدة هذه الصيغة .

وقد ذكر أكثر النحاة ، أن صيغة منتهى الجموع : هى جمع التكسير الموازن لصيغة مفاعل ، ومفاعيل ، ولكنهم لايريدون بالموازنة ، أن تكون جارية على أسس الميزان الصرفى ، بمعنى أن يراعى فبه عدد الحروف الأصلية ، والزائدة وترتيبها ، وحركاتها ، وسكناتها ، مع النّطق بالحروف الزائدة ، كما وردت بنصها فى الموزون بل يريدون بالموازنة ، أن الكلمة خماسية أو سداسية والحرف الأول منها مفتوح ، سواء أكان ميما ، أم غير ميم ، وأن الثالث ألف زائدة ، غير عوض ، يليها كسر ملفوظ به أو مقدر .

فيعتبرون حينئذ أن كلا من مساجد ، ودراهم ، على وزن واحد هو مفاعل وأن كلا من مصابيح ، وعصافير على وزن واحد أيضا ، هو مفاعيل . والحقيقة أن دراهم ، وزنها الصرفى فعالل ، كما أن عصافير على وزن فعاليل .

صيغة منتهى الجموع المعتلة بالياء :

قد يكون من هذه الصيغة ، ماهو منقوص ، وذلك مثل : جوار ، وغواش جمع جارية ، وغاشية ، إذ أصلهما جوارى ، وغواشى .

---

(١) شرح لمفصل ١ : ٦٣

وللعرب فيه ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : وهو الأغلب منها ، أن تحذف ياؤه ، رفعًا ، وجرًا ، ويلحقه للتنوين ، ويظهر عليه الفتحة عند النصب ، وذلك نحو : سارت جوارٍ ونظرت إلى جوارٍ ، وشاهدت جواريَ .

فجوار الأولى مرفوعة ، والثانية مجرورة ، وحذفت منها الياء ، ولذا يعربهما النحاة بالضمة (فى حالة الرفع) والكسرة (فى حالة الجر) المقدرة على الياء المحذوفة ، أما فى حالة النصب فإنّ الفتحة تظهر على الياء .

هذا إذا لم تضف هذه الصيغة ، أو لم تقترن بأل ، فإن كانت كذلك وجب أن تبقى ياؤها ساكنة ، فى حالتى الرفع والجر ، متحركة بالفتحة فى حالة النصب مثل : من الثوانى تكون الساعات والأيام ، فليس العمر إلا الثوانى التى تستهين بها ، وليست الثوانى إلا جزءا من الحياة .

ومثل : دواعى الخير والشر كثيرة ، والعاقل هو الذى يميز دواعى الخير ، فيستجيب لها .

المذهب الثانى : وهو ما قال به الكسائى والبغداديون « فإنهم يثبتون الياء ساكنة رفعا ، ومفتوحة جرا ، فيقولون ، فى الرفع جاءنى جوارى بإثبات الياء ساكنة فيها مقدرا فيها الضمة ، ويقولون فى الجر مررت بجواريَ – بفتح الياء كما تفتح فى النصب[١] فى نحو شاهدت جواريَ .

وعلى هذا المذهب « قال الفرزدق » :

ولو كان عبد الله مولى هجرته ولكن عبد الله مولى مواليا[٢]

ففتح فى موضع الجر[٣] » .

---

(١) شرح التصريح ٢ : ٢٢٨

(٢) من شواهد الكتاب ٢ : ٨

(٣) شرح المفصل ١ : ٦٤

المذهب الثالث : وهو أن تبدل كسرته فتحة ، فتنقلب ياؤه ألفا ، لتحركها وانفتاح ماقبلها ، فلا ينون مطلقا ، ويقدر إعرابه على الألف كعذارى جمع عذراء

وقد نقل يس فى حاشيته عن الدنوشرى[1] « أن هذا الحكم سماعى ، فلا يجوز فى نحو : جوار ، وغواش ، جوارى ، وغواش ، بل يقتصر فيه على ماورد » . ثم قال « إنه مطرد ، فيما مفرده ألف تأنيث دون غيره ، فلا يجوز فيه[2] » .

ويشرط أن يكون مفرده ، اسما محضا ، دالا على مؤنث ، لا مذكر له كعذراء ، وصحراء ، فيقال فيه عذارى ، وصحارى .

ويعتبر كل من هذين الجمعين ، حينئذ اسما مقصورا ، ممنوعا من الصرف لمجيئه على صيغة منتهى الجموع .

هذه هى المذاهب الثلاثة التى ذكرها النحاة فى الاسم المنقوص الذى يكون على صيغة منتهى الجموع ، وأكثرها شيوعا واستعمالا هو المذهب الأول[3] .

ملحقات هذه الصيغة :

ذكرنا فيما تقدم – أن كل جمع تكسير ، يقع بعد ألفه حرفان أو ثلاثة وسطها ساكن ، يمنعه النحويون من الصرف ، لمجيئه على صيغة منتهى الجموع ولكن وجدت بعض أسماء مفردة ، جاءت على وزن هذه الصيغة مثل : هوازن ، وبهاور وسراويل ، وتراحيل .

فكيف تعامل هذه الأسماء ؟

اختلف النحاة فى ذلك إلى وجهين :

الوجه الأول : يرى صرف مثل هذه الأسماء « فقد نقل ابن الحاجب إلى أن من

---

(١) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن على ، فقيه مصرى عارف باللغة والنحو نسبته إلى دنوشر غربى المحلة الكبرى بمصر لم يعرف مولده ، توفى عام ١٠٢٥ هـ له حاشية على شرح التوضيح .

(٢) حاشية يس ٢ : ٢١٢

(٣) سبق أن استحسنت الرأى القائل ، بعد الكلام على تنوين العوض ص ٩٩

العرب من يصرفه ، وأنكر ابن مالك ذلك عليه ، ورد عليه بأنه ناقل ، ومن نقل حجة على من لم ينقل[1] .

الوجه الثانى : المنع من الصرف ، ولكنهم اختلفوا فى سبب المنع ، فذهب المبرد إلى أن العلمية ، قامت مقام الجمعية ، فاستحق المنع لذلك .

ويرى سيبويه أن العلة فى منع صرفه ، مجيئه على وزن صيغة منتهى الجموع ولذلك منع من الصرف ، إلحاقا بهذه الصيغة ، فما جاء على وزنها يمنع من الصرف للمشابهة وإن دل على مفرد .

وهذا الرأى هو الجدير بالاعتبار ، سيرا بالباب على وتيرة واحدة .

وتكون القاعدة حينئذ : أن كل كلمة فى وسطها ألف بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف وسطها ساكن ، تمنع من الصرف ، سواء أكانت جمعا ، أم مفردا ، حيث سمع هذا ، وذاك من العرب .

وإلى هنا انتهى الكلام عن القسم الأول من الممنوع من الصرف ، وهو الذى يمتنع صرفه لعلة واحدة .

* * * *

القسم الثانى : وهو الذى يمتنع صرفه ، مما فيه علتان :

قد ذكر النحاة أنه يشترط فى هاتين العلتين ، أن تكون إحداهما معنوية والأخرى لفظية .

أما العلة المعنوية ، فقد حصرها النحاة فى علتين فقط : وهما : الوصفية ، والعلمية ، على أن ينضم لإحداهما علة أخرى لفظية ، من علل سبع ، وهى : زيادة الألف والنون ، ووزن الفعل ، العدل ، التأنيث ، العجمة ، التركيب ألف ، الإلحاق .

---

(١) شرح التصريح

وينضم للوصفية من هذه العلل واحدة من ثلاث : هى : إما زيادة الألف والنون ، وإما وزن الفعل ، وإما العدل .

أما العلمية ، فإنها ينضم اليها واحدة من السبع المتقدمة .

وسنتحدث عن هذه العلل بالتفصيل :

الوصفية وزيادة الألف والنون :

يمنع الاسم من الصرف لكونه صفة على وزن فَعلان – بفتح الفاء – بشرطين :

١) أن تكون وصفيته أصلية (أى غير طارئة) .

٢) ألا يكون المؤنث منه مختوما بتاء التأنيث ، إما لأن المؤنث منه يأتى على وزن فعلى – فى الأشهر – أو لأن هذه الصفة لا مؤنث لها أصلا ، بمعنى أن تكون خاصة بالمذكر .

فالأول كسكران ، وعطشان ، فإن مؤنثهما – فى الأغلب [١] – سكرى ، وعطشى وأما الثانى فنحو : لحيان وهو طويل اللحية .

هذا ما عليه أغلب النحاة .

« وقد نقل عن بنى أسد أنهم يقولون سكرانة[٢] ، ويصرفون ، سكران كما حكى أن من العرب من يصرف لحيان ، حملا على ندمان ، بمعنى أنه لو كان مؤنث لكان بالتاء[٣] .

ومما سبق يتضح : أن الصفة التى على وزن فَعلان ، الشائع فيها المنع من الصرف ، وهناك رأى آخر ، يرى صرفها ، وهو رأى ضعيف ، لمخالفته للغات العربية الفصيحة .

---

(١) يذكر أكثر النحاة أنه يشترط فى منع فعلان من الصرف عند ماتكون صفة ألا تكون مؤنثها على وزن فعلانة ، ويمثلون لذلك بسكران وعطشان ، مع أن كتب اللغة تذكر أن لهما مؤنثا بالتاء ومؤنثا آخر بغير التاء وهو الأغلب . (انظر مادة سكر ، وعطش فى اللسان والقاموس) ولذا يجب حمل هذا الشرط على الاكثر والاغلب .

(٢) وليس فى هذا عيب لغوى ، لوروده عن العرب كما سبق إيضاحه .

(٣) شرح التصريح ٢ : ٢١٣

أما إذا كان المذكر على وزن فعلان ، والمؤنث منه – الغالب فيه – وجود التاء فى آخره ، فإنه حينئذ يصرف فتقول : هذا رجل سيفانٌ : أى طويل ،ورأيت رجلا سيفاناً ، ومررت برجل سيفانٍ ، وذلك ، لأن المؤنث منه سيفانةٌ : أى طويلة .

وكذلك يصرف ما كان صفة على وزن فعلان ، إذا كانت الوصفية فيه غير أصلية وذلك نحو : شاهدت رجلا صفوانا قلبه ، يضرب الحيوان ، فتصرف كلمة صفوان مع أنه على وزن فعلان ، لأن معناه فى الأصل : الحجر .

الوصفية ووزن الفعل :

وتمنع الصفة الاسم من الصرف ، إذا كانت على وزن الفعل ، وذلك بالشرطين السابقين أيضا وهما : كونها أصلية ، ولم يقبل مؤنثها التاء إما لأن المؤنث منها على وزن فعلاء ، كأحمر وأبيض ، فإن مؤنثهما حمراء ، وبيضاء أو لأن المؤنث على وزن فُعلى – بضم الفاء – كأفضل ، وأحسن ، فإن مؤنثهما فُضلى وحُسنى .

فهذه الصفات ، المتقدمة – وأمثالها – ممنوعة من الصرف ، لوجود الشرطين فيها .

أما إذا اختل أحد هذين الشرطين ، أو اختلا معا ، صرفت هذه الصفة ، وذلك مثل : أرمل ، فانك تقول فيه : تصدقت على رجل أرملٍ ، وتصرفه ، لأن المؤنث منه يقبل التاء فتقول : أرملة ، بمعنى فقيرة .

وكذلك تصرف الصفة التى على وزن الفعل ، إذا كانت الوصفية فيها عارضة نحو : شاهدت رجلا أرنبا (بمعنى جبان) فتصرف أرنبا ، مع أنه صفة على وزن الفعل ، ولم يقبل مؤنثه التاء : وذلك ، لأن الصفة فيه ، غير أصلية لأنه وضع – فى الأصل – اسما للحيوان المعروف .

ومثال ما اختل فيه الشرطان كلمة « أربع » فى نحو قولك : قضيت فى الحديقة ساعات أربعا ، فتصرف كلمة أربع ، وذلك ، لاختلال الشرطين فيها ، لأن مؤنثها يقبل التاء فتقول : قضيت فى الاسكندرية أياما أربعة ، وكذلك لأن الصفة فيها حينئذ طارئة لأنها فى الأصل اسم للعدد المخصوص .

وهناك بعض كلمات ، الوصفية فيها عارضة – وكان حقها الصرف فقط – ومع ذلك فقد تمنع من الصرف ، لتخيل الوصف فيها مع الاسمية مثل : أجدل للصقر ، وأخيل : (لطائر به نقط مخالفة فى لونها لسائر جسمه) وأفعى : للحية فتخيل فى أجدل معنى القوة ، وفى أخيل معنى التلون ، وفى أفعى ، معنى الخبث .

فقد منع بعض النحاة هذه الكلمات – وأشباهها – من الصرف ، لوزن الفعل والوصفية المتخيلة .

على أن البعض الآخر منهم – وهم الأكثر – يرون صرفها ، لأنها وضعت فى الأصل اسماء ، وهو الأحسن ، لغلبة الاسمية فيها ، ولا داعى إلى التكلف ، بتخيل الوصفية فيها .

وهناك ألفاظ ، كانت فى الأصل أوصافا ، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الاسمية ، فاستحقت منع الصرف ، بحسب أصلها الأول ، الذى وضعت عليه : وهى كونها صفة على وزن الفعل .

ومن هذه الألفاظ « أدهم لنقيد ، فأنه فى أصل وضعه ، وصف للشيء الذى فيه دهمة ، أى سواد ، ثم انتقل منه ، فصار اسما مجردا للقيد . وأرقم : فأن أصل وضعه وصف للشيء المرقوم (أى : المنقط) ثم انتقل منه فصار اسما للثعبان ، الذى ينتشر على جلده النقط ، البيض والسود . وأبرق : وأصله وصف لكل شيء لا مع براق ، ثم صار اسما للأرض الخشنة ، التى تختلط فيها الحجارة ، والرمل والطين[١] » .

فهذه الأسماء – وأشباهها – تمنع من الصرف ، بسبب وضعها فى الأصل صفات : وهذا ماعليه أكثر النحاة .

ويرى ابن جنى صرف هذه الأسماء ، على اعتبار أن وصفيتها الأصلية ، قد زالت ، حيث سمى بها[٢] .

---

(١) النحو الوافى ٤ : ١٦٩

(٢) شرح التصريح ٢ : ٢١٤

ومما ذكرناه فى هذا الموضوع نعلم : أن الوصفية الأصلية ، مع وزن الفعل ، تمنع الصرف بالاتفاق .

أما الوصفية الطارئة ، وكذلك الوصفية الأصلية ، التى سمى بها إذا انضم إلى احداهما وزن الفعل ، يصح فيها الصرف ، وعدمه ، وإن كان الأولى فى الوصفية الطارئة الصرف ، وفى الأصلية المسمى بها عدم الصرف ، نظرا إلى الأصل .

على أنه يجب أن يكون الفصل الحق فى هذا : هو السماع .

الوصفية والعدل :

ما المراد بالعدل أولا ؟؟

ذكر النحاة أن العدل هو « إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية ، بغير قلب ، أو تخفيف ، أو الحاق ، أو معنى زائد .

« فخرج نحو أيس ، مقلوب يئس ، وفخْذ – بإسكان الخاء – مخفف بكسرها وكوثر بزيادة الواو ، إلحاقا له بجعفر ، ورجيل بالتصغير ، بزيادة معنى التحقير[١] .

أقسام العدل :

وقد قسم النحاة العدل إلى قسمين :

أ ــ « تحقيقى : إن دل عليه دليل غير منع الصرف ، كالعدل فى سحر ، وأخر ، ومثنى فإن الدليل على العدل فيها ، وورود كل لفظ منها مسموعا عن العرب ، بصيغة تخالف الصيغة الممنوعة من الصرف ، فسحر بمعنى السَّحَر ، وأخر بعنى آخر ومثنى بمعنى اثنين ، اثنين ، فليس المنع من الصرف ، هو الدليل على العدل ، وإنما مجىء الصيغتين .

ب ــ تقديرى : وهو الذى يمنع فيه العلم من الصرف ، سماعا عن العرب من غير أن يكون مع العلمية ، علة أخرى ، تنضم إليها ، فيقدر فيه العدل لئلا يكون المنع بالعلمية وحدها مثل : عمر ، وزفر .

---

(١) حاشية الصبان ٣ : ٣٨٢

وهذا النوع ، لا دليل يدل عليه إلا المنع من الصرف ، بحيث لو سمع مصروفا ، لم يحكم بعد له ، مثل : أدد (وهو جد إحدى القبائل العربية)[١] .

أقسامه باعتبار محله :

وقسم النحاة العدل أيضا باعتبار محله ، إلى أربعة أقسام :

١) « لأنه إما بتغيير الشكل فقط كجُمَع (بضم ففتح) عند من قال : أنه معدول عن جُمْع (بضم فسكون) .

٢) أو بالنقص فقط ، فيما عدل عن ذى أل وهو سحر ، وأمس .

٣) أو بالنقص ، وتغيير الشكل كعمر .

٤) أو بالزيادة والنقص وتغيير الشكل كحذام ، ومثلث[٢] .

فائدة العدل :

وفائدته : « إما تخفيف اللفظ[٣] – فقط – باختصاره كما فى مثنى وأخر .

فالأول اختصار اثنين اثنين ، والثانى اختصار آخر (بمدّ الهمزة) .

وإما بتخفيف اللفظ ، وتمحضه للعلمية ، كما فى عمر ، وزفر[٤] المعدولين عن عامر وزافر ، لاحتمالهما الوصفية قبل العدل .

هذا ماذكره النحاة فى العدل من تعريفه ، وتقسيمه ، وفائدته .

---

(١) النحو الوافى ٤ : ١٧١

(٢) حاشية الصبان ٣ : ٣٨٢

(٣) هنا تناقض ظاهر ، فقد ذكر النحاة ، فى تعريف العدل : أنه إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية ، بغير قلب أو تخفيف أو إلحاق .

ثم عند الكلام على فائدته ، ذكروا ، أن من فائدته التخفيف اللفظى ، فكيف ، يتم التوافق بين التعريف والفائدة ؟؟

ولا يزيل هذا التناقض ، ماذكره الانبابى فى تقريره على حاشية الصبان « أن هذه ثمرته لا باعثه » فإن الثمرة هى محل الاعتبار .

(انظر تقرير الانبابى ٣ : ٣٨٢)

(٤) حاشية الصبان ٣ : ٣٨٢

ويبدو فيه التكلف والتناقض ، وخير مايقال فى هذا : أن العرب استعملت هذه الالفاظ ممنوعة من الصرف ، فيجب معرفة هذا الاستعمال العربى ، والأخذ به ، بدلا من تلمس العلل المعقدة له .

متى يمنع الاسم من الصرف : للوصفية والعدل ؟؟ :

ذكر النحاة أنه يمنع الاسم من الصرف للصفة والعدل ، فى حالتين :ــ

الأولى : أن يكون اسما عدديا ، مبنيا ، على فُعال (بضم الفاء) أو مَفْعَل بفتح الميم والعين) . وهذان الوزنان « مسموعان من الواحد إلى الأربعة باتفاق ، وفى الباقى من العشرة على الأصح ، وقيل فى العشرة ، والخمسة ، فدونها سماعا ، وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج[١] » .

وذلك مثل : أحاد ، وموحد ، وثناء ، ومثنى ، وثلاث ، ومثلث إلى العشرة فتقول : عشار ، ومعشر .

ويقول النحاة : إن كل اسم من هذه الأسماء ، معدول عن لفظ العدد الاصلى المكرر للتوكيد ، فاصل كلمة أحاد فى قولك : « جاء التلاميذ أحاد » معدولة عن العدد الأصلى المكرر وهو : « واحد ، واحد » وعدل عن هذا العدد إلى أحاد تخفيفا للفظ .

ومثل أحاد فى ذلك موحد ، وكلتا الكلمتين ممنوع من الصرف مع أن أصلهما المعدول عنه منصرف ، ومثل هذا يقال فى بقية الأعداد إلى العشرة .

وهذا ماذكره النحاة فى تعليل منع هذه الصفات من الصرف .

ويبدو هذا التعليل ضعيفا .

فلنا أن نتساءل ، تضعيفا لرأيهم .

ما الدليل على أن العرب عدلوا عن استعمال هذا اللفظ إلى لفظ آخر ؟؟

والحق أنه لا دليل يساعدنا ، على قبول هذه العلة .

---

(١) شرح التصريح ٢ : ٢١٤

والذى يجب أن يقال فى هذا : إن العرب استعملوا هذين النوعين وأحدهما مصروف والآخر ممنوع من الصرف .

الحالة الثانية : التى يمنع فيها اللفظ من الصرف ، للوصفية والعدل : كلمة أُخر فى نحو قولك : مررت بنسوة أُخر ، وذلك ، لأنها جمع لأُخرى ، التى هى مؤنث لكلمة آخَر – بفتح الخاء – بمعنى مغاير ، وهو أفعل تفضيل مجرد من أل ، والإضافة فقياسه ، أن يكون مفردا ، مذكرا ، ولو كان جاريا على مثنى أو مجموع ، أو مؤنث نحوه المحمدان أحب إلىّ من غيرهما والأصدقاء أنفع فى وقت الشدة وهند أحب إلىّ من عمرو وهكذا ، فنجد أن أفعل التفضيل ، جاء مفردا مذكرا ، دائما ، فى كل هذه الأمثلة .

وعلى هذا كان المقياس أن يقال فى المثال المتقدم « مررت بنسوة آخر » بمدّ الهمزة وفتح الخاء .

ولكن العرب عدلوا عنه ، وقالوا : أُخر ، بصيغة الجمع ، ومنعوه من الصرف وكان هذا المنع دليلا على وجود العدل فيه .

مما تقدم ، نجد أن النحويين ، قد بنوا المنع فى أُخر على أساس أن آخَر تفضيل .

ولكننا لو دققنا النظر ، لوجدنا أن هذه الكلمة ، ليست من اسم التفصيل فى شىء فهى :—

أولا : لا يقع بعدها من الجارة للمفضل عليه ، لالفظا ، ولا تقديرا

ثانيا : وهو المهم — أنها لاتدل على التفضيل (بمعنى مشاركة المفضل والمفضل عليه فى صفة وزيادة الأول عن الثانى فى هذه الصفة) .

وإنما تدل على المغايرة ، والمخالفة ، وهناك فرق كبير ، بين المغايرة — بمعناها المجرد — وبين المفاضلة .

ومن أجل ذلك قال شارح التوضيح « فى جعل آخر من باب التفضيل إشكال ، لأنه لايدل على المشاركة والزيادة فى المغايرة[١] .

على أن من النحاة من تنبه إلى هذا فقال : إن آخر ليس اسم تفصيل ولكنه « مشابه لأفضل من جهات ثلاث : إحداها ، الوصف ، والثانية ، الزيادة ، والثالثة : إنه لايتقوم معناه إلا باثنين مغاير ، ومغاير ، كما أن أفضل يتقوم معناه باثنين : مفضل ، ومفضل عليه ، فلما أشبهه فى هذه الجهات استحق أحكامه[٢] .

على أننا لانقبل أيضا ، أن تكون المشابهة بين آخر ، وبين أفضل سببا فى القول بالعدل فى أُخر .

والعلة الصحيحة : هى مجرد الاستعمال العربى الصحيح ، بورود أخر غير ممنوعة من الصرف .

وإلى هنا انتهى الكلام عن العلة المعنوية الأولى – وهى الوصفية – وما معها من علل لفظية ثلاث : زيادة الألف والنون ، ووزن الفعل ، والعدل .

وسنتكلم الآن عن العلة المعنوية الثانية : وهى العلمية وما ينضم إليها من علل لفظية .

العلمية والتركيب المزجى :

والمراد بالتركيب المزجى : هو كل كلمتين امتزجتا معا ، بأن اتصلت ثانيتهما بنهاية الكلمة الأولى ، حتى صارتا كالكلمة الواحدة ، ولذا يتصلان كتابة ، كلما أمكن ذلك . فإن وقع مثل ذلك ، وكان علما ، منع من الصرف ، وذلك مثل : حضرموت ومعد يكرب ، وبورسعيد ، وحينئذ يجرى الإعراب على آخر الجزء الثانى من الكلمتين .

---

(١) شرح التصريح ٢ : ٢١٥

(٢) المصدر السابق .

أما الكلمة الأولى منهما ، فلا يجرى عليها إعراب ، بل تعتبر كجزء من كلمة ، وليست كلمة مستقلة ، فنقول : بورسعيدُ مدينة الأبطال ، شاهدت بورسعيدَ وسافرت إلى بورسعيدَ ، فترفع الأولى بالضمة ، وتنصب الثانية بالفتحة وتجر الثالثة بالفتحة أيضا ، مع امتناع التنوين فى الحالات الثلاث .

هذا هو الرأى الأشهر فى إعراب المركب المزجى .

ومن العرب من يعربه كإعراب « عبد الله »[١] ، فيعرب الجزء الأول منهما بحسب العوامل ، ولا يمنع من الصرف حينئذ ، مادام مضافا .

ثم إنه قد تظهر عليه الحركات ، إن كان آخره حرفا صحيحا ، كحضر (من حضرموت) وقد تقدر عليه الحركات ، إن كان حرف علة ، وذلك كمعدى (من معد يكرب) ولا تظهر عليه الفتحة فى حالة النصب ، وإن كان آخره ياء » ، تشبيها لها بالألف ، قاله ابن مالك ، وقال غيره الفتح فى النصب ، ويسكن فى الرفع والجر[٢] .

ثم إن الجزء الثانى ، وهو المضاف إليه ، يكون مجرورا دائما ، فإن كان ممنوعا من الصرف لعلة أخرى غير التركيب ، يجر بالفتحة ، ويظل هذا الجزء ممنوعا من الصرف ، وذلك مثل : هرمز من قولك رام هرمز ، فتقول ، سافرت إلى رام هرمزَ ، فتجر هرمز بالفتحة ، لأنها فى الأصل علم أعجمى ، بخلاف حضرموت ، فإن الجزء الثانى يجر بالكسرة عند الإضافة ، فنقول : سافرت إلى حضرموت وذلك لأنه لايوجد سبب لمنعه من الصرف .

وعلى ضوء ماسبق يمكن أن نقرر :

أن التركيب المزجى مع العلمية ، علة اختيارية بمعنى : أنه قد تنوى هذا التركيب ، فتمنع الصرف ، كما فى الرأى الأول .

وقد لا تنويه ، فتعتبره مركبا تركيبا إضافيا ، وحينئذ لاتمنع الصرف .

العلمية وزيادة الألف والنون :

إذا كان الاسم علما على وزن فِعلان (مفتوح الفاء أو مكسورها أو مضمومها) منع هذا الاسم من الصرف سواء كان هذا العلم لإنسان أو لغيره .

فالأول نحو : سَعفان ، وعمران ، وعثمان .

والثانى نحو : شعبان ، ورمضان « من أسماء الشهور العربية » .

فهذه الألفاظ ممنوعة من الصرف ، لأنها أعلام ، ولأن الألف والنون فيها زائدتان ، فترفع بالضمة ، وتنصب وتجر بالفتحة ، من غير تنوين فى الأحوال الثلاث ، فتقول : جاء مروانُ ، ورأيت مروانَ ، وسافرت إلى مروانَ .

أما إذا كانت الألف والنون غير زائدتين ، بأن كانتا أصليتين نحو : خان ، وبان أو كانت النون أصلية ، والألف هى الزائدة فقط ، نحو : لسان ، وضمان ، فإن هذه الأسماء لاتمنع من الصرف ، لعدم تحقق شرط زيادة الألف والنون[1] .

أما إذا كان الحرفان صالحين للحكم عليهما بالأصالة أو الزيادة نحو : حسَّان ، وعفَّان ، فإنه حينئذ يجوز الصرف ، وعدمه .

فالصرف على اعتبار أن حسان من الحسن ، وعفَّان من العفن ، فتكون النون أصلية فيهما .

وعدم الصرف على اعتبار أنهما من الحسّ والعفّ ، فتكون الألف والنون زائدتين فيهما .

ومن الأمثلة المتقدمة يتضح : أنه إذا كان قبل الألف والنون حرف واحد وكانا أصليين نحو : خان فلا تمنع الكلمة من الصرف ، وأن كان ماقبلهما حرفين ، ليس الثانى فيهما مضعفا وكانت النون أصلية ، والألف زائدة نحو : أمان ، فلا يمنع أيضا من الصرف فى هذه الحالة إلا على رأى الفراء .

---

(١) الفراء قد أجاز « منع الصرف للعلمية ، وزيادة ألف قبل نون أصلية ، تشبيها لها بالزائدة نحو : وبيان » (حاشية الصبان ٣ : ٣٠) .

وإن كان قبلهما حرفان ، الثانى منهما مضعف ، فأنت بالخيار ، فى اعتبار النون أصلية ، أو زائدة ، نحو : غسان ، ويُبنى المنع من الصرف ، وعدمه حينئذ على هذا الاعتبار .

أما إن كان ماقبلهما ثلاثة أحرف ، كانا زائدين نحو : عطفان ، وليس فيه إلا المنع باتفاق .

العلمية والتأنيث :

إذا كان الاسم علما ، مؤنثا ، فلا يخلو أن يكون تأنيثه بالتاء أولا .

فإن كان مؤنثا بالتاء ، منع من الصرف مطلقا ، أى سواء أكان علما لمذكر كطلحة وحمزة ، أو لمؤنث ، كفاطمة ، وعائشة ، زائدا على ثلاثة أحرف ، كما مثل أو لم يكن كذلك ، كعظة ، وشبة ، علمين لمذكر أو لمؤنث .

أما إذا كان مؤنثا غير مختوم بتاء التأنيث ، فإما أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أكثر من ذلك .

فإن كان على أكثر من ثلاثة أحرف ، امتنع من الصرف ، كزينب ، وسعاد

وإن كان على ثلاثة أحرف : فإما ان يكون محرك الوسط أو ساكنه فإن كان متحرك الوسط ، كقمَر ، وأمَل ، منع أيضا من الصرف .

وأما إن كان ساكن الوسط ، فإن كان أعجميا[1] كجَوْر (علم بلد) ورام (علم فتاة) أو كان منقولا من مذكر إلى مؤنث نحو زيْد ، وسعْد ، علمين على مؤنث فإنه فى هاتين الحالتين ، يمتنع من لصرف .

فإن لم يكن كذلك ، بأن ساكن الوسط ، وليس أعجميا ، ولا منقولا ، من مذكر ، وكذا إن كان ثنائيا كيد علم لامرأة ، ففيه حينئذ وجهان المنع والصرف نحو : هنْد ، ودعْد ، فيصح أن تقول : سلمت على هندَ – بالفتح من غير تنوين ، أو عل هندٍ بالكسر والتنوين .

والقول بالجواز فى هند ، وما شابهها – هو ما عليه سيبويه ، والجمهور أما الزجاج فإنه يوجب فيه المنع أيضا بحجة « أن السكون ، لايغير حكما أوجبه اجتماع علتين مانعتين[١] »

والفراء فصل فى ذلك فقال : إن كان ساكن الوسط « اسم بلد ، كفيد لايجوز صرفه ، وما لم يكن جار ، لأنهم يرددون اسم المرأة على غيرها فيوقعون هنداو دعداو حملا على جماعة من النساء ، ولا يرددون اسم البلدة على غيرها ، فلما لم تردد ولم تكثر فى الكلام ، لزم النقل[٢] .

والرأى الأول هو الأوفق ، حيث لم يقل به الجمهور ، إلا لأن السماع ورد به ، وهو المعول ، والمهم فى قواعد اللغة العربية .

ويتلخص مما سبق :ـــ

إن العلم المؤنث يمنع من الصرف ، فى جميع حالاته ، إلا إذا كان ثنائيا أو كان ثلاثيا ساكن الوسط = بشرط ألا يكون أعجميا ، ولا منقولا من مذكر – فإنه فى هاتين الحالتين – فقط – يجوز الصرف وعدمه .

العلمية والعجمة[٣] :

يمتنع الاسم عن الصرف أيضا ، للعلمية والعجمة ، وذلك بشرطين :ـــ

الشرط الأول : أن يكون علما فى اللغة الأعجمية أى : اللغة المنقول منها إلى العربية « وهذا هو ظاهر مذهب سيبويه ، وزعم الشلوبين أنه لايشترط ، ويظهر أثر

---

(١) همع الهوامع ١ : ٣٣

(٢) المصدر السابق

(٣) المراد بالاعجمى هنا : ماكان دخيلا على كلام العرب ، سواء أكان ذلك من لغة فارس ، أم من لغة أجنبية أخرى ، وقد ذكر النحاة أن الاسم الأعجمى يعرف بوجوه :

أحدهما : نقل الأئمة ، والثانى : خروجه عن أوزان الأسماء العربية كإبراهيم ، والثالث ، عروة من حروف الذلاقة ، وهو خماسى او رباعى ، وحروف الذلاقة ستة يجمعهما مرنفل والرابع : أن يجمع فيه من الحروف مالا يجمع فى كلام العرب ، كالجيم والقاف « مثل قحقجة » والصاد والجيم نحو : صولجان ، والراء بعد النون أول نحو نرجس ، والزاى بعد الدال نحو مهندز (حاشية الصبان ٣ : ٤٠٧) .

الخلاف فى نحو : قالون ، فيصرف على الأول ، لأنهم لم يستعملوه علما ، وإنما استعملوه صفة ، بمعنى جيد ، ويمنع من الصرف على الثانى ، لأنه لم يكن فى كلام العرب قبل أن يسمى به(١)

والرأى الثانى هو الأحق بالاتباع ، مع أنه مخالف لما عليه أكثر النحاة ، لأنه مادام أصبح علما فى لغتنا - والعلمية فى اللغة العربية هى المعتبرة فى منع الصرف فلا داعى لهذا الشرط ، فضلا عن أنه من العسير ، أن نهتدى إلى اصل كل علم أجنبى ، نريد التسمية به ، ونبحث : هل كان علما فى اللغة المنقول منها ، أم كان نكرة ؟؟

فعدم الأخذ بهذا الشرط فيه تيسير وسهولة ، لمن يتعلم قواعد اللغة العربية .

والشرط الثانى : أن يكون العلم زائدا على ثلاثة أحرف ، كابراهيم واسماعيل ، فتقول : هذا ابراهيم ، وزرت إبراهيم ، وذهبت إلى إبراهيم ، فتمنعه من الصرف ، للعلمية والعجمية .

أما إذا كان علما أعجميا ، على ثلاثة أحرف سواء أكان محرك الوسط كشتر : علم على قلعة أم ساكنه ، كنوح ولوط ، فإنه حينئذ ، لايمنع الصرف ، لأنه لم يزد على ثلاثة أحرف . ولا التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السكون ومتحتم المنع مع الحركة(٢) ، لأن الرأى الشائع هو الأول ، وهو ما ورد به السماع .

العلمية ووزن الفعل :

كذلك يمنع صرف الاسم ، إذ اكان علما ، وهو على وزن يخص الفعل ، أو يغلب فيه .

أ ـ الوزن الخاص بالفعل

والمراد بالوزن الذى يخص الفعل ، مالايوجد فى غيره ، إلا فى النادر ، أو فى اسم أعجمى .

---

(١) شرح التصريح ٢ : ٢١٨ .

(٢) الأشمونى ٣ : ٢٥٧ .

وذلك مثل ماكان على وزن فعّل (بالتشديد) كسلّم ، وكلّم ، وكالماضى المبنى للمجهول فى نحو : ضُورِب ، حُوكِم ، وفى نحو : ضُرِب ، وحُكِم ، وكصيغة الماضى المفتتح بتاء المطاوعة ، كتَعلّم ، أو بهمزة الوصل ، كانْتفع واستفهم وكالمضارع ، والأمر ، إذا كانا من غير الثلاثى[1] نحو يُدَحْرِجُ وينكسر ويستفهم ونحو دحرج ، انكسر ، استفهم .

فلو سميت بهذه الأفعال – المتقدمة – وجب منعها من الصرف ، للعلمية ، مع وزن الفعل[2] .

ولا يمنع كون هذه الصيغ المتقدمة خاصة بالفعل ، ماوجد منها نادرا أسماء نحو : دئل اسم قبيلة ، وشمر ، علم لفرس ، وينجلب ، لخرزة .

وما كان أعجميا نحو : استبرق ومعناها : الديباج الغليظ .

الوزن الغالب فى الفعل :

أما الوزن الذى يغلب فيه كونه للفعل ، فينقسم إلى قسمين :

الأول : كوْن هذا الوزن يوجد فى الأفعال ، أكثر منه فى الأسماء ، وذلك كأثمد واصبع ،فإن هاتين الصيغتين ، يكثران فى الفعل ، دون الاسم ، كاجلس واخرج ونحوهما من الأمر ، المأخوذ من فعل ثلاثى ، فلو سميت رجلا بأثمد أو باصبع منعته من الصرف ، للعلمية ووزن الفعل ، فتقول : هذا إثمد ، ورأيت إثمد ونظرت إلى إثمدَ .

والثانى : أن يكون فى الوزن زيادة ، تدل على معنى فى الفعل ، ولا تدل على معنى فى الاسم ، وذلك كأحمد ، ويزيد ، فإن الهمزة فى الفعل ، تدل على التكلم نحو : احمد الله ، والياء فيه أيضا ، تدل على الغيبة ، نحو : يلعب الولد فى الحديقة ، فى

---

(١) اللهم إلا الأمر من الفعل الدال على المفاعلة ، فإنه ليس خاصا بالفعل ، ولا غالبا فيه نحو قاوِمْ ، قاتِلْ ، وعارِضْ ، فنظائره من الأسماء كثيرة على هذا الوزن ، نحو راكِبْ ، فاصِلْ ، صاحِبْ ، فلو سميت بهذا الفعل الأمر ، صرفت ، لأن هذا الوزن ، لايعتبر خاصا بالفعل — كما سيأتى فى ص ٢٢٧

(٢) وإن كان فى الأفعال ، همزات وصل ، اعتبر همزات قطع بعد التسمية .

حين أن الألف فى أحمد ، والياء فى يزيد ، لاتدلان على شىء ، بل أن كلا منهما ، حرف من حروف الكلمة ، لايدل وجوده على معنى مستقل ، وحينئذ نقول فيهما – وفيما يشبهها – جاء أحمدُ ويزيدُ ، وزرت أحمدَ ويزيدَ ، وسافرت إلى أحمدَ ويزيدَ فمنعهما من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

ولكن يشترط فى الوزن المانع للصرف شرطان :ـــ

أحدهما : أن يكون لازما ، والثانى : ألا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم .

فخرج بالأول نحو : امرىء ، فإنه لو سمى به انصرف ، وإن كان فى النصب شبيها بالأمر من علم ، وفى الجر شبيها بالأمر من ضرب ، وفى الرفع شبيها بالأمر من خرج ، لأنه خالف الأفعال ، يكون عينه لاتلزم حركة واحدة ، فلم تعتبر به الموازنة[1] .

وخرج بالثانى ، مثل « قُفْل » ، و« دِيك » فإنهما وإن كان الأول على وزن الفعل رُدّ ، والثانى على وزن الفعل ، قِيل ، لم يمنعا من الصرف ، وذلك ، لأن للإدغام فى ردّ ، وللإعلال فى قِيل « لازم لرفض أصله ، وعدم استعماله فصار كأنه لا أصل له ، غير البناء الذى عليه ، والتحق رَدّ وشدّ بحُبّ ، ودُرّ ، وقيل وبيع ، وبقيل ، وديك[2]

وحينئذ فلا يمنع ما كان على وزنهما ، لأنهما أصبحا على صورة هى اصلا للأسماء .

وكذلك لا يمنع من الصرف ، ماكان على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال من غير ترجيح لناحية الفعل فيه ، وذلك مثل ، جعْفَر ، فإنه على وزن زَلْزَل وقَلَمٌ على وزن ضرب ، وكتِف نظير علِم ، وعضُد نظير ظرُف .

وكذلك كل اسم يوازن الفعل الأمر ، من الفعل الدال على المطاوعة كفاضل ، اسما فانه يوازن جَاهِدْ ، فعل أمر .

---

(١) الأشمونى ٣ : ٢٦١

(٢) شرح المفصل : ١ : ٦٠

فهذه الأسماء ، تصرف ، مع موازنتها لهذه الأفعال ، لأن هذه الصيغ مشتركة بينهما ، وشائعة فيهما على السواء .

« وقد ذهب عيسى بن عمر[1] إلى منع صرف ماسمى بشيء من ذلك واحتج بقول الشاعر :

أنا ابنُ جلا وطلاعُ الثنايا ... متى أضعْ العمامةَ تعرفونى[2]

قال الراوى : جلا من غير تنوين ، وهو فعل سمى به أبوه[3]

وقد رد من قال بالرأى الأول : بأن هذا ليس حجة لاحتمال أن يكون سمى بالفعل ، وفيه ضمير فاعل ، فيكون جملة ، والجمل تحكى ، إذا سمى بها نحو برق نحره ، وشاب قرناها ، أو يكون جملة غير مسمى بها ، فى موضع الصفة لمحذوف والتقدير ، أنا ابن رجل جلا[4]

فلا يكون فيه على كلا الوجهين حجة .

وقد ذكر بعض النحاة ، أن فى هذين الوجهين نظرا ، أما الأول فلأن الأصل عدم استتار الضمير ، وأما الثانى ، فلأنه لم يحذف الموصوف بالجملة ، إلا إذا كان بعض اسم مقدر مخفوض بمن أوفى[5]

هذا ماذكره النحاة فى هذا الموضوع .

وياحبذ القول لو جعلوا « الاستقراء بكلام العرب » هو العامل الأول فى صرف هذا ، وفى منع ذلك من الصرف ، فإنهم بذلك ، يريحون أنفسهم من عناء مثل هذا التخريج ، الذى لم يعرفه العرب ، حتى ولم يتخيلوه عند كلامهم .

---

(١) هو عيسى بن عمر الثقفى بالولاء ، من أئمة اللغة ، وهو شيخ الخليل وسيبويه ، لم يعرف مولده ، أول من هذب النحو ورتبه ، وهو من أهل البصرة ، توفى سنة ١٤٩ هـ . ومن مصنفاته « الجامع » و « الإكمال » انظر ترجمته فى نزهة الألباء : ٣٩

(٢) قاله سحيم بن وثيل ، شواهد الكتاب ٢ : ٧

(٣) شرح المفصل ١ : ٦١

(٤) المصدر السابق

(٥) شرح التصريح ٢ : ٢٢١

العلمية وألف الإلحاق

ما المراد بالإلحاق ؟

يقول السيوطى ، إن الإلحاق « أن تبنى – مثلا – من ذوات الثلاثة » كلمة على بناء يكون رباعى الأصول ، فتجعل كل حرف مقابل حرف ، فتفنى أصول الثلاثى ، فتأتى بحرف زائد لثلاثى ، ليقابل الحرف الرابع من الرباعى الأصول ، فيسمى ذلك الحرف – الذى زاد – حرف الإلحاق[١] .

ومن أمثلة ذلك « علقى » : علم لنبت ، و « أرطى » ، علم لشجر وهما ملحقان بجعفر .

فإذا سميت رجلا « بعلقى أو بأرطى » منعته من الصرف ، فتقول : جاء علقى رأيت علقَى ، استمعت إلى علقَى .

والمانع له من الصرف ، حينئذ العملية[٢] وألف الإلحاق المقصورة وذلك لشبهها بألف التأنيث من وجهين :

الأول : زيادتها ، فليست مبدلة من شيء .

الثانى : أن هذه الألف الزائدة ، تجعل الكلمة ، على وزن ، فَعْلى ، وفِعْلى ، بفتح الفاء أو كسرها كأرملى ، وعزهى[٣] .

وهذان الوزنان ، يمتنع الاسم معهما من الصرف ، لوجود ألف التأنيث فيهما ، فكذلك يمتنع من الصرف ماجاء على هذين الوزنين ، تشبيها لهما بها .

أما ألف الإلحاق الممدودة ، كعلباء – اسم لعصبي العنق – فإنه ملحق بقرطاس ، ولا يمنع من الصرف « لتخلف شبهها بألف التأنيث الممدودة ، لأن همزة الإلحاق لاتشبه همزة التأنيث ، من جهة أن همزته منقلبة عن ألف لا عن ياء فافترقا فى الحكم ، لأجل افتراقهما فى التقدير[٤] .

---

(١) همع الهوامع ١ : ٣٢

(٢) وحينئذ إذا كانت نكرة فإنها تنون .

(٣) تقول : رجل عزهى (أى لا يلهو)

(٤) شرح التصريح ٢ : ٢٢٢

ومن أجل هذا فرق النحاة ، بين ألف الإلحاق المقصورة ، وألف الإلحاق الممدودة ، فى كون الأولى ، تمنع من الصرف ، والثانية ، لاتمنع . ولكن لونظرنا إلى هذا التفريق ، لوجدناه قائما على غير أساس مقبول ، وذلك لأنهم قد اعتبروا مجرد الشبه اللفظى ، بين ألف الإلحاق فى « ارطى » ، وبين ألف التأنيث فى « ليلى » سببا فى منع الأولى من الصرف ، كما منعت الثانية .

ونجد هذا الشبه اللفظى واضحا ، جليا ، بين علباء ، وصحراء ، فكلتاهما خمسة أحرف ، وينتهى كل منهما ، بهمزة قبلها ألف ، ومع ذلك لم يجعلوا هذا الشبه اللفظى سببا فى منع الأولى ، كما منعت الثانية .

ولعل ورود السماع بصرفها ، كان السبب فى بحثهم عن أصلها وقولهم بهذه العلة - غير المقبولة - فى عدم منعها من الصرف .

العلمية والعدل

ذكر النحاة : أن الاسم يمنع من الصرف للعملية مع العدل وذلك فى خمسة مواضع :

الموضع الأول : ماكان على وزن فُعَل (بضم ففتح من ألفاظ التوكيد ، وهى أربعة ألفاظ ، جمع ، وكُتَع ، وبُصَع ، وبُتع ، فتقول : جاءت الطالبات جمع ، ورأيت الطالبات جمع ، ونظرت إلى الطالبات جمع - وكذا فى أخواتها - فتمنعها من الصرف .

وقد اختلف النحاة فى سبب منعها من الصرف - أهى العلمية ، أو شبهها من العدل ؟

يرى فريق أنها « معارف بنية الإضافة ، إلى ضمير المؤكد ، فشابهت بذلك العلم ، بكونه معرفة بغير قرينة لفظية ، بينما يرى فريق آخر انها معارف بالعلمية وهى أعلام الإحاطة ، وعلم الإحاطة ، من قبيل علم الجنس المعنوى ، كسبحان للتسبيح[1]

---

(١) انظر حاشيه الصبان ٣ : ٤٠٤

أما العدل فى هذه الألفاظ فيقول النحاة « إن الأصل فى جمع جمعاوات لأن مفرده جمعاء ، فعدل عن جمعاوات إلى جمع[١]

ولذا منعت من الصرف – هى وأخواتها الثلاث – للعلمية والعدل .

الموضع الثانى : ماكان على وزن فُعَل ، وهو علم ، لمفرد ، مذكر نحو عمر ، وزفر ، وزحل ، فقد وردت مثل هذه الأسماء ممنوعة من الصرف ، ولما لم يجد النحاة ، سببا آخر مع العلمية ، لمنعها من الصرف ، لتستقيم لهم القاعدة ، انتحلوا علة ، أسموها ، العدل وقالوا : إن هذه الأعلام ، ممنوعة من الصرف ، لأن كلا منها معدل ، فمنعوا العلم السالف من الصرف ، ليكون هذا المنع دليلا ومرشدا للعدل[٢] .

على أنه قد سمح بعض الأسماء على وزن فُعَل ، مصروفة ، فيجب عدم منعها من الصرف ، وذلك مثل : أدد .

كما يجب الصرف ، إن كان فُعَل ، جمعا ، كغُرَف ، وقُرَب ، او اسم جنس كفرد ، أو صفة كحطَم ، أو مصدار كهُدَى ، وتُقَى .

وعلى ذلك يتبين أن فُعَل له حالتان :

١) المنع من الصرف ، وذلك إذا كان علما ، مفردا ، مذكرا ، ورد فيه هذا المنع .
٢) الصرف : وذلك إذا كان غير علم ، بأن كان صفة ، أو كان غير مفرد بأن كان جمعا ، كما سبق بيانه .

الموضع الثالث : لفظ سحر : فكلمة سحر ممنوعة من الصرف ، للتعريف والعدل وذلك ، لأنها معدولة « عن السحر[٣] ، لأنه معرفة ، والأصل فى التعريف أن يكون بأل فعدل به عن ذلك »[٤]

---

(١) ابن عقيل ٢ : ٢٦٢
(٢) النحو الراق ٤ : ١٩٥
(٣) السحر : هو الوقت ، قبيل الصبح (انظر مادة سحر فى القاموس)
(٤) ابن عقيل ٢ : ٢٦٣

« وأما التعريف : فقيل بالعملية ، لأنه جعل علما ، لهذا الوقت ، وقيل بشبه العلمية ، لأنه تعرف ، بغير أداة ظاهرة كالعلم[١] »

على أن من النحاة من يرى أن سحر ينصرف ، ولكن التنوين حذف منه ، لسبب آخر ، فقد ذهب السهيلى[٢] إلى أنه معرب ، وإنما حذف تنوينه ، لنية الإضافة ، وذهب الشلوبين الصغير ، إلى أنه معرب[٣] ، وإنما حذف تنوينه ، لنية ال[٤] » .

فقد اتفق السهيلى ، والشلوبين ، على أن كلمة سحر معربة ، غير ممنوعة من الصرف ، ولكنهما اختلفا فى علة حذف التنوين منها .

ولكن الصحيح ، ماذهب إليه الجمهور ، لتواتره ، وورود السماع به .

أما إذا كان سحر ظرفا ، مبهما ، لايدل على سحر يوم معين ، وجب صرفه نحو قوله تعالى : « نَجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ نِعْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا[٥] »

الموضع الرابع : ما كان علما ، مؤنثا ، على وزن فَعال ، كحَذام ، ورقاش ووبار ، فللعرب فيه مذهبان :

الأول : وهو مذهب أهل الحجاز – فإنهم يبنون ذلك كله على الكسر ، سواء أكان هذا العلم المؤنث ، مختوما بالراء ، أو بحرف آخر غيره ، فيقولون : هذه حذامِ ، وزرت حَذامِ ، وذهبت إلى حذامِ ، فانهم يبنون حذام على الكسر مطلقا ، وكذا ماكان آخره راء ، كوبار .

---

(١) الأشمونى ٣ : ٢٦٥

(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد ، عالم باللغة والسير ، ولد فى مالقة سنة ٥٠٨ هـ عمى وعمره ١٧ سنة ، واتصل خبره بصاحب مراكش فطلبه إليها وأكرمه ، وتوفى بها عام ٥٨١ هـ (بغية الوعاة ٢ / ٨١)

(٣) ومنهم من يرى : أنه مبنى لتضمنه معنى حرف التعريف .

(٤) الأشمونى ٣ : ٢٦٧

(٥) القمر ٣٥ : ٣٦

المذهب الثانى : وهو مذهب بنى تميم — « فإنهم يمنعون صرفه ، واختلف فى علة ذلك ، فقال سيبويه : للعلمية والعدل عن فاعله ، ويرجحه ، إن الغالب على الأعلام ، أن تكون منقولة ، وقال المبرد : للعلمية والتأنيث المعنوى ، كزينب ويرجحه ، أنهم لا يدعون العدل فى نحو طوى[(١)] »

ورأى المبرد هو الأوفق ، حيث أمكن إيجاد علة اخرى ، متحققة الثبوت وهى التأنيث ، فلا وجه لتكلف العدل .

فيقولون على هذه اللغة : هذه حذامُ ، ورأيت حذامَ ، وذهبت إلى حذامَ فيعربونها ، إعراب مالا ينصرف .

هذا إذا لم تكن هذه الصيغة ، مختومة بالراء .

أما إذا كانت مختومة بها ، فإنهم يبنونها على الكسر سواء أكانت مرفوعة أم منصوبة أم مجرورة نحو : وبارِ : بلاد عربية قديمة ، أفنى الزمان وبارِ ، لم يبق من وبارِ إلا الأطلال .

وبعض من بنى تميم يجرى الباب على وتيرة واحدة ، لا فرق بين ماكان آخره راء ، أو غيره ويعرب الجميع إعراب مالا ينصرف .

«وقد اجتمعت اللغتان فى قوله : وهو الأعشى ميمون :

ومـرّ دهـر على وبـارِ فهلكت جهـرة وبـارُ[(٢)]

فبنى وبار الأولى على الكسر ، وأعرب وبار الثانية رفعا على الفاعلية[(٣)]

ومن هذا يتبين أن المنع من الصرف ، للعلمية والعدل فى وزن فَعال المؤنث مقصور على لغة قبيلة بنى تميم فقط .

---

(١) شرح التصريح ٢ : ٢٢٥

(٢) الأعشى ميمون — من شواهد الكتاب ٢ : ٤١

(٣) شرح التصريح ٢ : ٢٢٥

الموضع الخامس : أمس : « إذا كان مرادا به اليوم ، الذى يليه يومك ، ولم يضف ، ولم يقترن بأل ، ولم يصغّر ، ولم يجمع جمع تكسير ، ولم يقع ظرفا[١] » فإن كان كذلك ، فأشهر لغات العرب فيه لغتان :

إحداهما ــ لأهل الحجاز ــ وهى بناؤه على الكسر فى جميع حالاته ، فيقولون : مضى أمسِ بأحداثه ، عرفت أمسِ ، فماذا يكون اليوم ، لم أهتم بأمسِ .

فكلمة أمس مبنية على الكسر فى محل رفع أو نصب ، أو جر ، حسب وقوعها فى الجملة .

الثانية ــ لغة بعض قليل من بنى تميم ــ « فيعربونه ، ويجعلونه معدولا عن اللام ، فاجتمع فيه التعريف والعدل ، فيمنع من الصرف ، لذلك ، فيقولون : مضى أمسُ بما فيه ، بالرفع من غير تنوين ، وفعلته أمسَ ، قال الراجز : وأنشده سيبويه :

لقد رأيت عجبا مذ أمسا عجائزا من السعالى خمسا[٢]

فكلمة أمس فى هذه الأمثلة ، مرفوعة بالضمة ، ومنصوبة ، ومجرورة بالفتحة من غير تنوين فيها .

أما جمهور بنى تميم فإنه « يخص ذلك الإعراب الممنوع من الصرف بحالة الرفع خاصة ، دون حالتى النصب والجر ، فيبنيه على الكسر فيهما[٣] » .

فلا يدخله حينئذ فى باب الممنوع من الصرف ، فيقولون فى الأمثلة المتقدمة : مضى أمسُ ، فعلته أمسِ ، مذ أمسِ .

متى يعرب ؟ ومتى يبنى ؟

« فإن أردت بأمس يوماً من الأيام الماضية المبهمة أىّ أمس من الأموس أو عرفته بالإضافة ، نحو أمس يوم الخميس ، أو عرفته بالأداة نحو : الأمس ، أو صغّرته ، نحو :

---

(١) المرجع السابق .

(٢) شرح المفصل ٤ : ١٦

استشهد به سيبويه ولم ينسبه لقائل . الكتاب : ٤٤

(٣) شرح التصريح ٢ : ٢٢٥

لميس ، أو كسرته نحو : أموس ، فهو معرب إجماعا ، إعراب المنصرف ، وإذا استعلمت المجرد من ال والاضافة المراد به معين ظرفا فهو مبنى إجماعا ، لتضمنه معنى الحرف » نحو : خرجت أمسِ مبكرا لرحلة مع الزملاء .

ومما ذكرناه يتبين : أن أمس لا تعرب إعراب الاسم المنصرف ، للعلمية والعدل إلا على رأى بعض قليل من بنى تميم .

وبعد : فهذه هى مجموع العلل التى ذكرها النحاة للاسم الممنوع من الصرف والحقيقة — كما سبق أن ذكرت — أن العرب الأوائل لم يراعوا العلل فى كلامهم وإنما نطقوا به هكذا بفطرتهم .

ولكن النحاة ، عند تقعيد قواعدهم ، حصروا الأسماء الممنوعة من الصرف وقسموها إلى عدة أقسام ، وأرجعوا كل قسم إلى علة مستقلة ، مما أجهدهم ، وأجهدنا معهم .

وياحبذا القول ، لو جعلنا النطق العربى ، هو العلة الأولى ، والأخيرة فيما وصل إلينا من قواعد اللغة العربية .

المنقوص الممنوع من الصرف .

كل اسم منقوص نظيره من الصحيح ممنوع من الصرف ، يعامل فى الإعراب معاملة جوار ، وغواش فى أنه ينون فى الرفع والجر ، وينصب بفتحة من غير تنوين ، وذلك نحو قاضٍ — علم امرأة — فإن نظيره من الصحيح ضارب — علم امرأة أيضا — وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، فقاض كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، وهو مشبه بجوار من جهة أن فى آخره ياء قبلها كسرة ، ولذا يعامل معاملته فتقول : هذه قاض ، ومررت بقاض ورأيت قاضىَ كما تقول : هؤلاء جوارٍ ، ومررت بجوارٍ ورأيت جوارىَ .

« وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائى ، إلى أن قاض اسم امرأة ويعيل ، يجرى مجرى الصحيح فى ترك تنوينه ، وجره بفتحة ظاهرة ، فيقولون هذا يعيلىُ وقاضىُ ورأيت يعيلىَ وقاضىَ ومررت بيعيلىَ وقاضىَ ، واحتجوا بقوله :

قد عجبت منى ومن يعيليا لما رأتنى خلقا مَقْلوليا[١]

فقد جرَّ يَعْيلَى بالفتحه

وهو عند الخليل وسيبويه محمول على الضرورة[٢] »

صرف مالا ينصرف .

يجوز صرف مالا ينصرف لتناسب أو ضرورة فالأول نحو « سلاسلاً وأغلالاً »

والثانى نحو قول امرئ القيس :

تبصر خليلى هل ترى من ظعائنٍ سوالك نقبا بين حزمى شعبعب[٣]

« واستثنى الكوفيون أفعل التفضيل ، فلم يجيزوا صرفه لذلك واحتجوا بأن حذف تنوينه ، إنما هو لأجل مِنْ ، فلا يجمع بينه وبينها ، كما لا يجمع بينه وبين الإضافة فى الضرورة .

« والبصريون بنوا الجواز على أن المانع له الوزن والصفة كأحمر لا « مِنْ » بدليل تنوين خيرٌ منك وشرٌ منك ، لزوال الوزن . واستثنى آخرون ما أخره ألف التأنيث ، فمنعوا صرفه للضرورة وعللوا بأنه لا فائدة فيه ، لأنه مستوفى الرفع والنصب والجر ، ولأنه إذا زيد فيه التنوين سقطت الألف لالتقاء الساكنين فينتقص بقدر مازيد ، وأجيب : بأنه قد تكون فيه فائدة بأن ينون فيلتقى بساكن فيكسر ، ويكون محتاجا إلى ذلك[٤] »

ولعل الأصح فى ذلك هو صرف مالا ينصرف مطلقا عند الضرورة الشعرية ، لأنه مادامت الضرورة أجازت ذلك فلا مجال لتقييدها .

كما أن صرف مالا ينصرف للتناسب لغة خاصة بقراءات القرآن الكريم فقط .

منع المصروف :

---

(١) قائله الفرزدق الكتاب ٢ : ٥٩ ، شرح التصريح ٢ / ٢٢٨

(٢) الأشمونى ٣ : ٢٧٣

(٣) ديوان امرىء القيس طبعة دار المعارف سنة ١٩٥٨ م ، صفحة ٤٣

(٤) همع الهوامع ١ : ٣٧

وفى منع المصروف من الصرف أربعة مذاهب :

أحدها : الجواز مطلقا حتى فى الاختيار .

والثانى : المنع مطلقا حتى فى الشعر ، على ذلك أكثر البصريين وبعض الكوفيين ، وقالوا أنه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع فى الشعر فإنه رجوع إلى الأصل فى الأسماء .

والثالث : الجواز فى الشعر والمنع فى الاختيار وعليه أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين ، واختاره ابن مالك .

والرابع : جواز ذلك فى العلم خاصة[1]

ولعل الرأى الثالث هو الجدير بالأخذ حيث ان ورود ذلك لم يتحقق إلا فى الشعر فقط ، وذلك لأنه يباح فيه مالا يباح فى غيره من الكلام ، قال الشاعر

وما كان حصن ولا حابس ... يفوقان مرداسَ فى مجمع[2]

وقال آخر :

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت ... بشبيب غائلة النفوس غدور[3]

وبعد : فهذا آخر ما انتهيت إليه فى دراسة هذا الموضوع ، وأطمع أن أكون قد قدمت فيه مايفيد ، وقد بذلت مااستطعت ، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها .

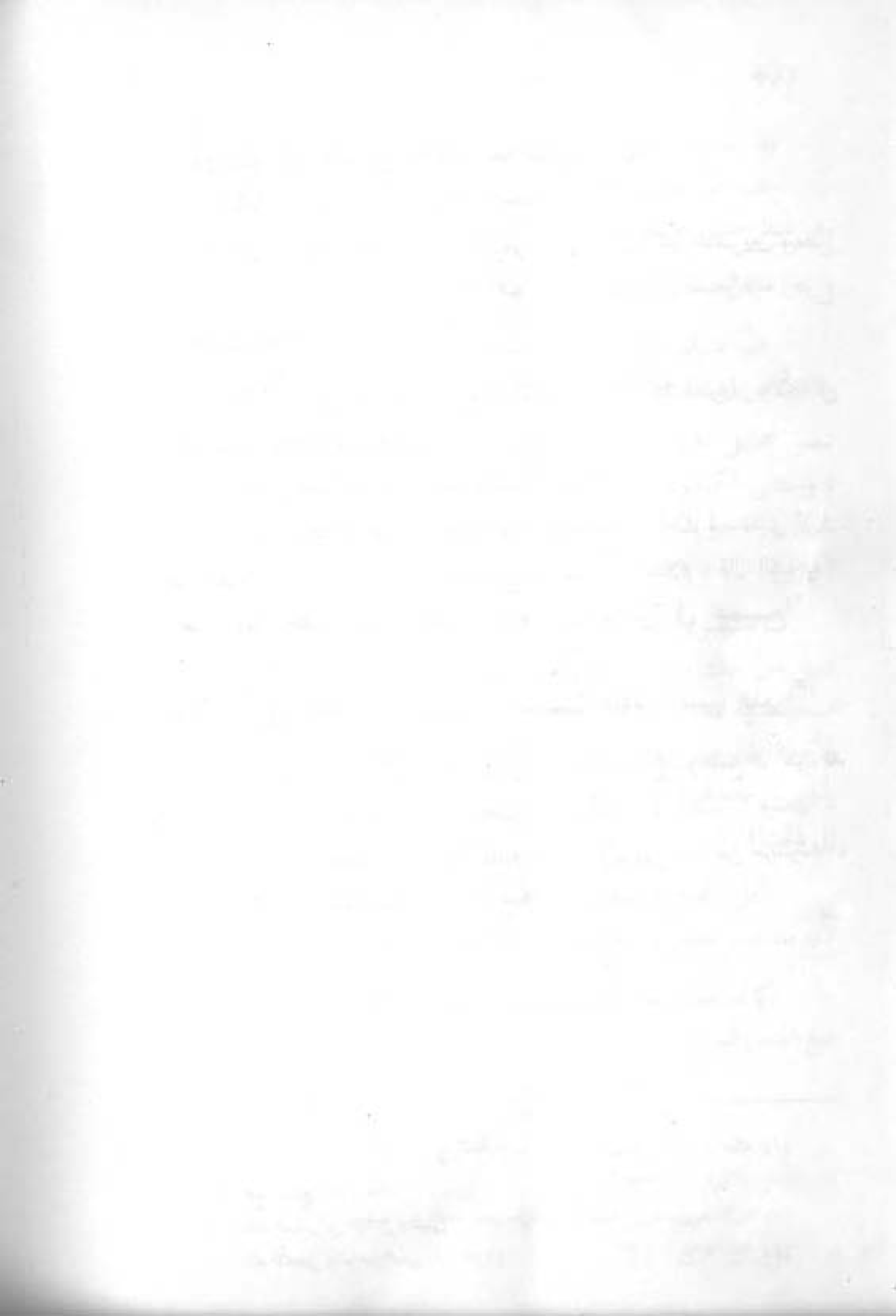
والله أسأل أن يوفقنا لخدمة لغة كتابه الكريم ، وأن يهيىء لنا من أمرنا رشدا ، وأن يجنبنا عثرات القلم واللسان ، إنه سميع مجيب .

---

(١) همع الهوامع : ١ : ٣٧

(٢) قائله العباس بن مرداس (العينى ٣ : ٢٧٥)

(٣) قاله الأخطل (شواهد العينى ٣ : ٢٧٥)



خاتمة

وأخيرا : فإنى بعد هذه الدراسة ، أود أن أذكر هنا ، أهم نتائجها ، وهى الحقائق العلمية ، التى أسفرت عنها :

١) اختلف النحاة فى تعريف التنوين ، وقد رجحت أحدها ، لأدلة ذكرتها.

٢) اثبتت التجربة الصوتية العملية ، أنه لافرق بين التنوين ، وبين النون الساكنة من الناحية الصوتية .

٣) إن التنوين والصرف ، كلمتان مترادفتان ، عند أكثر النحاة بخلاف من يرى أن الصرف يطلق على نوع خاص من أنواع التنوين .

٤) إن التميم فى اللغة العربية الجنوبية القديمة يغاير التنوين فى عربيتنا ، وليس هو تطورا له ، كما يدعى برجستراسر .

٥) المقطع الذى يكون فيه التنوين ، لايقع عليه النبر مطلقا .

٦) التنوين ينقل النبر من مقطع إلى مقطع آخر ، غير أن من العرب من يلزم النبر مقطعا واحدا فى الاسم ، كما لو كان منونا ، سواء أكان منونا حقيقة أم غير منون .

٧) عدد المقاطع التى يتكون منها الكلام فى اللغة العربية خمسة مقاطع لا ستة كما ذكر بعض اللغويين المعاصرين .

٨) الاسم المنون ينتهى دائما بمقطع من النوع الثالث وهو يتكون من صوت ساكن + صوت لين قصير + صوت ساكن والوقف على الكلمة بالتنوين يغير من نظام مقاطعها عند الوقف عليها من غير تنوين .

٩) التنوين يتأثر بما يأتى بعده من حروف ، متصلة به اتصالا مباشرا ، وتختلف درجة التأثر ، بنوع الحرف المجاور ومخرجه .

١٠) ثبت أن التنوين ، ليست وظيفته التنكير فقط ولم يكن أصل مدلوله التعريف ثم أصبح للتنكير ، خلافا لما ذهب إليه بعض المعاصرين .

١١) أنواع التنوين التى ذكرها النحاة ، لاتتفق كلها مع الحد الذى وضعوه له ، ومن ثمّ انتهت هذه الدراسة إلى تقسيمات أخرى للتنوين .

١٢) لاعلاقة بين التنوين ، ونونى المثنى والجمع ، وليستا — كما ذهب النحاة — نيابة عن التنوين فى الاسم المفرد .

١٣) جنوح النحويين إلى التعليلات الجدلية والفرضية ، أمر غير منطقى ، ولا يتفق مع سجية العرب فى النطق .

الاقتراحات :

١) يجب أن ينقى النحو من التعليلات الجدلية ، والفرضية التى لا طائل تحتها ، ولا جدوى منها .

٢) النحو على قمة علوم اللغة العربية ، وهو الأساس المهم لدراستها ، فيجب ، أن يقدم إليه فى أطار محبب ، بعيد عما هو عليه آلآن ، من كثرة الخلافات والتفريعات الشكلية ، حتى يقبل الدراسون عليه .

والحمد لله أولا وأخيرا ،،،

المراجع

١) القرآن الكريم .

٢) إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر . للدمياطى ، المطبعة الميمنية سنة ١٣١٧ هـ .

٣) إحياء النحو للأستاذ ابراهيم مصطفى : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٥٩

٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى مخطوط بدار الكتب رقم ٨٢٨ نحو .

٥) اسرار العربية لابن الأنبارى مطبعة بريل سنة ١٨٨٦ بمدينة ليدأن .

٦) الأشباه والنظائر للسيوطى : حيدر آباد ١٣٥٩ هـ .

٧) الأصوات اللغوية للدكتور ابراهيم أنيس . ط . نهضة مصر طبعة ثانية سنة ١٩٥٠ م .

٨) الأعلام للزركلى طبعة ثانية سنة ١٩٥٥ م .

٩) الإملاء الشيخ حسين والى مطبعة المنار الاسلامية سنة ١٣٢٢ هـ .

١٠) إنباه الرواه على أنباء النحاة للقفطى تحقيق الأستاذ محمد أبى الفضل دار الكتب ١٩٥٠م .

١١) الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى مطبعة بريل سنة ١٩١٣ بمدينة ليدن

١٢) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى تحقيق مازن المبارك . دار العروبة سنة ١٩٥٩ م

١٣) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى . المطبعة الازهرية المصرية ١٣٢٥ هـ .

١٤) التطور النحوى للغة العربية برجستراسر مطبعة السماح سنة ١٩٢٩ .

١٥) تقرير الإنبابى على حاشية الصبان مطبعة محمد صبيح سنة ١٣٤٤ هـ

١٦) تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلانى حيدر آبار سنة ١٣٢٥ هـ .

١٧) الجامع لإحكام القرآن للقرطبى ــ مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٠م
١٨) حاشية الخضرى على ابن عقيل للشيخ الخضرى المطبعة البهية بمصر سنة ١٣٠١ هـ
١٩) حاشية الصبان على الأشمونى ــ مطبعة محمد صبيح سنة ١٣٤٤ هـ
٢٠) حاشية يس على التصريح .
٢١) خزانة الأدب للبغدادى ــ بولاق ١٢٩٩ هـ
٢٢) الخصائص لابن جنى تحقيق الأستاذ محمد على النجار ــ دار الكتب ١٩٥٢ م
٢٣) الدرر الكامنة لابن حجر الطبعة الأولى حيدر أباد ١٣٥٠ هـ
٢٤) ديوان امرىء القيس طبعة دار المعارف ١٩٥١ م
٢٥) ديوان زهير طبعة دار الكتب ١٩٤٤ م
٢٦) ديوان الهذليين طبعة دار الكتب ١٩٤٥ م .
٢٧) رسالة فى أحكام النون الساكنة والتنوين مخطوطة دار الكتب رقم ٨ قراءات .
٢٨) سر صناعة الإعراب لابن جنى مخطوط بدار الكتب ٥٨١٦ هـ
٢٩) شذور الذهب لابن هشام ط . الاستقامة ١٣٦٥ هـ
٣٠) شرح الألفية للأشمونى ــ عيسى الحلبى وشركاه .
٣١) شرح الألفية لابن عقيل مطبعة السعادة ١٣٦٧ هـ
٣٢) شرح الرضى للشافية . مطبعة حجازى تحقيق محمد محى الدين وآخرين.
٣٣) شرح شواهد الألفية للعينى على شرح الأشمونى .
٣٤) شرح الكافية للرضى . القاهرة ١٢٧٥ هـ
٣٥) شرح المفصل لابن يعيش . المنيرية .
٣٦) الفلسفة اللغوية جورجى زيدان . مطبعة الهلال طبعة ثانية ١٩٠٤ م
٣٧) القاموس المحيط . المطبعة الحسينية سنة ١٣٤٤ هـ
٣٨) الكتاب لسيبويه . بولاق ١٣١٦ هـ

٣٩) الكشاف للزمخشرى طبعة ثانية سنة ١٣١٩ هـ
٤٠) لسان العرب لابن منظور المطبعة الاميرية ببولاق ١٣٠٣ هـ
٤١) اللهجات العربية لابراهيم أنيس مطبعة الرسالة .
٤٢) مرشد المشتغلين فى أحكام النون الساكنة والتنوين للطبلاوى مخطوط دار الكتب ١٥٢ قراءات
٤٣) مستقبل اللغة العربية المشتركة للدكتور ابراهيم أنيس محاضرات ألقيت بمعهد الدراسات العربية سنة ١٩٦٠ .
٤٤) مغنى اللبيب لابن هشام مطبعة محمد افندى مصطفى سنة ١٣٠٢ هـ
٤٥) المقاصد النحوية فى شرح شواهد الألفية للعينى بهامش خزانة الادب .
٤٦) من أسرار اللغة – ابراهيم أنيس . لجنة البيان العربى طبعة ثانية ١٩٥٨ م
٤٧) مناهج البحث فى اللغة – للدكتور تمام حسان – مطبعة الرسالة سنة ١٩٥٥ م
٤٨) النحو الوافى للأستاذ عباس حسن طبعة دار المعارف سنة ١٩٦٠ م
٤٩) همع الهوامع شرح جمع للسيوطى . مطبعة السعادة سنة ١٣٢٧ هـ
٥٠) وفيات الأعيان لابن خلكان . بولاق سنة ١٢٩٩ هـ



فهرس الكتاب